

جامعة مُحمَّد الصديق بن يحيى - جيجل
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



الموضوع:

أثر الإصلاحات النقدية في الجزائر على أدوات السياسة النقدية
- حالة الجزائر 1990-2014 -

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

التخصص: نقود ومالية دولية

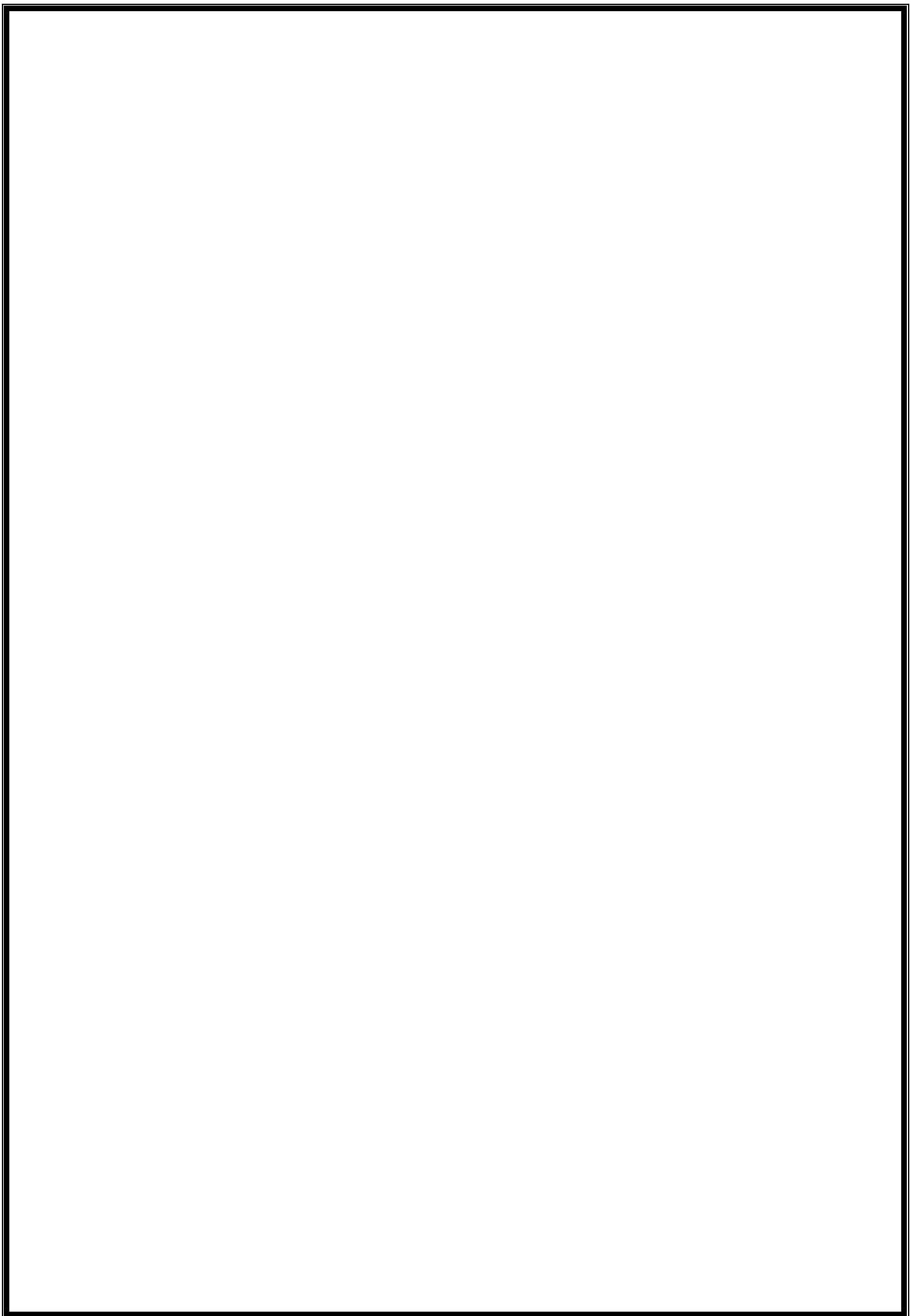
إشراف الأستاذ:

* شلغوم عميروش

إعداد الطالبة:

* كحل الراس نوال

السنة الجامعية 2014 - 2015



جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



الموضوع:

أثر الإصلاحات النقدية في الجزائر على أدوات السياسة النقدية
- حالة الجزائر 1990-2014 -

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

التخصص: نقود ومالية دولية

إشراف الأستاذ:

* شلغوم عميروش

إعداد الطالبة:

* كحل الراس نوال

السنة الجامعية 2014 - 2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

أشكر الله عز وجل الذي يسر أمري ونور دربي وهداني إلى طريق حبيبه المصطفى عليه الصلاة والسلام

وأشكر الله الذي سخر لنا الأستاذ الذي أشرف على بحثنا.

أشكر الأستاذ المشرف شلغوم عميروش على كل الجهود التي بذلها من أجلنا وكل الوقت الذي قدمه لنا، ونرجوا من الله عز وجل أن يجعل كل نصيحة أسداها لنا، وكل مساعدة قدمها لنا، في ميزان حسناته.

أشكر من رضا الله في رضاها -والدي الكرمين- على كل ما قدماه، فلا جنة إلا وتحت أقدام الأمهات، ولا طاعة بعد طاعة الرب إلا للأب.

أشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة مذكرتي.

أشكر كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير.

أشكر كل من ساعد من قريب أو من بعيد ليرى هذا العمل النور.

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر وتقدير
	قائمة المحتويات
ب-هـ	مقدمة عامة
	الفصل الأول: أدوات السياسة النقدية
2	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية
3	المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية
7	المطلب الثاني: تطور السياسة النقدية عبر مدارس الفكر الاقتصادي
11	المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية وقنوات إبلاغها
21	المبحث الثاني: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية
21	المطلب الأول: تأطير القروض
22	المطلب الثاني: التوجيه الانتقائي للقروض
23	المطلب الثالث: وضع حد أقصى لسعر الفائدة
23	المطلب الرابع: الإقناع الأدبي
25	المبحث الثالث: الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية
25	المطلب الأول: معدل إعادة الخصم
28	المطلب الثاني: عمليات السوق المفتوحة
30	المطلب الثالث: نسبة الاحتياطي القانوني
32	خلاصة
	الفصل الثاني: الإطار النظري للانتقال إلى الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية
34	تمهيد
35	المبحث الأول: المتطلبات النقدية والمالية للانتقال إلى الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية
35	المطلب الأول: المتطلبات النقدية للانتقال إلى الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية
40	المطلب الثاني: المتطلبات المالية للانتقال إلى الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية
43	المبحث الثاني: المتطلبات الاقتصادية للانتقال إلى الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية

44	المطلب الأول: برامج التثبيت
47	المطلب الثاني: برنامج التعديل الهيكلي
50	المبحث الثالث: تجارب بعض الدول في إصلاح أدوات السياسة النقدية
50	المطلب الأول: دراسة (Alexander & al.,1995) لعدد مختار من الدول الصناعية والدول المتحولة إلى اقتصاد السوق.
60	المطلب الثاني: تجربة دول إفريقيا جنوب الصحراء
66	المطلب الثالث: تجربة العراق وبعض بلدان شمال إفريقيا
75	خلاصة
	الفصل الثالث: الانتقال إلى الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية - حالة الجزائر -
77	تمهيد
78	المبحث الأول: مضمون الإصلاحات النقدية والاقتصادية في الجزائر
78	المطلب الأول: الإصلاحات النقدية والبنكية
92	المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية
99	المبحث الثاني: تقييم مدى توفير الإصلاحات السابقة لشروط التحول إلى الأدوات غير المباشرة
99	المطلب الأول: مدى توفر شروط الانتقال النقدية والمالية
106	المطلب الثاني: شروط الانتقال الاقتصادية
114	المبحث الثالث: تطور أدوات السياسة النقدية غير المباشرة خلال الفترة (1990-2014)
114	المطلب الأول: الأدوات المستخدمة قبل الألفية الثالثة
119	المطلب الثاني: الأدوات الأخرى المستخدمة بعد الألفية الثالثة
122	المطلب الثالث: الأدوات التي تم التوقف عن استخدامها
125	المطلب الرابع: التقييم النهائي لاستخدام الأدوات غير المباشرة
128	خلاصة
130	الخاتمة العامة
135	قائمة المراجع
146	قائمة الجداول
148	قائمة الأشكال
	ملخص

مقدمة عامة

تعتبر السياسة النقدية إحدى أدوات السياسة الاقتصادية المهمة، إذ تساهم في تحقيق أهدافها المتمثلة أساساً في تحقيق النمو الاقتصادي، تخفيض البطالة، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار.

ولتحقيق أحد (أو كل) الأهداف السابقة الذكر، تعتمد السياسة النقدية على إستراتيجية متكاملة تتكون من الأدوات، الأهداف العامة والوسيطية، وتعتبر أدوات السياسة النقدية ذات أهمية كبيرة، لأنها تعتبر بمثابة وسيلة تدخل البنك المركزي لبداية نقل قراراته إلى الأهداف النهائية، وقد شهدت ممارسة السياسة النقدية وأدواتها تطورات كبيرة، انتقلت فيها البنوك المركزية من استخدام الأدوات المباشرة إلى الأدوات غير المباشرة، إذ امتازت السياسة النقدية في ظل سيادة الأدوات المباشرة بالتدخل في ظل بيئة اقتصادية تمتاز بالقيود التنظيمية، وفي ظل سيادة نظم مالية قريبة من حالة القمع المالي، وقد أدت هذه الحالة في العديد من الدول المتقدمة والنامية إلى تشوهات واسعة تمثلت في سوء تخصيص الائتمان، انخفاض الادخار، ارتفاع التضخم وتراجع النمو.

لقد أدركت الدول جراء الآثار السلبية السابقة الذكر، مدى أهمية تبني سياسة نقدية مستندة إلى قوى السوق في ظل بيئة اقتصادية مفتوحة، ونظام مالي يمتاز بالتحريك وتجاوز القيود التنظيمية والقانونية المختلفة، وذلك بالانتقال من الأدوات المباشرة إلى الأدوات غير المباشرة، لأنها تتيح للبنوك المركزية فعالية أكبر في تحقيق أهدافها النهائية، وقد استلزمت عملية التحول هذه توفير العديد من الشروط المتعلقة بالجانب النقدي، المالي والبنكي، وحتى الإطار الاقتصادي الكلي، لإنجاح عملية الانتقال، وتختلف تجارب الانتقال من دولة إلى أخرى من حيث مدة وصعوبات الانتقال، إذ تمكنت أغلب الدول الصناعية والعديد من النامية في تحقيق تحول سلس وخالٍ من فترة زمنية قياسية، لأنها وفرت الشروط السابقة الذكر.

وتعتبر الجزائر من الدول النامية التي تشكل إطاراً مهماً لدراسة هذا الموضوع، إذ وبفعل تبني الخيار الاشتراكي لتنظيم وتسيير وتطوير الاقتصاد الوطني مع بداية السبعينات، وما تبعه من إصلاح شامل للنظام المالي، بهدف تكييفه لخدمة أهداف المخططات التنموية العامة، ففي ظل أولوية تحقيق الأهداف الحقيقية، ومركزية القرارات، وغياب سلطة نقدية، وتبعية الدائرة النقدية والبنكية للدائرة الحقيقية والمالية، اعتمد البنك المركزي الجزائري على أدوات مباشرة (وبقرارات مركزية) ممتثلة في التوجيه الانتقائي للقروض، إعادة الخصم (الآلية)، والتسبيقات الممنوحة للخزينة. وقد أدى ذلك إلى تغييب أي دور للسياسة النقدية خلال هذه المرحلة (كأداة لها أهداف واستقلالية)، وقد انعكست هذه العوامل مجتمعة في زيادة التمويل النقدي للاقتصاد، ما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم، في إطار كلي ارتبط بفشل تجربة التخطيط المركزي، وبالتالي انهيار الاقتصاد الوطني في المنتصف الثاني من الثمانينات، خاصة في ظل انهيار أسعار النفط وارتفاع أعباء خدمة المديونية الخارجية.

لقد تأكدت محدودية سياسات التنمية لمرحلة التخطيط المركزي، ما استلزم التحضير للانتقال إلى اقتصاد السوق، بتبني إصلاحات شاملة تحت إشراف المؤسسات المالية والنقدية الدولية، ويعتبر إصلاح إطار وعمل

السياسة النقدية من بين الجوانب المهمة في هذه الإصـاحات، والتي هدفت إلى بلوغ سياسة نقدية مستقلة ومستندة إلى قوى السوق، تسعى لتحقيق أهداف نقدية بحتة، ما يعني تحولا نوعيا في إستراتيجية وممارسة السياسة النقدية ككل، ومن بين مظاهر هذا التحول الانتقال إلى الاعتماد على الأدوات غير المباشرة، خاصة وأنها تتم في إطار إصـاحات شاملة، يمكن لهذه الأخيرة أن توفر شروط الانتقال النقدية، البنكية والمالية، والاقتصادية الكلية.

أولا- إشكالية الدراسة:

يسعى البحث إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى نجاح سياسة الانتقال من الأدوات المباشرة إلى الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية في الجزائر؟
كما يمكن طرح الأسئلة الفرعية الموالية:

- ما هي شروط الانتقال إلى الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية؟
- هل ساهمت سياسات الانتقال إلى اعتماد الأدوات غير المباشرة في تفعيل السياسة النقدية في الجزائر؟
- ما مدى قصر مدة التحول إلى الأدوات غير المباشرة وسـاستها في الجزائر؟

ثانيا- فرضيات الدراسة:

قصد الإجابة على هذه الأسئلة وكمنطلق يمكننا تحديد الفرضيات التالية:

- عملية الانتقال إلى الأدوات غير المباشرة عملية معقدة، تستلزم توفير حزمة من المتطلبات النقدية، البنكية والمالية، والاقتصادية الكلية؛
- استمرار اعتماد الاقتصاد الجزائري على النفط، وتحلف النظام البنكي والسوق المالي، إلى جانب محدودية تطبيق الإصـاحات النقدية، تعتبر كلها معوقات تحول دون نجاح عملية التحول إلى الأدوات غير المباشرة؛
- نظرا لمحدودية توفير شروط الانتقال إلى الأدوات غير المباشرة، تبقى السياسة النقدية ضعيفة الفعالية في الجزائر؛
- تعبر الجزائر مثلا لطول فترة الانتقال إلى الأدوات غير المباشرة وتعقيدها، كنتيجة حتمية لطول مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق.

ثالثا- أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل أسباب اختيار الموضوع في:

- انسجام الموضوع مع التخصص؛
- قلة الدراسات والأبحاث التي تناولت هذا الموضوع بشيء من التفصيل في حالة الجزائر؛
- إبراز تجارب دول متقدمة ونامية حققت نجاحا في التحول إلى الأدوات غير المباشرة، يمكن الاستفادة منها في حالة الجزائر؛
- تستلزم عملية الانتقال شروطا نقدية، بنكية ومالية وحتى اقتصادية كلية، لذلك يعتبر هذا الموضوع فرصة لتقييم مختلف هذه الجوانب في حالة الجزائر.

رابعاً- أهداف الدراسة:

يمكن إيجاز أهداف الدراسة فيما يلي:

- محاولة الإحاطة بأدوات السياسة النقدية وتطورها، ومدى فعاليتها؛
- الإلمام بمختلف شروط الانتقال إلى الأدوات غير المباشرة، واستعراض بعض تجارب الدول في هذا الإطار؛
- استعراض مختلف الإصـاحات النقدية، البنكية والاقتصادية في الجزائر، وتقييمها؛
- تقييم مدى توفير الإصـاحات التي قامت بها الجزائر لشروط الانتقال إلى الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية؛
- يشكل تقييم مدى نجاح الانتقال إلى الأدوات غير المباشرة تقييماً لفعالية السياسة النقدية.

خامساً- أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من الموضوع الذي تتناوله، إذ تسعى لتبيان شروط الانتقال إلى اعتماد سياسة نقدية مستندة إلى قوى السوق، تعتمد على الأدوات غير المباشرة بدلاً من الأدوات المباشرة التي ثبتت محدوديتها، كاتجاه عام اتبعته الدول المتقدمة وحتى النامية في ممارسة السياسة النقدية، وتعتبر تقييماً لمقومات الانتقال النقدية، البنكية والمالية والاقتصادية الكلية في الجزائر، في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق، وأثرها على تفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة بصفة خاصة، والسياسة النقدية بصفة عامة.

سادساً- حدود الدراسة:

تحاول هذه الدراسة تحليل أثر الإصـاحات النقدية في الجزائر على أدوات السياسة النقدية خلال الفترة 1990- 2014، لأنها تعتبر المرحلة التي تم فيها تبني مختلف الإصـاحات بما فيها النقدية، بهدف إرساء سياسة نقدية مستندة إلى قوى السوق.

سابعاً- منهج الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية، واختبار صحة الفرضيات، تم الاعتماد على المنهج الوصفي للوقوف على مختلف المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية وأدواتها، وشروط الانتقال المختلفة، إلى جانب تبيان مختلف الإصـاحات النقدية، البنكية والمالية والاقتصادية الكلية في الجزائر. كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي لتقييم فعالية مختلف الإصـاحات السابقة في الجزائر على توفير شروط الانتقال المختلفة، ومدى مساهمتها في تفعيل السياسة النقدية وأدواتها غير المباشرة.

ثامناً- تقسيم الدراسة:

فُسمت الدراسة إلى جانب المقدمة والخاتمة إلى ثلاثة فصول، سيتناول الفصل الأول أدوات السياسة النقدية في ثلاثة مباحث؛ يتناول المبحث الأول مفاهيم أساسية للسياسة النقدية، ويتم التطرق في المبحثين الثاني والثالث على الترتيب الأدوات المباشرة للسياسة النقدية والأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية.

وُحُصَّ الفصل الثاني للإطار النظري لانتقال للأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، في ثلاثة مباحث؛ يتطرق المبحث الأول إلى المتطلبات النقدية والمالية للانتقال، ويتناول المبحث الثاني المتطلبات الاقتصادية للانتقال، وُحُصَّ المبحث الثالث لاستعراض تجارب بعض الدول في إصلاح أدوات السياسة النقدية. ويضم الفصل الثالث دراسة حالة الجزائر، وينقسم إلى ثلاثة مباحث؛ سيتناول المبحث الأول مضمون الإصلاحات الاقتصادية، والنقدية والبنكية في الجزائر، أما المبحث الثاني فسيخصص لتقييم مدى توفير الإصلاحات السابقة لشروط التحول إلى الأدوات غير المباشرة، وسيتم تقييم فعالية أدوات السياسة النقدية غير المباشرة خلال الفترة (1990-2014) في المبحث الثالث.

الفصل الأول: أدوات

السياسة النقدية

تمهيد

نظرا لما يكتسبه موضوع السياسة النقدية من أهمية بالغة، فقد أصبح مفهومه يثير الكثير من النقاش ومحطة للعديد من الدراسات. غير أن هنالك اتفاق حول العناصر المكونة لهذه السياسة وهي الإطار العام لإستراتيجية السياسة النقدية، من بنك مركزي يتمتع باستقلالية والمصدقية وهدف (أو أهداف) نهائية للسياسة النقدية يقوم بتحديدتها، مستخدما العديد من الأدوات المباشرة و/أو غير المباشرة للتأثير في الأهداف الوسيطة لتحقيق الهدف أو الأهداف النهائية.

ويسعى هذا الفصل إلى دراسة نظرية لمختلف أبعاد السياسة النقدية، وذلك في المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم السياسة النقدية

المبحث الثاني: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية

المبحث الثالث: الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

تمثل السياسة النقدية أداة أساسية من أدوات السياسة الاقتصادية، التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها المختلفة، مما جعلها تشكل مجالاً للكثير من البحوث والعديد من الدراسات، ومن خلال هذا المبحث سنحاول إبراز أساسيات السياسة النقدية بتوضيح كل من مفهوم السياسة النقدية وأدواتها، تطورها عبر مدارس الفكر الكلاسيكي، إضافة إلى أهدافها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

سننظر من خلال هذا المطلب إلى مفهوم السياسة النقدية وذلك من خلال تقديم مفهوم النقود، تعريف السياسة، تعريف السياسة النقدية، إضافة إلى علاقة البنك المركزي بالسياسة النقدية وأدوات هذه الأخيرة.

أولاً- تعريف النقود:

سنحاول تعريف السياسة النقدية أو من خلال تقديم معنى النقود، حيث تعرف النقود بأنها "أي شيء يستخدم من قبل الأفراد ويلقى قبولاً عاماً كوسيط للاستبدال Medium of Exchange في المعاملات الاقتصادية ويصلح في الوقت ذاته لقياس القيم وحفظ الثروة وتسوية الديون والالتزامات"¹.

وتعرف النقود على أنها "أي شيء يؤدي وظيفة النقود ويحظى بالقبول العام"².

من خلال هذا يمكننا تعريف النقود على أنها "كل ما يقوم بوظيفة النقود ويكون مقبولاً قبولاً عاماً"

ثانياً- تعريف السياسة:

إضافة إلى تعريف النقود سنحاول تقديم معنى السياسة "السياسة من (سوس): استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المنجي في العاجل والآجل، فن الحكم وإدارة أعمال الدولة الداخلية والخارجية؛ ومنها السياسة الداخلية والخارجية و- المدنية: تدبير المعاش مع العموم على سنن العدل والستقامة، و- الاقتصادية: علم يعالج الثروات العامة وفن إدارة الأحكام"³ وهذا حسب المنجد الأبجدي.

أما اصطلاحاً فيقصد بها منذ أن استعملها اليونان "تدبير أمور الدولة، وكانت في البداية دولة المدينة، ويؤكد الأصل اليوناني للمصطلحين المقابلين الإنجليزية والفرنسية (Policy ; politique) وهو ما يدل على أنها مشتقة من كلمة (polis) أي مدينة، ويرى البعض أن هذا المفهوم للسياسة ينطبق على كثير من الجماعات التي تتوفر فيها دولة وسلطة عامة، في حين تخالف مدرسة العميد الفرنسي دوجي هنا التحديد لمعنى

¹ عبد الرحمن يسرى أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 07.

² ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 23.

³ المنجد الأبجدي- معاجم دار المشرق-، الطبعة الثالثة، دار المشرق، بيروت، لبنان، 1982، ص 572.

السياسة ومجالها، فهي ترى أنه طالما وجد مجتمع فيه حكاما ومحكومين وهذا يتوفر في أي مجتمع بشري ولو كان بدائيا أو أسرة أو قبيلة أو هيئة دينية، وأصبحت السياسة اصطلاحا هي اسم للأحكام والسلوكات التي تدبرها شؤون الأمة... حيث عرفت بأنها علم إدارة الدولة وبالتالي طريقة الحكم ومنها مجموع المصالح العامة، مثل السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، وعرفت أيضا بأنها مبادئ وقواعد إدارة المجتمع مثل السياسة الاقتصادية، السياسية النقدية...¹.

ثالثا- تعريف السياسة النقدية :

رغم اتفاق حول العناصر المكونة للسياسة النقدية غير أن إعطاء تعريف واحد ومحدد لها لا يعد أمرا هينا لذلك سوف نحاول تقديم مجموعة من التعاريف

يعرف George Pariente السياسة النقدية على أنها "مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد، ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف"².

كما تعرف على أنها "مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية -البنك المركزي- بخصوص الجوانب النقدية، وما يتصل بها من مجالات مصرفية ومالية"³.

وعرفها الاقتصادي Einzig "السياسة النقدية تشمل على جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي"⁴.

وعرفها الاقتصادي G.L Bash على أنها "ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية"⁵.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا تقديم تعريف شامل يضم مختلف العناصر المكونة للسياسة النقدية:

"السياسة النقدية تمثل العناصر المشكلة لها، والمتمثلة أساسا في كل من السلطة النقدية مجسدة في بنك مركزي يتمتع بالاستقلالية والمصادقية، هدف أو أهداف نقدية أو غير نقدية، مجموع الإجراءات المتخذة من قبل السلطة النقدية لبلوغ هذه الأهداف وتوفير البيئة الملائمة لتحقيقها، والأدوات المباشرة وغير المباشرة التي تستخدمها للوصول إلى مبتهاها".

¹ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005، ص ص 97- 98.

² عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 53.

³ فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي وعالم الكتاب الحديث، عمان وإربد، الأردن، 2007، ص 269.

⁴ زكرياء الدوري ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص

185.

⁵ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 98.

رابعاً - البنك المركزي والسياسة النقدية:

يعد البنك المركزي السلطة النقدية العليا في البلاد، ومن أهم مؤسسات الدولة في المجال الاقتصادي بوجه عام وفي المجال النقدي والمصرفي بوجه خاص والذي تناط به مهام متعددة من أهمها إدارة السياسة النقدية بغرض تحقيق الاستقرار النقدي والمصرفي ومن ثم الإسهام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

إن المقصود باستخدام البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية قيامه باستخدام وسائله النقدية والائتمانية في تحقيق رقابته وسيطرته على الائتمان المصرفي كمهمة أساسية سيتولىها دون غيره من مؤسسات الجهاز المصرفي¹، إذ تمارس البنوك المركزية مهامها كسلطة نقدية على مستوى²:

1- تحديد توجهات السياسة النقدية:

ذلك أن تدخل البنوك المركزية يختلف بحسب درجة استقلاليتها عن السلطة التنفيذية، وهذا ما يجعل المهام تختلف بحسب هذه الاستقلالية؛

2- اختيار الوسائل الملائمة النقدية:

ذلك أن هذه الوسائل ممكن أن تتعدد وفقاً للهيكل المالي والوضع الاقتصادي للبلاد، ومنها وسيلة (أداة) معدلة الفائدة التي شاع استعمالها لكونها تعتمد على آليات السوق من جهة ونظراً لتحرير حركة رؤوس الأموال من جهة أخرى، وهذا على حساب وسائل أخرى؛

3- تحديد الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية:

تبعاً للتطورات الظرفية الاقتصادية وهي عملية دقيقة جداً، وتجعل السلطة النقدية أحياناً في مواجهة السلطة التنفيذية.

خامساً - أدوات السياسة النقدية:

لغرض بلوغ الأهداف المسطرة سواء منها الطويلة أو قصيرة المدى فإن الدولة ممثلة بالبنك المركزي تعتمد إلى استخدام مجموعة من أدوات السياسة النقدية، ويمكننا تقديم بعض هذه الأدوات فيما يلي³:

1- سعر إعادة الخصم:

¹ إسماعيل عبد الرحمن وحربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد - الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص 235.

² عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 92-93.

³ توبة عبد الحكيم رشيد، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2010، ص ص 209-211.

في حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم لديه فيجد بذلك مثلاً من إقبال البنوك على قبول الكمبيالات فيقل عرض النقد. أما في حالة الكساد يقوم البنك المركزي بخفض سعر إعادة الخصم لديه فتزيد البنوك من قبول الكمبيالات فيزيد عرض النقد؛

2- عمليات السوق المفتوحة:

وهي عبارة عن عملية شراء وبيع الأوراق المالية (مثل سندات وأذونات الخزينة). فإذا أراد البنك المركزي زيادة عرض النقد يقوم بعمليات شراء الأوراق المالية من السوق ومن البنوك التجارية. وبذلك فهو يمكن تلك البنوك من استبدال محافظها المالية بنقود فيزيد الائتمان ويزيد عرض النقد. أما إذا رغب البنك المركزي في تقليل عرض النقود فإنه يقوم بعمليات بيع الأوراق المالية. وبذلك يمتص من السوق النقدي قدر ما يباع من تلك الأوراق فيقل عرض النقد؛

3- تغيير نسبة الاحتياطي القانوني:

والاحتياطي القانوني هو نسبة من ودائع العملاء لدى البنوك التجارية يجب أن تحتفظ فيها في خزائنها (أو لدى البنك المركزي). ففي بعض الأحوال يلجأ البنك المركزي إلى فرض نسبة احتياطي عالية. وبذلك يحد من قدرة البنوك التجارية على من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان (خلق النقود) وبذلك يقل عرض النقود. وفي أحوال أخرى يلجأ البنك إلى تخفيض نسبة الاحتياطي. وبذلك يزيد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان ويزيد عرض النقد؛

4- سياسة سعر الفائدة:

قد يلجأ البنك المركزي إلى تقييد البنوك التجارية وإلزامها بالتعامل بسعر فائدة معين على الودائع تحت الطلب وسعر فائدة آخر على الودائع لأجل وسعر فائدة آخر للقروض لبعض المجالات الإنتاجية. وهكذا يستطيع البنك المركزي عن طريق هذه السياسة تشجيع الادخار وتوجيهه نحو مجالات الاستثمار المرغوبة؛

5- سياسة سعر الصرف:

سعر الصرف هو عدد الوحدات من العملة المحلية التي يتم تبادلها بوحدة واحدة من العملة الأجنبية. وسعر الصرف يمثل قيمة عملة بلد بالنسبة إلى العملات الأجنبية. ويمارس البنك المركزي عادة صلاحياته فيما يتعلق بسعر الصرف في عدة اتجاهات نذكر منها:

- الرقابة على الصرف؛

- تخفيض أو رفع سعر العملة؛

- تعدد أسعار الصرف.

6- وهناك أدوات أخرى نذكر منها الأدوات التالية:

- **الودائع الخاصة:** وهي أرصدة خلاف الاحتياطي الإلزامي، يلزم البنك المركزي البنوك التجارية بأن تحتفظ بها لديه. وتكون عادة بنسبة معينة من ودائع البنوك سواء بالعملة المحلية أو العملات الأجنبية؛
- **السيولة النقدية:** بحيث تلتزم البنوك التجارية بالاحتفاظ في صناديقها الخاصة بنسبة معينة من ودائعها كسيولة نقدية جاهزة عند الطلب.
- **الإقناع الأدبي:** عن طريق هذا الإجراء يتم وضع ترتيبات خاصة للتسهيلات الائتمانية لدى البنوك وفقا للأولويات التي يرغب البنك المركزي وذلك فيما يتعلق بكمية ونوعية الائتمان.

المطلب الثاني: تطور السياسة النقدية عبر مدارس الفكر الاقتصادي

اختلفت المدارس الاقتصادية في تحليلها لدور النقود والسياسة النقدية في النشاط الاقتصادي، ومن خلال هذا المطلب سوف نحاول إبراز نظرة كل مدرسة اقتصادية للسياسة النقدية، بدءًا بالفكر الكلاسيكي، ثم الفكر الكينزي، بعدها السياسة النقدية في الفكر النقدي (فريدمان)، ثم السياسة النقدية في التحليل النيوكلاسيكي وأخيرا السياسة النقدية وفق نظرية التوقعات الرشيدة.

أولاً- السياسة النقدية حسب الفكر الكلاسيكي:

أشار الكلاسيك من خلال نظرية كمية النقود إلى وجود علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، بحيث أن أي تغير في كمية النقود المتداولة بنسبة معينة يؤدي إلى حدوث تغير بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه في المستوى العام للأسعار دون أدنى تأثير على الجانب الحقيقي للنشاط الاقتصادي، وعليه فالسياسة النقدية تؤثر تأثيرا إيجابيا على مستوى التشغيل والإنتاج والأجور الحقيقية، في ظل افتراضاتها المتمثلة خاصة في التوظيف الكامل وحيادية النقود وثبات سرعة دورانها وعدم تأثر سلوك الوحدات الاقتصادية بخداع النقود، بحيث يمكن اعتبارها بمثابة سياسة محايدة، يتمثل دورها في خلق النقود اللازمة لإتمام المعاملات¹.

ولقد اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن النمو يتم تلقائيا دون الحاجة إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وقد اعتقدوا أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائما عند مستوى التشغيل الكامل، مع افتراض حياد النقود، بحيث يقتصر أثر التغيرات في كمية النقود على إحداث تغيرات مقابلة في قيمتها دون المساس بالنشاط الاقتصادي، وتعتبر نظرية كمية النقود (النظرية النقدية الكلاسيكية) وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن، حيث تشير هذه النظرية كما أوردنا في الفقرة السابقة إلى وجود علاقة بين كمية النقود يترتب عليها زيادة بنفس القدر وفي نفس الاتجاه في المستوى العام للأسعار فأى تغير يحدث في الأول (النقود المعروضة) ينعكس بنفس القدر على الثاني (المستوى العام للأسعار) دون أدنى تأثير على الجانب الحقيقي للاقتصاد الوطني وهذا مع افتراض أيضا

¹ مريم ماطي، استقلالية البنوك المركزية وأثرها على فعالية السياسة النقدية- حالة بنك الجزائر-، مذكرة ماجستير، تخصص إحصاء واقتصاد تطبيقي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2009، ص 46.

أن النقود تؤدي وظيفة واحدة هي وسيط تبادل مما يفيد حياد النقود، بذلك تصبح السلطات النقدية قادرة على التحكم في المستوى العام للأسعار من خلال سيطرتها على كمية النقود المعروضة¹.

ثانيا- السياسة النقدية حسب الفكر الكينزي:

استمر تطور وضع السياسة النقدية بعد أزمة الكساد العالمي 1929 إذ جعل النظرية النقدية وبالتالي السياسة النقدية -مع ظهور أفكار الاقتصاديين كينز- جزءاً من نظرية الدخل القومي والسياسة الاقتصادية خاصة بعد عجز الفكر الكلاسيكي عن معالجة الأزمة، بحيث تم الانتقال من البحث في المتغيرات النقدية إلى المتغيرات المتعلقة بتيار الدخل والإنفاق الكلي، وهكذا أصبحت للمتغيرات النقدية، الدخل، الادخار، الاستهلاك والاستثمار الدور الرئيسي في التحليل الاقتصادي والنقدي، وانتقلت هذه الأهداف من المحافظة على استقرار الأسعار إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتخفيض من حدة التقلبات الاقتصادية، وذلك بالمحافظة على مستوى الإنفاق الكلي عند مستوى التشغيل التام، بما أن التوازن الاقتصادي يحدث عند تعادل الادخار والاستثمار في السوق الحقيقي وتعادل كمية النقود المعروضة والمحددة من قبل السلطة النقدية وبين الطلب على النقود القائم على أساس التفضيل النقدي الذي يتحدد بدوافع الدخل واحتياط المضاربة، فإنه يمكن لها أن تمارس مسؤوليتها في تحقيق استقرار النقدي ورفع معدلات النمو الاقتصادي في إطار توازن السوقين المذكورين².

وبدأ كينز يدعو بالاهتمام بالسياسة المالية للخروج من الأزمة، وأعطى دور أكبر لتدخل الدولة من خلال السياسة المالية أو ثم السياسة النقدية وذلك عن طريق الإنفاق بالعجز الذي يستند إليه الإصدار النقدي أو الدين العام وتركزت نظرية كينز على جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير، وعالج الاحتكار بالتضخم، مما أدى إلى ظهور الكساد التضخمي³.

ثالثا- السياسة النقدية حسب الفكر النقدي:

تختلف المدرسة النقدية على إتباع كينز فيما يخص دور النقود في النشاط الاقتصادي، إذ يهتم النقديون خاصة بكمية النقود المتداولة التي بد أن تنمو بصورة متناسقة مع التنمية الاقتصادية⁴.

وتتمثل أهم أفكار المدرسة النقدية الحديثة -التي يتزعمها الأمريكي ميلتون فريدمان- حول السياسة النقدية فيما يلي⁵:

¹ مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي- حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 233.

² عبد العزيز طيبة، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية - دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003 -، مذكرة ماجستير، فرع نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005، ص ص 47-48.

³ فتحة بناي، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي -دراسة نظرية -، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أمجد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009، ص 101.

⁴ فتحي بن لدغم، ميكانيزمات انتقال السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود، بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012، ص 29.

⁵ عبد العزيز طيبة، مرجع سبق ذكره، ص 48.

- العرض النقدي ليس وحده الكفيل بالتأثير على الطلب الكلي الفعال، نجد كذلك سرعة تداول النقود التي اعتبرها التقليديين ثابتة، كما أن التأثير □ ينحصر على مستوى الأسعار من قبل تغيير العرض النقدي بل لينصرف أيضا إلى الدخل القومي وتوزيعه بين القطاعات، مستوى الإنتاج، حجم □ دخار و□ استثمار، وحجم العمالة؛

- توسع مدى السياسة النقدية ليشمل إلى جانب الإجراءات النقدية، الإجراءات الحكومية التي لها تأثيرات نقدية في □ اقتصاد بسبب عدم كفاية الوسائل التقليدية لبلوغ أهداف السياسة النقدية؛

- أصبح بعض العبء يقع على عاتق السياسة النقدية لتعويض النقص في □ استثمار الفردي باستثمار حكومي؛
- يترتب على هذه التغيرات الحاصلة تغيير فعالية وسائل السياسة النقدية من سعر الفائدة إلى وسائل أخرى كعمليات السوق المفتوحة وتغيير نسب □ احتياطي النقدي الإلزامي، تطلب تواجد وسائل أخرى أكثر فعالية منها باعتبار أن سعر الفائدة لم يصبح يمثل تكلفة كبيرة من وجهة نظر رجال الأعمال.

يعتقد أصحاب المدرسة النقدوية بأن للسياسة النقدية أثرا فعا□ على مختلف الأنشطة □ اقتصادية، بصرف النظر عما إذا كانت هذه السياسة انكماشية أو تضخمية، وحسب اعتقادهم فإن تدخل الدولة في النشاط □ اقتصادي عن طريق السياسة المالية لتحقيق □ استخدام الكامل لعناصر الإنتاج ومن تم تحقيق التوازن □ اقتصادي فإن هذا الهدف لن يتحقق وإنما على العكس فإن هذا التدخل قد يؤدي إلى تعميق اللاتوازن، ولهذا تحتل السياسة النقدية المرتبة الأولى في السياسة □ اقتصادية على اعتبار أن التغيرات التي تصيب الأنشطة □ اقتصادية تبعاً للتغيرات التي تحدث في كمية النقود أكثر تأثيراً وأكثر فعالية من التأثيرات الناجمة عن السياسة المالية (سياسة الإنفاق العام)¹.

ولقد أوضح النقديون أن التغيير في المعروض النقدي له آثار واسعة النطاق على الطلب الكلي ومن تم الناتج الوطني والأسعار، وهذه الآثار تختلف في المدى القصير عنها في المدى الطويل، حيث يمس عرض النقود في المدى الطويل أثره بصفة خاصة على المستوى العام للأسعار فقط كما في الحالة الكلاسيكية²،

غير أنه في المدى القصير تمارس النقود أثراً مباشراً وهاماً على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل الوطني وذلك على النحو التالي³:

1- عند زيادة المعروض النقدي من جانب السلطات النقدية يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى الأفراد والمشروعات فوق المستوى المرغوب فيه، مما يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق عند هؤلاء الأفراد وبالتالي تكون هذه

¹ نصيرة بن نافلة، أثر السيولة وحيادية النقود - دراسة قياسية لكل من دولة الجزائر والمغرب-، مذكرة ماجستير، تخصص نقود، مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011، ص ص 123-124.

² مسعود دراوسي، مرجع سبق ذكره، ص 234.

³ المرجع نفسه، ص 235.

الزيادة في الطلب الكلي تنجر عنها زيادة في الإنتاج والتشغيل، هذا إذا كان الاقتصاد دون التشغيل الكامل مما يؤدي إلى حدوث زيادة في الأرصدة المرغوبة؛ أما إذا كان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل فإن الأثر ينعكس على الأسعار التي ترتفع، أي أن عملية التعديل بين الأرصدة المرغوبة والحقيقية تتم في هذه الحالة عن طريق الأسعار.

2- عند تخفيض المعروض النقدي من طرف البنك المركزي من خلال قيامه ببيع الأوراق الحكومية في السوق المفتوحة، هذا يؤدي إلى تقليل كمية النقود عند الجمهور ومن ثم ينخفض الإنفاق على السلع والخدمات مما يدفع الدخل الوطني إلى مستوى أدنى، بمعنى أن الجمهور عندما يواجه نقص في سيولته فإنه يقلل من إنفاقه إلى أن يهبط الدخل الوطني إلى النقطة حيث تستعاد النسبة الأصلية بينه وبين المعروض النقدي مرة أخرى. ويخلص إلى أن الفكرة الرئيسية للنظرية النقدية المعاصرة تتمثل في أن التغيرات الممكنة في كمية النقود، يمكن أن تعالج الاختلافات الاقتصادية ويمكن أن تؤدي إلى استقرار اقتصادي.

رابعاً- السياسة النقدية حسب الفكر النيوكلاسيكي:

يرجع الفضل الأكبر في إعادة صياغة نظرية كمية النقود إلى الاقتصادي I.Fisher في شكل معادلة التبادل التي لخص فيها مختلف العوامل المشتركة في تحديد المستوى العام للأسعار، إذ توصل إلى نفس النتيجة التي توصل إليها الكلاسيك قبله وهي أن التغير في كمية النقود يؤدي إلى التغير في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه، وبالتالي فكمية النقود هي المتغير المستقل الذي يحدد عن طريق السلطات النقدية والذي يؤثر على المتغير التابع الذي هو مستوى الأسعار، إلا أنه لم يقل أن النقود هي عربة تنقل السلع والخدمات من يد إلى يد أخرى، وإنما اعترف بالدور الفعال الذي تلعبه هذه النقود في التطور الاقتصادي، وبالتالي فهي مصدر مثير للاضطراب في المدى القصير¹.

خامساً- السياسة النقدية وفق نظرية التوقعات الرشيدة:

كان الاقتصادي (J.F- Muth) أول من صاغ هذه النظرية سنة 1961 تحت اسم "نظرية التوقعات الرشيدة" وقام Lucas بتطويرها سنة 1972، تقوم هذه النظرية على الفكرة التي تقول أن كل وحدة من المجتمع تسعى إلى الحصول على أحسن النتائج من مواردها، وعلى هذا الأساس تبني سلوكها الاقتصادي وتستخدم في ذلك مجموعة من المعلومات التي تساعد على إجراء التوقعات الرشيدة وبالتالي اتخاذ القرار، إذ تركز هذه النظرية في تحليلها على النموذج الكلاسيكي، ولذلك نجدها قد دافعت بشدة على مبدأ حيادية النقود، حيث ترى أن التغيرات النقدية تؤثر على القطاع الحقيقي وأن الإفراط في الإصدار النقدي يؤثر على المستوى العام للأسعار، كما رفضت مبدأ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث تشير إلى أن توفر حرية الفرد وانحصار دور الدولة

¹ فتحي بن لدغم، مرجع سبق ذكره، ص 27.
* التوقعات هي تقدير الأفراد للقيم المستقبلية للمتغيرات الاقتصادية لتساعد على أخذ قرارات في الوقت الحالي.

في القيام بوظائفها التقليدية يمكن أن يقلل من الأزمات في الاقتصاد، أي عدم فعالية السياسة النقدية في ظل سيادة التوقعات الرشيدة، والضرر المطلق للنقود على الاقتصاد في ظل توقع كل طرف سياسة الطرف الآخر، كما أنهم يرون إمكانية وقوع الأفراد في الخداع النقدي، وبهذا تم استنتاج ضرورة استخدام السياسة النقدية لتحقيق التثبيت في اتجاه الطويل للأسعار مع الأخذ في الحسابان بعدم فعاليتها في الإنتاج أو تثبيته¹،

فعلى الرغم من أن فكرة التوقعات الرشيدة تبدو مقبولة من الناحية النظرية إلا أنها من الناحية الواقعية يمكن توجيه لها عدة انتقادات أهمها ما يلي²:

- استناد تحليل الكلاسيك الجدد على افتراض وجود نموذج واقعي للاقتصاد وكذا العلاقة الأوتوماتيكية بين زيادة عرض النقود والتضخم وهذا الافتراض قد يبتعد عن الواقعية.
- تعد فكرة التوقعات الرشيدة فكرة غير واقعية، حيث من الصعب تخيل أن كل الأعوان الاقتصاديين على علم تام بالمعلومات المتعلقة بالسوق وهيكله.
- كما يتضح قصور هذه النظرية بشكل أوضح في حالة الدول النامية التي تتصف بنقص واضح في البيانات.

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية وقنوات إبلاغها

تختلف أهداف السياسة النقدية بين الدول المتقدمة والدول النامية وحسب درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي والنظم الاقتصادية السائدة واحتياجات وأهداف المجتمعات، ففي الدول الصناعية هناك اتجاه متزايد نحو عدم التوسع في الأهداف والاقتصار على هدف واحد للسياسة النقدية يتمثل في استقرار الأسعار، والعكس في الدول النامية فهي تعلق عليها العديد من الأهداف. ولأجل الوصول لهذه الأهداف توجد قنوات تمر بها السياسة النقدية، وهذا ما سوف نحاول توضيحه من خلال هذا المطلب وذلك بذكر كل من الأهداف الأولية، الأهداف النهائية، والأهداف الوسيطة للسياسة النقدية، بالإضافة إلى قنوات إبلاغ السياسة النقدية.

أولاً- أهداف السياسة النقدية:

فرق أغلب الكتاب والاقتصاديين بين ثلاثة أهداف للسياسة النقدية، هي الأهداف الأولية، الأهداف النهائية، والأهداف الوسيطة وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

1- الأهداف الأولية للسياسة النقدية:

تتكون الأهداف الأولية للسياسة النقدية فيما يلي³:

أ- مجتمعات الاحتياطات النقدية:

¹ نصيرة بن نافلة، مرجع سبق ذكره، ص 126.

² نفس المرجع والصفحة سابقاً.

³ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص ص 124-125.

تتضمن هذه المجمعات ما يلي:

- **القاعدة النقدية:** تتكون من النقود المتداولة لدى الجمهور و[احتياطيات المصرفية، كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، أما [احتياطيات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم [احتياطيات الإلجبارية الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك؛
- **الاحتياطيات المتوفرة للودائع الخاصة:** تمثل [احتياطيات الإلجبارية مطروحا منها [احتياطيات الإلجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى؛
- **الاحتياطيات غير المقرضة:** تساوي [احتياطيات الإلجبارية مطروحا منها [احتياطيات المقرضة (كمية القروض المخصومة).

ب- ظروف سوق النقد:

تحتوي على [احتياطيات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية، ويعني بشكل عام قدرة المقرضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو [ثمنان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقرضة لمدة قصيرة (يوم أو اثنين) بين البنوك، أما [احتياطيات الحرة فتمثل [احتياطيات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروح منها [احتياطيات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي [قتراض، وتكون [احتياطيات الحرة موجبة إذا كانت [احتياطيات الفائضة أكبر من [احتياطيات المقرضة، وتكون سالبة إذا كانت [احتياطيات المقرضة أكبر من [احتياطيات الفائضة.

2- الأهداف النهائية للسياسة النقدية:

غالبا ما يجمع الكتاب على وجود أربعة أهداف نهائية للسياسة النقدية، وهي ما جسده المربع السحري لكالدور، وتمثل هذه الأهداف في استقرار الأسعار، النمو [اقتصادي، التوازن الخارجي (في ميزان المدفوعات)، والعمالة الكاملة.

أ- استقرار الأسعار:

تعتبر المحافظة على استقرار الأسعار من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط [اقتصادي والمؤشرات [اقتصادية الرئيسية، وتنحصر هذه الغاية في العمل على محاربة التغيرات المستمرة والعنيفة في مستوى الأسعار نظرا لأن أي تغييرات كبيرة في مستويات الأسعار من العوامل التي تؤثر سلبا على قيمة النقود وبالتالي آثار ضارة على مستوى الدخل والثروات وتخصيص الموارد [اقتصادية بين الفروع الإنتاجية وبالتالي على الأداء [اقتصادي¹. وتعتبر من أهم أهداف السياسة النقدية، حيث تسعى كل دولة إلى تلافي التضخم ومكافحته وفي نفس الوقت

¹ زكرياء الدوري ويسرى السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص ص 187-188.

علاج احتمال حدوث الكساد والركود إن وجد وتصبح مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات مستوى الأسعار إلى أقل مستوى لها¹؛

ب- النمو الاقتصادي:

تساهم السياسة النقدية من خلال رقابتها على حجم الائتمان وكلفته في دفع النمو الاقتصادي الذي يعني زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلد، ويستطيع البنك المركزي إحداث تغييرات في حجم الائتمانات الكلية للبنوك التجارية وقدرتها في خلق الائتمان والتأثير على حجم الائتمان المصرفي، فالسياسة النقدية التوسعية تستطيع الإبقاء على سعر فائدة منخفض، مما يشجع على زيادة الطلب على الائتمان والائتمار والنمو الاقتصادي²؛

ج- تحسين ميزان المدفوعات:

تلعب السياسة النقدية دورا مهما في تحسين ميزان المدفوعات، وذلك من خلال العمل على رفع سعر الفائدة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية للتحرك إلى داخل البلد وإتباع نظام صرف أجنبي مناسب يؤدي إلى تشجيع الصادرات والحد من الواردات، فتخفيض سعر الصرف يحسن الميزان التجاري إذا نجح في زيادة صادرات البلد وخفض وارداته³؛

د- العمالة الكاملة:

إن مصطلح العمالة الكاملة يكتنفه الغموض، وهناك نقاش حاد حول تعريف من هو العاطل عن العمل، لأنه في الواقع ليس كل من يعمل يعد عاطلا عن العمل، لأن هناك فرق بين القعود عن العمل والبطالة، فقد يعمل الفرد وقت ما لسبب ما مثل المرض أو الإحالة على التقاعد أو في فترة التكوين أو عدم القدرة على العمل إلى غير ذلك، فهؤلاء الأشخاص يكونون خارج قوة العمل ولكن ليسوا بالضرورة ضمن قائمة العاطلين عن العمل (البطالة)، ولكن البطالة تحدث عندما يجد كل قادر عن العمل وراغب فيه فرصة عمل، وتهدف معظم دول العالم المتقدم والنامي إلى الوصول على العمالة الكاملة حيث تعمل قوانينها وتشريعاتها لتحقيق أقصى عمالة ممكنة ومازالت تمثل هدفا للسياسة الاقتصادية بصفة عامة والسياسة النقدية بصفة خاصة، ويعرف الاقتصاديون العمالة الكاملة بأنها مستوى العمالة الذي يتحقق من استخدام الكفاء لقوة العمل، مع السماح لمعدل عادي من البطالة ينتج أساسا عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنان الاقتصادي، وتظهر أهمية العمالة الكاملة في أنها وسيلة وليست غاية، لأن الوصول إلى تحقيق العمالة هو الوصول إلى إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع ويطلبها، ولذلك تبقى العمالة الكاملة هدفا طويلا للأجل ترسمه الحكومات وتسعى جاهدة

¹ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك - الأساسيات والمستحدثات-، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 274.

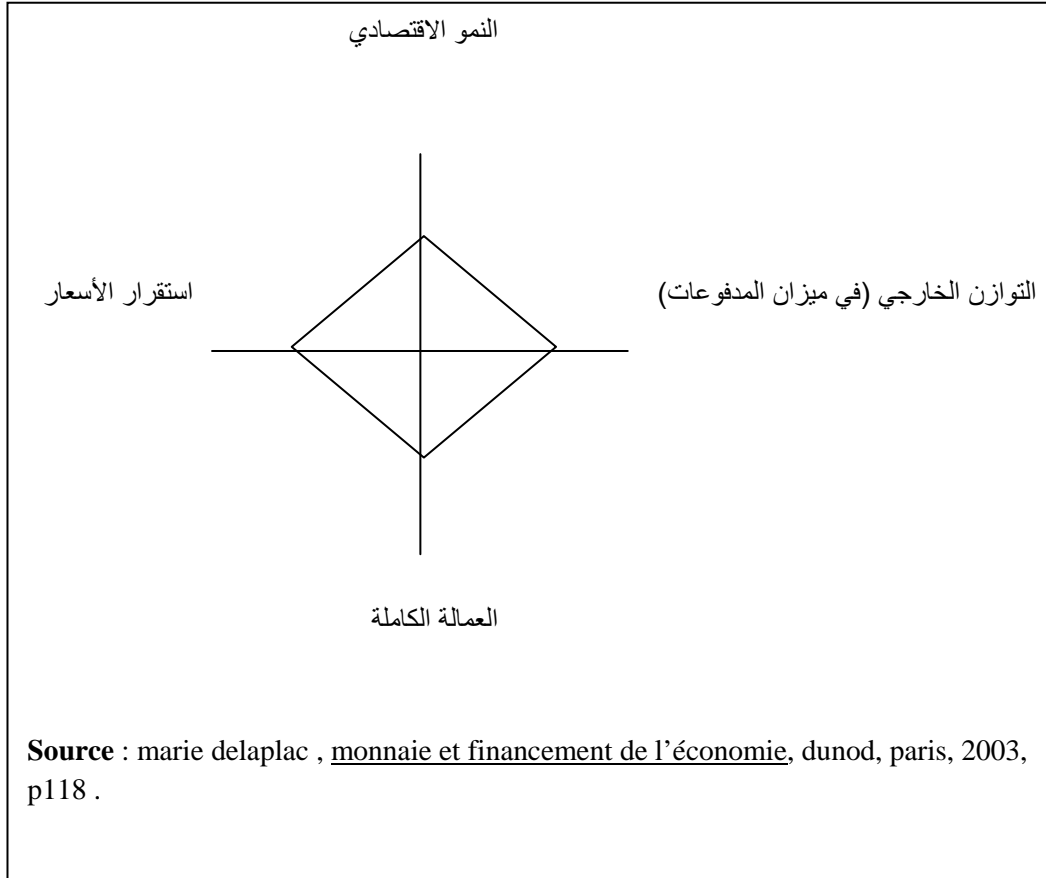
² هيل عجمي جميل الجنابي ورمزي ياسين يسع أرسلان، النقود والمصارف - النظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 260.

³ المرجع نفسه، ص 261.

للوصول إليه نظرا لما للبطالة من مضر على الاقتصاد فهي تعبر عن هدر في طاقات المجتمع الإنتاجية وضياع في موارد الإنتاج، وكلما زاد انتشارها كلما قلت فرصة تعظيم النمو الاقتصادي، كما أنها لها سلبيات اجتماعية أخرى كإحباط والفشل لدى الأفراد العاطلين عن العمل ومحاربة البطالة وتحقيق هدف العمالة يجب أن تلمس إجراءات السياسة النقدية تنشيط الحياة الاقتصادية لزيادة الاستثمار وبالتالي زيادة العمالة، وللسياسة النقدية دور مهم في تحقيق العمالة وتخفيض البطالة عن طريق تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة العرض النقدي تنخفض أسعار الفائدة فيقبل رجال الأعمال على الاستثمار فتتخفض البطالة، وبالتالي زيادة استهلاك ثم زيادة الدخل¹.

ويمكن توضيح الأهداف النهائية للسياسة النقدية كما بينها المربع السحري لكالدور في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): المربع السحري لكالدور kaldor



3- الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية:

لتحقيق الأهداف النهائية تحاول السلطات النقدية التأثير على متغيرات وسيطة، وذلك لصعوبة التأثير مباشرة على المتغيرات النهائية، وتعتبر الأهداف الوسيطة عن تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها

¹ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 137-138.

وإدارتها الوصول إلى تحقيق الأهداف النهائية -أو الهدف النهائي-، ويشترط في الأهداف الوسيطة أن تستجيب لما يلي¹:

- وجود علاقة مستقرة بينها وبين الأهداف النهائية؛
- إمكانية مراقبتها بما للسلطات النقدية من أدوات.

وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي²:

أ- معدلات الفائدة:

تسعى السلطة النقدية أحيانا إلى اتخاذ الوصول إلى معدل فائدة حقيقي هدفا وسيطا للسياسة النقدية، إن هذا الهدف يطرح مشاكل عديدة من بينها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة طويلة أو قصيرة المدى، والمشكل في اعتماد سعر الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية هو أن أسعار الفائدة تتضمن عنصر التوقعات التضخمية وهو ما يعقد دالة أسعار الفائدة الحقيقية مما يفقدها أهميتها كمؤشر، كما أن المتغيرات في سعر الفائدة \square يعكس في الواقع نتائج جهود السياسة النقدية وحدها، وإنما أيضا عوامل السوق (الوضع التي يمر بها \square اقتصاد)، إن التوجه \square استخدام معدل الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية قد أثار موجة من التضاربات (\square نقادات)، خاصة من \square اقتصاديين النقديين، وكانت حججهم في ذلك أن اتجاه المتغير في معدل الفائدة يتماشى مع اتجاه التغير في الدورة التجارية، وهذا يعني أن معدل الفائدة يميل إلى \square ارتفاع في أوقات الرواج \square اقتصادي، في حين أنه يميل إلى \square انخفاض في أوقات الكساد، وبالتالي فإنه من الصعب على البنك المركزي أن يحدد بدقة الآثار المترتبة على سياسته النقدية من خلال مراقبته لمعدلات الفائدة لوحدها.

فضلا عن كون الجمهور عادة ما يلجأ إلى ربط تحركات معدلات الفائدة بتشدد السلطات، إضافة إلى أن معدل الفائدة مثلما يمكن أن يستخدم كهدف وسيط، يمكن أن يستخدم كقناة لإبلاغ السياسة النقدية ووسيلة لها، أيضا يذهب البعض إلى رفض استخدام معدل الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية لأن ذلك تعبير عن غياب الهدف النقدي للسياسة \square اقتصادية في الواقع³.

ب- سعر الصرف:

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 64.

² فتحي بن لدغم، مرجع سبق ذكره، ص- ص 89- 91.

³ شريف عمروش، السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير، تخصص نقود، مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2005، ص 70.

يستخدم سعر الصرف كهدف للسلطة النقدية ذلك أن انخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات، كما أن استقرار هذا المعدل يشكل ضماناً □ استقرار وضعية البلاد تجاه الخارج، ولهذا تعمل بعض الدول على ربط عملتها بعملات قوية للتحويل، والحرص على استقرار صرف عملتها مقابل تلك العملات، □ أن التقلبات التي تحدث في سوق الصرف تكون نتيجة المضاربة الشديدة على العملات، مما يؤدي إلى عدم القدرة والسيطرة والتحكم في هذا الهدف، وتدفع تقلبات أسعار صرف العملات بالسلطات النقدية إلى التدخل والتأثير عليه، واستعمال ما لديها من احتياطات محاولة منها المحافظة على قيمة عملتها تجاه العملات التي ترتبط بها دون ضمان نجاح، وهذه تكلفة مقابل اختيار هدف استقرار سعر الصرف¹.

ج- المجمعات النقدية:

هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق، بمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان، ويرتبط عدد هذه المجمعات بطبيعة □ اقتصاد ودرجة تطور الصناعات المصرفية والمنتجات المالية، وتعطي هذه المجمعات معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيوفات، ويهدف المسح النقدي إلى المساعدة على تحليل المتغيرات النقدية الكلية التي تتأثر بتدخلات السلطات النقدية².

ثانياً- قنوات إبلاغ السياسة النقدية:

تعتبر قناة الإبلاغ عن الطريق الذي من خلاله يبلغ أثر أدوات السياسة النقدية إلى الهدف النهائي تبعاً □ اختيار الهدف الوسيط، ويمكن حصر هذه القنوات كما يلي³:

1- قناة سعر الفائدة:

هي قناة تقليدية □ انتقال اثر السياسة النقدية إلى هدف النمو، ذلك أن السياسة النقدية التقليدية تعمل على ارتفاع أسعار الفائدة □ سمية مما يعمل على ارتفاع سعرها الحقيقي ومنها ارتفاع تكلفة رأس المال. وهذا ما يؤدي إلى تقليص الطلب على □ استثمار، كما قد يضعف طلب العائلات على السلع المعمرة والتحول إلى □ استثمار في العقار مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض الطلب الكلي ومنه النمو.

2- قناة أسعار السندات المالية:

هذه القناة هي تعبير عن وجهات أنصار المدرسة النقدوية في تحليلهم لأثر السياسة النقدية على □ اقتصاد، حيث يعتبرون أن تأثير السياسة النقدية على □ اقتصاد ينتقل عبر قناتين هما قناة "توبين" للاستثمار والتي تعتمد على ما يعرف بمؤشر توبين للاستثمار (العلاقة بين القيمة البورصية للمؤسسات ومخزون رأس المال الصافي)، وقناة "أثر الثروة على □ استهلاك".

¹ فتحي بن لدغم، مرجع سبق ذكره، ص 90-91.

² المرجع نفسه، ص 91.

³ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص- ص 77-79.

- عبر القناة الأولى: يؤدي انخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصدة النقدية بالمحفظة الاستثمارية لدى الجمهور مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية، مما يدفع المتعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة بيعها، مما يؤدي إلى هبوط الأسعار فينخفض مؤشر توبين وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار ومنه يتراجع الناتج المحلي الخام؛

- عبر القناة الثانية: يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية، والتي يؤدي انخفاضها إلى انخفاض قيمة ثروة الجمهور، ومنه الحد من الاستثمار وبالتالي تراجع نمو الناتج المحلي الخام.

3- قناة الائتمان:

وتنقسم هذه القناة بدورها إلى قناتين:

أ- قناة الإقراض المصرفي:

حيث يؤدي انخفاض العرض النقدي إلى انخفاض حجم الودائع لدى المصارف. ومنه ينخفض حجم الائتمان المصرفي الممكن تقديمه مما يقلل من الاستثمار وبالتالي الحد من النمو؛

ب- قناة ميزانية المؤسسات:

يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض في صافي قيمة المؤسسات، والضمانات التي يمكن للمقترضين تقديمها عند الاقتراض. ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى تخفيض التدفقات النقدية نحو المؤسسات الصغيرة، مما يزيد من مخاطر اقتراضها، وهو ما يؤثر على استثمار القطاع الخاص وبالتالي نمو الناتج المحلي الخام.

4- قناة سعر الصرف:

تأخذ قناة سعر الصرف مكانة كبيرة ضمن السياسات النقدية لعدد كبير من الدول خاصة تلك التي تبحث عن استقرار وارتفاع سعر صرف عملتها مما يساعد على التحكم الجيد في التضخم عن طريق استقرار وانخفاض أسعار وارداتها، وتستخدم قناة سعر الصرف كوسيلة لتنشيط صادرات عدد كبير من الدول النامية (في برامج الإصلاحية)، كما تستعمل إلى جانب سعر الفائدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي من طرف الدول المتقدمة وبعض الدول النامية، وتعود أهمية سعر الصرف إلى كون تأثير تغيره يصل إلى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية والميزان التجاري في ميزان المدفوعات، وكذلك من خلال تأثيره على الاستثمار الخارجي وتدفق رأس المال بين الاقتصادين المحلي والخارجي، وتعمل قناة سعر الصرف من خلال قناة سعر الفائدة، حيث يؤدي انخفاض عرض النقود إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي بالنسبة للاقتصاد الخارجي، مما يجذب رأس المال الأجنبي ويرفع الطلب على العملة المحلية فترتفع قيمة هذه الأخيرة، مما ينعكس سلبيًا على

الصادرات ومنه على وضع الحساب التجاري في ميزان المدفوعات، فيؤدي إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وإلى ركود الاقتصاد المحلي¹.

5- قناة الإعلان:

يكون ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بإعلان سياسته النقدية المستقبلية من خلال إظهاره لمختلف الاستراتيجيات التي يريد إتباعها معبرا على ذلك بالوقائع والإجراءات التي سيتخذها، ويكون هذا الإعلان بوضع كل الحقائق والأرقام عن حالة الاقتصاد الوطني أمام الرأي العام، كتفسير وأدلة للأسباب التي جعلته يتبنى سياسة معينة لتوجه حجم الائتمان، ويعمل هذا الإعلام على زيادة ثقة الجمهور بالإجراءات والسياسات الاقتصادية الموضوعية من قبل السلطات².

كما تحتاج السلطات النقدية إلى عدة معلومات مهمة تتعلق بعدد من الوحدات لوضع وإدارة وتنفيذ السياسة النقدية المناسبة، وهذه الوحدات الرئيسية التي تؤدي دورا مهما في النشاط الاقتصادي هي: قطاع الحكومة، قطاع العائلات، قطاع الأعمال المالي الخاص والعام، قطاع الأعمال غير المالي الخاص والعام، والقطاع الخارجي، سوف نوضح دور كل من الوحدات فيما يلي³:

أولاً- القطاع الحكومي:

يحتاج واضعو السياسة إلى معلومات من القطاع الحكومي الذي ي زال يشغل حيزا هاما في الاقتصاد على الرغم من تنامي دور اقتصاد السوق في كثير من بلدان العالم، إذ دور القطاع الحكومي يبقى عاملا أساسيا في توجيه و تحريك الاقتصاد، وذلك انطلاقا من رسم السياسات الاقتصادية والقيام بتنفيذها والسهر على تطبيق القوانين المتعلقة بها.

قطاع الحكومة يقوم بفرض الضرائب ويقوم بإعداد معدلات لفرضها حسب حالة الاقتصاد السائدة في المجتمع، كما تقوم الحكومة بعملية الإنفاق العام، حيث يتأثر هذا الإنفاق حسب طبيعة النظام الاقتصادي للمجتمع وفلسفته في تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ودرجته وطرقه، وهناك نوع ثاني من الإنفاق العام وهو الدعم أو الإعانات التي تقدمها الدولة إلى بعض الأفراد لعلاج انخفاض مستوى الإنفاق لديهم، ويقوم الحاصلون على هذه الإعانات بإعادة إنفاقها، كما تقوم الدولة باقتراض من الأفراد والمشروعات المختلفة ومن الجهاز المصرفي وتقوم أيضا هي بعملية الإقراض، بالإضافة إلى سن القوانين والتشريعات المختلفة والمؤثرة في الواقع الاقتصادي، وتعتبر الميزانية العامة الأداة التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وحتى

¹ شريف عمروش، مرجع سبق ذكره، ص ص 71-72.

² إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، مذكرة ماجستير، فرع نفود وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011، ص 61.

³ صالح مفتاح، مداخلة تحت عنوان: السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها وعلاقتها بالسياسات الأخرى، ملتقى دولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر - واقع وآفاق-، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 29-30/12/2004، ص ص 10-09.

السياسية، ثم أن تقلبات حالة الميزانية من العجز أو الفائض لها دورها في استقرار الاقتصاد الكلي وعلى السيولة المحلية (عرض النقود) وعلى وضع القطاع الخارجي. وبالتالي فإن السياسة النقدية تحتاج إلى معلومات عن هذا القطاع لما له من تأثير في الحياة الاقتصادية بصفة عامة، وفي العلاقات النقدية بشكل خاص.

ثانيا- القطاع العائلي:

القطاع العائلي ويقصد به قطاع الأسر المستهلكة أو قطاع المنفقين على الاستهلاك حيث يقوم هذا القطاع بشراء السلع والخدمات المنتجة وينفق الدخل التي يحصل عليها من تأجير عناصر الإنتاج (الأرض، العمل ورأس المال) فهذا القطاع العائلي يحصل على الدخل النقدية من بيع خدمة عناصر الإنتاج لقطاع الأعمال العام والخاص، كما أن قطاع العائلات يقوم بالإدخارات و ينتج عنها انخفاضا في الإنفاق الكلي إذا تحول بواسطة الجهاز المصرفي إلى قطاع الأعمال لزيادة الإنفاق الاستثماري وتحتاج السياسة النقدية لدراسة سلوك أصحاب الادخار وكمية الودائع لهذا القطاع.

ثالثا- قطاع الأعمال:

يتأثر قطاع الأعمال العام والخاص بتوجيهات الدولة وقوانينها، وقد تقوم الحكومة بتشجيع بعض السلع، وقد تفرض ضرائب خاصة للحد من إنتاج بعضها الآخر، وقد تكون في بعض الحالات الدولة مسؤولة بشكل مباشر عن العملية الإنتاجية، وبالتالي فإن الدولة تؤثر على ذلك من حيث نوع الإنتاج وكمياته، والاستثمار، وكذلك طرق التسعير المستخدمة، ولما لذلك من آثار هامة على تخصيص الموارد والدخول والأداء الاقتصادي، كما يؤدي القطاع الخاص دورا أساسيا في الإنتاج وخاصة في الدول التي يكون فيها هذا القطاع هو المحرك الأساسي لكل المجالات الاقتصادية، بالإضافة إلى دوره في الاستهلاك والادخار والاستثمار، وكذا تأثيره على عرض النقود بالزيادة أو انخفاض وعلى وضع قطاع العالم الخارجي بالزيادة في حالة الصادرات، وبانخفاض في حالة استيراد. حيث أن القطاع الخاص يعمل من أجل تحقيق الأرباح من استثماراته من خلال بيع منتجاته، وإنفاقه الاستثماري يحدث أثره في الاقتصاد.

رابعا- القطاع المالي الخاص والعام:

يؤدي هذا القطاع دورا مهما في الاقتصاد لما يقوم به من توفير الأموال اللازمة لتمويل المشروعات الاقتصادية وإلى الاقتصاد بشكل عام ضمن إطار حدود السياسة النقدية، التي تقوم برسمها السلطات النقدية، وهذا انطلاقا من سياستها العامة واحتياجات الاقتصاد أو استجابته لتعليمات من الحكومة. فالقطاع المالي يوفر للحكومة موارد مالية للقيام بالإنفاق ولتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، تقوم بالقتراض من الجهاز المصرفي (إما من البنوك التجارية أو البنك المركزي)، كما أن القطاع المالي

يتلقى الودائع ويقوم بالإقراض، ويتولى البنك المركزي إدارة السياسة النقدية، وتقوم الحكومة بإيداع إيراداتها لديه، وتمارس عن طريق القطاع المالي العام نفقاتها العامة، وتقوم بإدارة الدين العام، كما تحتفظ الحكومة باحتياطياتها من الذهب والعملات الأجنبية في البنك المركزي إلى غير ذلك.

كما أن القطاع المالي الخاص يقترض من الجهاز المصرفي إما قروضا للاستهلاك أو للاستثمار أو للاستغلال، كما يودع موارده المالية لدى القطاع المالي الخاص أو العام.

وبهذا يحتاج واضع السياسة النقدية في أي بلد إلى معلومات تبين معاملات هذا القطاع الذي له صلة كبيرة بعرض النقود.

خامسا- القطاع الخارجي:

أصبحت اقتصاديات العالم مرتبطة ببعضها البعض، فقد ينتج القمح بالولايات المتحدة الأمريكية وتقوم باستهلاكه دول أخرى، في حين أن المستهلكين الأمريكيين يخلو طعامهم من فاكهة من دول أخرى مثل موز الهندوراس والجزائر مثلا تحتاج إلى قهوة من البرازيل في حين أن الولايات المتحدة تحتاج إلى بترول الجزائر، وهكذا تزايدت الحاجة إلى القطاع الخارجي للتبادل التجاري، وأصبح هذا القطاع مصدرا أساسيا لسد حاجة الطلب المرتفع على السلع والخدمات الأجنبية وهو ما يعرف بالواردات، كما أنه سبيلا لتصريف السلع والخدمات الفائضة عن حاجة المجتمع محليا، وأن هذا التبادل سيصدر تدفقات رأسمالية بالنسبة للمصدرين وكما يسرب أموالا خارج البلد في حالة الواردات، وفي كلتا الحالتين سيكون هناك تأثيرا هاما على النشاط الاقتصادي للدولة، إما بزيادة عرض النقود في حالة زيادة الصادرات، أو انخفاض عرض النقود في حالة زيادة الواردات.

وكخلاصة ترتبط هذه القطاعات مع بعضها من خلال دخولها في تعاملات ومبادلات سواء كان في سوق العمالة أو سوق السلع والخدمات أو أسواق المال، وأداة التداول في هذه الأسواق هي النقود وبالتالي فإن أثر السياسة النقدية سيكون واضحا في هذه الأسواق من خلال تأثيرها على الكتلة النقدية.

وعلى هذا الأساس فإن السلطة النقدية تحرص على الابتعاد عن حالات الختلل، والمحافظة على حالة الاستقرار، وقد يكون الختلل الناتج إما داخليا أو خارجيا، ويتشكل الختلل الداخلي من حدوث الفجوة بين الناتج الفعلي والناتج الممكن¹.

المبحث الثاني: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية

تسمى الأدوات المباشرة للسياسة النقدية بالأدوات الكيفية أو النوعية، وتعرف بأنها "تلك الوسائل التي يتم بواسطتها تثبيت أو تحديد الأسعار (معدل الفائدة مثلا) أو الكميات (حجم القرض مثلا) وذلك بطريقة تنظيمية،

¹ يقصد بالناتج الممكن هو الناتج الذي يمكن تحقيقه في ظل الظروف الطبيعية باستخدام قوة العمل وكل عوامل الإنتاج استنادا كاملا.

ويهدف البنك المركزي عبر تبنيه لهذا النوع من الوسائل أساسا إلى التأثير على ميزانيات البنوك التجارية والتأثير مباشرة على حجم القرض الممنوح في الاقتصاد¹ كما تهدف للتأثير على النشاط الاقتصادي من خلال التأثير على نوعية الائتمان المصرفي، وهذا حسب أولوية النشاط وأهميته وحالته الاقتصادية من حيث التضخم والركماش، فتقوم السلطات النقدية بتشجيع تدفق الموارد المالية نحو القطاعات المهمة في الاقتصاد والتي يعيق نموها ضالة الموارد المالية والحد من انتقال تلك الأموال إلى القطاعات الأقل إنتاجية، كالقطاعات الاستهلاكية والمضاربات. ومن خلال هذا المبحث سوف نحاول استعراض أهم الأدوات الكيفية للسياسة النقدية.

المطلب الأول: تأطير القروض

هو إجراء تنظيمي يفرض ويطبق على البنوك التجارية، بهدف تحديد حجم القروض المقدمة من طرف البنوك إلى الزبائن، فعلى هذه البنوك أن تحترم نسبة معينة عند ارتفاع السنوي للقروض التي تمنحها للزبائن وهكذا من سنة لأخرى يجب أن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة النسبة المعينة التي حددتها السلطات النقدية²، وفي حالة تجاوزها من طرف بنك أو بعض البنوك تطبق عليها عقوبات، وهكذا يوضع حدود لتوزيع البنوك التجارية للقروض على مختلف الأعوان الاقتصاديين (يتباطأ خلق النقود)، وقد يصبح القسم السوقي الذي يكونه قطاع البنوك التجاري محدودا وثابتا مما يترك الفرصة للمؤسسات المالية غير المصرفية لجلب المدوعين والمقترضين³، ويحد من قدرتها على خلق الائتمان ومن ثم ضياع فرصة الهامش، حيث تهدف هذه السياسة إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود بشكل قانوني وهو القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وتسمى أيضا تخصيص الائتمان وتكون هذه السياسة كبيرة الفعالية إذا كان الاقتصاد هو اقتصاد استنادة، فهي لم تشمل فقط تحديد المبلغ المتاح لكل طلب للقرض بل إضافة للشروط التي يطلبها فيما يتعلق بالأوراق التجارية القابلة لإعادة الخصم. واستخدم في إنجلترا في أواخر القرن الثامن عشر كأداة للسيطرة على الائتمان، إذ يقوم البنك المركزي بهذه السياسة بهدف منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية، ففي أوقات التضخم مثلا يقيد الائتمان للقطاعات التي يهيئ السبب في ذلك والعكس على القطاعات الأخرى، كما يمكن أن تتعلق بمعيار أجل القرض، أما في حالات التضخم الجامح تكون سياسة تأطير القروض إجبارية فيقوم البنك المركزي بتحديد الحد الأقصى للقروض الممنوحة أو تحديد معدل نمو القروض، واستخدم هذا الأسلوب في فرنسا لأول مرة سنة 1948، كما تصاحب هذه السياسة إجراءات تهدف إلى تخفيض الكتلة النقدية كالتقليل من النفقات العمومية وتشجيع الإدخار وإصدار السندات⁴.

¹ الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2013، ص 165.

² صالح صالح، أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد من واحد إلى خمسة، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2010، ص 08.

³ عبد الله البحري، أثر العولمة على فعالية السياسة النقدية- دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، فرع النقود والمالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص ص 67-68.

⁴ إكن لونييس، مرجع سبق ذكره، ص 57.

غير أن استعمال هذه الأداة قد يؤدي إلى تشوهات قطاعية وهذا ما دفع إلى الاستغناء عنها في كثير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء¹، حيث أنه لم تحقق هذه الأداة الضبط المطلوب للقروض (القروض للاقتصاد الوطني، القروض للخرينة) وهذا يعود إلى ما يلي²:

- غياب تأثيره على القروض الموجهة للخرينة؛
- رغبة السلطات النقدية بعدم إجراء تقييد كبير لتمويل الاقتصاد؛
- لجوء المشروعات إلى الاقتراض فيما بينها أو إلى إصدار سندات دين أو حتى الاقتراض الخارجي؛
- لم يعد فقط ضابطا كميًا بل نوعيًا.

المطلب الثاني: التوجيه الانتقائي للقروض

هو عبارة عن مجموعة إجراءات تهدف إلى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها أحيانا أخرى، وهي عادة تأخذ شكل سقف قروض مخصصة لأهداف معينة، وحسب هذه الإجراءات يجب على المقترضين أن يساهموا بجزء من أموالهم الخاصة في التمويل، ويتمثل الهدف الأساسي لهذه الحدود العليا في التأثير على اتجاه القروض ومنه توجيه الموارد الاقتصادية إلى استخدامات المرغوب فيها، كما يمكن لهذه الإجراءات أن تعمل على تحديد مبلغ القرض الذي يجب على البنوك التجارية تقديمه إلى فئات محدودة من المقترضين كذلك التعريف بأنواع القروض ممنوعة التقديم إطلاقاً³.

ومن محددات هذه السياسة ما يلي⁴:

- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف؛
 - وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي؛
 - التمييز بأسعار الفائدة على القروض الممنوحة لقطاعات اقتصادية مختلفة؛
 - إحداث تغييرات في هوامش الضمان المطلوبة على القروض الممنوحة.
- كذلك يمكن إضافة محددات أخرى كرقابة الائتمان العقاري، تحديد حد أعلى للائتمان باستخدام بطاقات الائتمان وكذلك متطلبات الإيداع المسبق مقابل الاستيراد.
- غير أنه هناك انتقادات يمكن توجيهها لهذه السياسة منها ما يلي⁵:

¹ مسعود درواسي، مرجع سبق ذكره، ص 250.

² وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية - قضايا نقدية ومالية-، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2000، ص 256.

³ عبد الله البحري، مرجع سبق ذكره، ص 68.

⁴ إكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص 58-59.

⁵ المرجع السابق، ص 59.

- عدم ضمان توجه القروض الممنوحة نحو القطاعات المعنية؛
- صعوبة تحقيق رقابة فعالة و سهلة على الائتمان المحبذ تشجيعه؛
- قد تميز هذه السياسة بين المشروعات الكبيرة و الصغيرة؛
- استعمال المقترضين للأموال المقترضة في الإنفاق غير المرغوب.

المطلب الثالث: وضع حد أقصى لسعر الفائدة

إن المنافسة بين البنوك التجارية بغرض زيادة ودائع العملاء بمنح فوائد على الودائع الجارية أو التنازل عن شرط مرور الفترة الزمنية لسحب الودائع الآجلة قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة ارتفاعا كبيرا؛ ولذا فإن البنك المركزي قد يضع حد أعلى لمعدلات الفائدة و يجب على البنوك التجارية أن تتعداه، وبالطبع فإن هذا الحد يكون قابلا للتغيير حسب الظروف الاقتصادية¹.

عندما تمنح البنوك القروض تحصل على فوائد، وحتى يكون نشاط البنوك مفيدا ومربحا يجب أن تأخذ بعين الاعتبار أسعار الفوائد المدبنة، وهي الفوائد التي تدفع من طرف الزبائن مقابل القروض التي تمنحها لهم البنوك، إضافة إلى أسعار الفوائد الدائنة وهي الفوائد التي تمنحها البنوك مقابل الودائع لأجل الإيداع لديها من طرف أصحابها. بحيث يجب أن تكون الفوائد التي تتحصل عليها البنوك أكثر من الفوائد التي تدفعها، ولهذا يترتب على تحديد سقف لمعدلات الفائدة على الودائع والقروض ما يلي حماية منافسي البنوك (المؤسسات المالية غير المصرفية) كي تتمكن من جلب المودعين إضافة إلى تنظيم الهامش، فتحدد سقف لسعر الفائدة من شأنه تنظيم الهامش الذي يحصل عليه البنك من خلال الفرق بين الفوائد المحصلة والمدفوعة².

المطلب الرابع: الإقناع الأدبي

يقصد به قيام البنك المركزي بإقناع البنوك وإبداء النصيحة لها فيما يخص توجهاتها الائتمانية عموما وذلك لأجل التقيد بالسياسة التي يرسمها، وخاصة فيما يتعلق بكيفية تصرف البنوك التجارية باحتياطاتها وودائعها النقدية، كذلك القروض التي تمنحها³.

يعتمد البنك في تنفيذ أهداف السياسة النقدية على التأثير الأدبي والرجاء والإقناع تجاه البنوك التجارية من أجل التعاون لتنفيذ سياسة نقدية معينة، فقد يرجو البنك المركزي البنوك التجارية بعدم تقديم قروض لأهداف المضاربة، ويتم ذلك من خلال استدعاء البنك المركزي مدراء البنوك التجارية للتحدث معهم حول تغليب المصلحة

¹ مريم ماطي، مرجع سبق ذكره، ص 26-27.

² مسعود دراوسي، مرجع سبق ذكره، ص 252.

³ جمال بن دعاس، السياسة النقدية في ظل النظامين الإسلامي والوطني- دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 184.

الوطنية والعامية في قضايا منح التمويل وبالنظر لما يحظى به البنك المركزي من احترام من قبل البنوك التجارية فإنها تأخذ هذه الدعوة والتوجيه بمزيد من الاهتمام¹.

وإذا كان الإقناع الأدبي في الظاهر هو مجرد التوجيه فإن فعاليته عمليا أبعد من ذلك بكثير، كون أن التوجيه يصدر من جهة لها سلطة واسعة على البنوك التجارية، و[] يتصور أن يقف أحد هذه البنوك معارضا لسياسة البنك المركزي و[] حكم على سياسته بالفشل مهما كان حجم موارده المالية².

إن اعتماد الأدوات المباشرة لإدارة السياسة النقدية والرقابة على [] ثمان مافتى التخلي عنه يتزايد من سنة إلى أخرى، خاصة في العشريتين الأخيرتين من القرن العشرين، وذلك لصالح الأدوات غير المباشرة - سواء في الدول المتقدمة أو النامية-، وذلك لعدة أسباب أهمها ما يلي³:

- تضعف الأدوات المباشرة المنافسة المصرفية بين البنوك نتيجة الإفراط في تحديد نشاطها من خلال السقوف والمؤشرات الواجب احترامها، ما من شأنه تعطيل البنوك خاصة التي تتسم بالحيوية والفعالية؛
- تعمل هذه الأدوات على الإضرار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من الشركات الكبرى، كون هذه الأخيرة بإمكانها القيام بإقراض السيولة الزائدة لديها إلى مؤسسات أخرى بفوائد أعلى؛
- تؤدي هذه الأساليب إلى بروز مشاكل إدارية نتيجة التمييز بين القطاعات والأسس الذي تم وفقه تحديد القطاع الأساسي من غيره، وهذا يؤدي إلى تجاوزات يصعب الفصل فيها؛
- انعدام الضمانات الكفيلة بكون التسهيلات [] ثمانية المقدمة لبعض القطاعات سوف تستخدم لأغراض محددة لها، حيث أن المقترضين بإمكانهم استخدام تلك القروض في أغراض أخرى؛
- يؤدي استخدام هذه الأدوات إلى عدم الكفاءة في تخصيص الموارد نتيجة التمييز غير العقلاني بين القطاعات؛
- تنطبق الرقابة المباشرة للائتمان على البنوك التجارية دون غيرها من المؤسسات المالية الأخرى مما يضعف أثر هذه الرقابة على مصادر أخرى للتمويل خارج الجهاز المصرفي.

المبحث الثالث: الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية

¹ هيل عجمي جميل الجنابي ورمزي ياسين يسع أرسلان، مرجع سبق ذكره، ص 272.

² عبد النعيم مبارك وأحمد الناقة، النقود والصيرفة والنظريات النقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998، ص ص 191- 192.

³ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 83.

الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية هي تلك الوسائل التي تعمل عبر آلية السوق من خلال التأثير على شروط عرض النقود والطلب عليه، وتهدف أساساً إلى التأثير على ميزانية البنك المركزي، إذ أن التأثير على شروط السوق بواسطة الأدوات غير المباشرة يعني أيضاً أن البنك المركزي يتدخل في السوق النقدية باعتبارها متعاملاً هاماً إلى جانب متعاملين آخرين وبشكل يسمح للمتدخلين الآخرين بالمساهمة في تحديد مستويات السيولة البنكية المرغوبة ومعدلات الفائدة المناظرة¹. ومن خلال هذا المبحث سنتناول كل من معدل إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة، ونسبة الاحتياطي القانوني كأدوات غير مباشرة (كمية) للسياسة النقدية.

المطلب الأول: معدل إعادة الخصم

من خلال هذا المطلب سنتناول كل من تعريف معدل إعادة الخصم، تأثيره، وفعاليتها.

أولاً- تعريف معدل إعادة الخصم:

هو سعر الفائدة الذي يفرضه البنك المركزي على البنوك التجارية عندما يمنحها القروض لمعالجة ظروف طارئة لديها بوصفه الملجأ الأخير للإقراض²، أي الفائدة التي يخصم بها البنك المركزي الأوراق المالية والتي تقوم بخصمها البنوك التجارية لديه للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض التأمين ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات³، و يأخذ هذا المعدل طابعاً تجارياً، وبالتالي فإنه يتحدد بواسطة آلية السوق، وبما أنه يكتسي الصفة التجارية فإنه يستعمل بشكل مطلق كأداة للتأثير على حجم السيولة في الاقتصاد⁴.

وتعتبر هذه السياسة من أقدم الأدوات -الشائعة استعمال- التي استخدمتها البنوك المركزية لمراقبة الائتمان، وكان بنك إنجلترا أول من طور معدل الخصم كأداة للسيطرة على الائتمان بداية من سنة 1847 ثم سار البنك المركزي تدريجياً خلال هذه الفترة على وضع يجعله "المقرض الأخير"، وفي فرنسا سنة 1857، وفي الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1913⁵، وتختلف الأوراق المالية القابلة للخصم من بلد لآخر، إلا أنها تحتوي بشكل عام على ما يلي⁶:

- سندات الخزينة التي قد يشترط أن تكون ذات أجل محدد؛

¹ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 166.

² جليل شيعان ضمّد وعقيل عبد محمد الحمدي، أثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات- الاقتصاد الأمريكي حالة دراسية-، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد السابع، العدد السابع والعشرون، جامعة البصرة، العراق، 2011، ص 204.

³ خالد عيجولي، مداخلة تحت عنوان: فعالية تخفيض أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية في الحد من انهيار الأسواق المالية في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20/21 أكتوبر 2009، ص 07.

⁴ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 165.

⁵ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 147.

⁶ خالد عيجولي، مرجع سبق ذكره، ص 07.

- السندات التجارية التي يكون آجال استحقاقها لمدة معينة (مثلا 60 يوم) وقد يشترط أن تكون متمتعة بثلاث ضمانات (وجود ثلاث توقيعات: صاحب، مسحوب عليه، ومستفيد) كالكمبيالات؛
- أوراق مالية ممثلة لقروض قصيرة الأجل؛
- سندات ممثلة لقروض متوسطة الأجل؛
- سندات محرّكة للسلف على الخارج ذات أجل متوسط أو طويل.

ثانياً- تأثير معدل إعادة الخصم:

يؤثر تغير سعر إعادة الخصم في حجم الائتمان، وذلك حسب الوضع الاقتصادي، حيث تهدف السلطات النقدية من خلال سياسة إعادة الخصم إلى التأثير على حجم القروض المخصصة ومن ثم على القاعدة النقدية، فزيادة حجم القروض المخصصة يؤدي إلى ارتفاع حجم القاعدة النقدية ومن ثم يتوسع حجم العرض النقدي¹، فإذا أرادت السلطات النقدية التوسع في منح القروض فإنها تلجأ إلى تخفيض معدل الخصم للتأثير على حجم القروض أو الائتمان المقدم من البنوك التجارية لعملائها، وعندما تريد تقييد حجم الائتمان فإنها تلجأ إلى رفع معدل إعادة الخصم، ومن ثم فإن هذه السياسة تؤدي إلى التأثير في المقدرة الإقراضية للبنوك إما بالزيادة أو النقصان فإذا رأى البنك المركزي بأن النقود المعروضة أكثر من الحجم المناسب رفع من سعر إعادة الخصم، فتحجم البنوك التجارية عن الاقتراض منه ويتقلص حجم الودائع النقدية وينخفض عرض النقود، مما تضطر البنوك التجارية إلى رفع أسعار الفائدة على قروضها لعملائها، وبذلك ينكمش حجم القروض ويقل حجم النقود المتداولة على مستوى الاقتصاد ككل²، أما في حالة انكماش أو الكساد فيحدث أن يقوم البنك المركزي بخفض معدل إعادة الخصم مما يؤدي إلى حصول عكس النتائج السابقة (في حالة رفعه) ويمكن توضيح الأثر في النقاط التالية³:

- زيادة توسع البنوك التجارية في منح الائتمان بسبب زيادة القدرة الإقراضية لها؛
- انخفاض معدلات الفائدة من قبل البنوك التجارية سيؤدي إلى زيادة طلب العملاء على الاقتراض بسبب انخفاض تكلفة القروض الممنوحة لهم؛
- زيادة طلب البنوك التجارية على الاقتراض من البنك المركزي؛
- زيادة كمية النقود في الاقتصاد وبالتالي زيادة المعروض النقدي.

ثالثاً- فعالية معدل إعادة الخصم:

¹ عبد العزيز طيبة، مرجع سبق ذكره، ص 89.
² جمال بن دعاس، مرجع سبق ذكره، ص 176 .
³ مريم ماطي، مرجع سبق ذكره، ص 20.

تعتبر سياسة معدل إعادة الخصم من الأساليب التي تتمتع بأهمية، خاصة منذ بداية ظهورها إلى غاية الحرب العالمية الأولى، وذلك لحصول البنوك التجارية على احتياطات نقدية مهمة عندما تقوم بإعادة خصم الأوراق المالية التي تكون بجزائها لدى البنك المركزي، ولكنها بدأت تميل إلى التراجع بعد الحرب العالمية الأولى، ولكن خلال الثمانينات والحرب العالمية الثانية وكذلك بعد السنوات التي تلت الحرب انسحبت وتناقصت أهميتها، ويمكننا تلخيص الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى تناقص أهمية سعر إعادة الخصم فيما يلي¹:

- زيادة حجم الائتمان فضلا عن انتشار فروع البنوك في المناطق المختلفة وقلة استعمال الكمبيالات التجارية وتقييد التجارة الخارجية؛
 - ظهور أدوات الخزانة واحتلالها مكانة كبيرة في سوق النقد؛
 - تناقص أهمية سوق لندن المالي كأكبر سوق للتمويل والائتمان وظهور أسواق أخرى تنازعها الأهمية، كسوق نيويورك لرأس المال وأسواق باريس وأمستردام وزيورخ...؛
 - صعوبة انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى - في تلك الفترة-؛
 - جمود الهيكل الاقتصادي بسبب القيود الاقتصادية التي اتبعتها كل دولة أثناء الحرب والأخذ بأسلوب التخطيط في الأسعار والأجور والإنتاج والتجارة الدولية.
- وأصبحت سياسة معدل إعادة الخصم محدودة التأثير بسبب كون التحكم في كمية النقود يعود إلى البنوك التجارية، ويتدخل البنك المركزي حقا لأنه ملزم بانتظار البنوك للتقدم إليه لإعادة الخصم والحصول على السيولة، وهذه البنوك لن تمتنع عن إعادة الخصم لمجرد رفع المعدل لأن رجال الأعمال قد يقدمون على خصم أوراقهم لديها حتى ولو كان المعدل مرتفعا، وبالتالي تبقى البنوك التجارية أيضا تقوم بهذه العملية لدى البنك المركزي طالما أن متعاملها لم يمتنعوا رغم ارتفاع أسعار الفائدة على القروض.

ومما تقدم فإن فعالية سياسة معدل الخصم تتوقف على عدة عوامل يمكن ذكر أهمها فيما يلي²:

- مدى لجوء البنوك التجارية إلى البنك المركزي في كل مرة، بمعنى عدم وجود موارد إضافية تعتمد عليها البنوك التجارية؛
 - مدى اتساع سوق النقد بوجه عام وسوق الخصم بوجه خاص وهذا يتطلب معاملات كبيرة بالأوراق النقدية؛
 - مستوى النشاط الاقتصادي الموجود داخل الدولة.
- وتظهر فعالية سياسة معدل إعادة الخصم - رغم النقص في الأهمية التي شهدتها- من خلال ما يلي³:
- يعتبر معدل إعادة الخصم أحد الوسائل التي يمكن للبنوك التجارية عن طريقها الحصول من وقت لآخر على الأموال اللازمة لها بتكلفة منخفضة نسبيا وهي بذلك أقل من استعمال الطرق الأخرى؛

¹ عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص 237.

² صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 150.

³ عقيل جاسم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 236-237.

- يعتبر معدل إعادة الخصم وسيلة لتمكين البنوك التجارية من تعديل حجم احتياطياتها النقدية لدى البنك المركزي ليتماشى مع النسبة القانونية للاحتياطي النقدي إذا حدث اختلال في هذه النسبة، وإذا كانت هناك طرق أخرى لأداء هذه الوظيفة، فإن أن هذه السياسة تعتبر أسرع وأكثر فعالية في تحقيق عملية التعديل؛
- تعتبر وسيلة يستخدمها البنك المركزي في التأثير على حجم كمية النقود، وهي في الحقيقة الوظيفة الرئيسية لإعادة الخصم، غير أن نجاح هذه السياسة في تأدية هذه الوظيفة يتوقف إلى حد كبير على مسارعة البنوك التجارية للاستفادة من مزاياه؛
- هناك علاقة بين إعادة الخصم وسعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك التجارية من المقترضين، نظراً لأن سعر إعادة الخصم بمثابة تكلفة تتحملها البنوك للحصول على الأموال من البنك المركزي، فإذا ارتفع معدل إعادة الخصم فإن هذا يؤدي بالضرورة إلى زيادة سعر الفائدة على القروض؛
- إن تخفيض معدل إعادة الخصم سيزيد من حجم الأوراق التجارية المقدمة من البنوك التجارية لإعادة خصمها لدى البنك المركزي، وهذا من شأنه أن يزيد من إمكانية البنوك التجارية على زيادة حجم الائتمان.

المطلب الثاني: عمليات السوق المفتوحة

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى كل من تعريف عمليات السوق المفتوحة، تأثيرها، وفعاليتها.

أولاً- تعريف عمليات السوق المفتوحة

يقصد بها عمليات بيع وشراء السندات الحكومية التي يقوم بها البنك المركزي مباشرة أو من خلال الأسواق المالية¹، حيث يتم تعامل البنك المركزي في الأصول المالية خارج البنك في السوق، ومن هنا أطلق على هذا التعامل سياسة السوق المفتوحة، وهي من الوظائف التقليدية التي استخدمتها البنوك المركزية للتأثير على حجم الائتمان².

ثانياً- تأثير عمليات السوق المفتوحة:

يرجع سبب دخول البنك المركزي بائعاً أو مشترياً للسندات والأوراق المالية والنقدية المتوسطة والطويلة والقصيرة الأجل في السوق المالي والسوق النقدي إلى محاولته للتأثير على قدرة المصارف والأفراد في التوسع أو التقليل لحجم نشاطها الائتماني والاستثماري، فعندما يبيع البنك المركزي السندات في السوق فإنه يقصد من ذلك تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة الموجودة لدى المصارف التجارية والأفراد ويزيد بنفس الوقت من حجم أرصده النقدية باعتبار أن المشتريين للسندات سيدفعون ثمنها نقداً أو بشيكات إلى البنك المركزي، وهو بهذا الإجراء يقلص من حجم عرض النقد ومن السيولة المحلية الإجمالية للاقتصاد الوطني، أما عندما يقوم البنك المركزي بشراء السندات الحكومية من السوق المالي فإنه بذلك يزيد من حجم الأرصدة النقدية لدى المصارف التجارية والأفراد إذ يقوم البنك المركزي بدفع ثمن هذه السندات للبايعين نقداً أو بشيكات مصرفية وهو بهذا الإجراء

¹ نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي- كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق-، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 317.

² بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2006، ص 224.

يضيف إلى عرض النقد وإلى إجمالي السيولة المحلية للاقتصاد الوطني، هذا وان عمليات السوق المفتوحة تؤثر أيضا على أسعار الفائدة للسندات التي يبيعها البنك المركزي أو يشتريها من السوق المالي، وهذا التأثير بدوره يرتبط بعنصر التوقعات في الاستثمار لهذا النوع من الأوراق المالية¹.

ثالثا- فعالية السوق المفتوحة:

تتوقف فعالية هذه السياسة على مدى تأثير البنك المركزي في حجم الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية، وبالتالي التأثير في حجم وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد، حيث يلجأ البنك المركزي إلى استخدام هذه الوسيلة لمعالجة حالات التضخم والكساد التي يعاني منها الاقتصاد، ففي حالة التضخم نتيجة الزيادة في حجم وسائل الدفع في الاقتصاد وزيادة الاحتياطات النقدية التي بحوزة البنوك التجارية والتي تمكنها من زيادة مقدرتها على خلق الائتمان، يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية والتجارية التي بحوزته وذلك بهدف تخفيض الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وإنقاص حجم وسائل الدفع في الاقتصاد، والتي تؤدي بدورها إلى الحد من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، ويؤدي اتباع هذه السياسة إلى التأثير في سياسة السوق النقدي بقطاعه المصرفي وغير المصرفي، وذلك من خلال دوره في التقليل من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان نظرا لانخفاض احتياطاتها النقدية، وكذا التأثير على القطاع غير المصرفي من خلال تأثيرها على حجم إيداعات الأفراد والمشروعات لدى البنوك التجارية وذلك بسبب تفضيلهم استخدامها في شراء الأوراق المالية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان نتيجة انخفاض حجم الودائع لديها².

غير أن فعالية هذه السياسة كأداة هامة تستخدمها البنوك المركزية في الرقابة على الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية لعملائها يتوقف على وجود أسواق مالية تمتاز بتطورها وكبر حجم التعامل فيها، وكذا اعتماد على الجهاز المصرفي في تسوية التعاملات المالية³، وتظهر محدودية فعالية سياسة السوق المفتوحة بدرجة أكبر في البلدان النامية التي مازالت تفتقد الأسواق المالية والنقدية المتطورة وما هو موجود من أسواق مالية ونقدية فيها مازال متمسكاً بالمحدودية والجمود في نشاطه وضيق تداول الأوراق المالية الخاصة بهذا السوق⁴.

المطلب الثالث: نسبة الاحتياطي القانوني

من خلال هذا المطلب سنتناول تعريف نسبة الاحتياطي القانوني، تأثيره، وفعالته.

أولاً- تعريف نسبة الاحتياطي القانوني:

¹ إسماعيل عبد الرحمن وحربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 238-239.
² أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية- دراسة حالة الجمهورية اليمنية 1990-2003، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص61.
³ المرجع نفسه، ص62.
⁴ إسماعيل عبد الرحمن وحربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 239.

هي تلك النسبة التي تفرض على ودائع المصارف التجارية من قبل البنك المركزي، حيث يقوم باقتطاع تلك النسبة وتحويلها إلى حساب البنك التجاري لديه، وتحدد هذه النسبة وفقا للظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة¹.

تعتبر هذه الأداة من الأدوات الحديثة التي تستخدمها البنوك المركزية، وتنص التشريعات الحديثة بالتزام كل بنك تجاري بالاحتفاظ بجزء معين من ودائعه في شكل رصيد نقدي دائم لدى البنك المركزي، وتهدف هذه الأداة إلى ضمان سيولة البنك وحماية حقوق المودعين، إضافة إلى التأثير بفاعلية على سياسة البنوك التجارية الائتمانية².

وأول من اعتمد أداة الاحتياطي القانوني هي الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1933، لينتشر بعد ذلك استخدامها في باقي دول العالم، ففي الجزائر لم يكن ذلك ممكنا إلا بعد ظهور القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 14 أفريل 1990³.

ثانيا- تأثير نسبة الاحتياطي القانوني:

تتأثر قدرة المصارف التجارية في منحها للائتمان بنسبة الاحتياطي النقدي القانوني التي يقرها البنك المركزي ويلزم بها البنوك التجارية باستقطاع جزء من ودائعها كاحتياطات تودع لدى البنك المركزي، لذلك يمكن لهذا الأخير استخدام هذه الوسيلة للتأثير على حجم وكمية الائتمان البنكي الذي تمنحه البنوك التجارية، ويكون هذا التأثير بتوسيع أو تقييد حجم الائتمان وبحسب مقتضيات الوضع الاقتصادي السائد، إذ يعمد البنك المركزي عادة إلى زيادة نسبة الاحتياطي القانوني في أثناء فترات الرواج الاقتصادي، وعلى العكس تماما فإن البنك المركزي يعمد إلى تحقيق هذه النسبة في أثناء الركود والكساد الاقتصادي بهدف تشجيع البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان المصرفي، خاصة وأن العلاقة عكسية بين خلق الودائع من قبل البنوك التجارية من جهة ونسبة الاحتياطي القانوني من جهة أخرى فضلا عن أن هذه السياسة الخاصة بتغيير نسبة الاحتياطي القانوني يمكنها أن تؤثر على حجم السيولة لدى البنوك وتضمن بنفس الوقت حقوق المودعين⁴.

ثالثا- فعالية نسبة الاحتياطي القانوني:

الجدير بالذكر أن نسبة الاحتياطي القانوني تكون عادة أهم الأدوات وأكثرها استخداما في اقتصاديات النامية لعدم وجود سوق مال حقيقي⁵، وتتوقف كذلك فعالية هذه السياسة على مدى اعتماد البنوك التجارية

¹ مشهور هذلول وأكرم حداد، النقود والمصارف- مدخل تحليلي ونظري،- الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص 188.

² بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص 228.

³ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 84.

⁴ عقيل جاسم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 239-240.

⁵ خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي- بين النظرية والتطبيق،- الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 237.

على السيولة المجمدة في إطار فرضية الاحتياطي القانوني، فإذا رفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني - من أجل سياسة معينة - لجأت البنوك التجارية إلى إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية تعوض بها أرصدها المجمدة لدى البنك المركزي، مما يجعل الأهداف المرجوة من طرف البنك المركزي غير هامة والتي هي امتصاص الكتلة النقدية الزائدة في اقتصاد الوطني¹.

وزيادة عرض النقد ستقلل بالضرورة من تكلفة الأموال على المقترضين من ناحيتين، إحداهما بسبب المنافسة التي ستحدث نتيجة زيادة أموال المصارف، والثانية انخفاض تكلفة الأموال على المصارف التجارية، على أن استخدام هذه السياسة الكثير من المحاذير، ففي حالات التضخم تكون هذه السياسة فاعلة بشعل أكبر عنها في حالات الكساد الاقتصادي وذلك لانخفاض أصلا الطلب على القروض في حالة الكساد، ويعاب عليها أيضا عدم مرونتها لإحداث الأثر المطلوب وبدقة، فتغيير نسبة الاحتياطي ولو بنسبة قليلة قد تؤثر على عرض النقد بشكل أكبر مما هو مطلوب أصلا، كما أن فعالية هذه السياسة تنتهي إذا ما توفرت احتياطات فائضة لدى المصارف التجارية، وتغيير نسبة الاحتياطي القانوني بين فترة وأخرى قد يربك السياسات الاستثمارية وسياسة الحصول على الأموال وتقدير تكلفتها بالنسبة للمصارف التجارية إضافة إلى كونها غير مميزة بين البنوك الصغيرة والكبيرة أو التي تتمتع باحتياطات فائضة أو لا، بالمقابل فإن سياسة الاحتياطي القانوني تتميز بسرعتها في إحداث الأثر المطلوب في عرض النقد وذلك لسيطرة البنك المركزي عليها بشكل كامل بعكس الأدوات الأخرى التي تعتمد على سلوك المصارف التجارية، كما تتميز هذه الأداة بشمولها للبنوك بشكل عام وأنها مؤشر واضح على اتجاه السياسة النقدية².

خلاصة

احتلت السياسة النقدية مكانة هامة ضمن السياسة الاقتصادية عبر الزمن، وقد مرت بعدة مراحل، الأولى تبدأ مع بداية القرن التاسع عشر والتي كان ينظر فيها الفكر الكلاسيكي للسياسة النقدية على أنها محايدة لا تؤثر بأي صورة من الصور على النشاط الاقتصادي، ثم المرحلة الثانية والتي تزامنت مع ظهور الفكر الكينزي،

¹ فتحي بن لدغم، مرجع سبق ذكره، ص 115.

² مشهور هذلول وأكرم حداد، مرجع سبق ذكره، ص 188 - 189.

ثم المرحلة الثالثة التي تميزت بأهمية كبيرة من قبل النقديون ، تلاها الفكر النيوكلاسيكي الذي أعاد أفكار النظرية الكلاسيكية ولكن بأسس جديدة، ووصولاً إلى السياسة النقدية وفق نظرية التوقعات الرشيدة. تعتبر السياسة النقدية إحدى السياسات العامة للدولة، التي تسعى من خلالها إلى تحقيق هدف أو عدة أهداف سواء كانت أولية أو نهائية أو وسيطة، و[] يتم بلوغ هذا الهدف أو الأهداف [] من خلال أدوات تختلف باختلاف نوعية تدخل السلطة، فمنها المباشرة ومنها غير المباشرة.

الفصل الثاني: الإطار النظري

للانتقال إلى الأدوات غير

المباشرة للسياسة النقدية

تمهيد

في أواخر السبعينيات بدأت الدول الصناعية في التوجه نحو الاعتماد الكامل على الأدوات غير المباشرة، مثل عمليات السوق المفتوحة، إعادة الخصم، وقد اتبعت العديد من الاقتصادات النامية والانتقالية حذوها، وهذا لما أظهرته الأدوات غير المباشرة في فعالية مقارنة بالأدوات المباشرة في ظل بيئة اقتصادية مفتوحة.

ويعتبر الانتقال إلى استخدام الأدوات غير المباشرة عملية معقدة تتطلب عادة وقتاً طويلاً لإتمامها، وإن كانت بعض البلدان قد نجحت في تحقيق التحول بسرعة وبطريقة سلسة نسبياً، فإن تجارب بلدان أخرى توحى بأنه يمكن التعرض لصعوبات وتكاليف كبيرة، وأن عملية الانتقال يمكن أن تطول ما لم يتم الأخذ بنهج شامل لاستخدام الأدوات غير المباشرة.

ولا شك أن نجاعة أدوات السياسة النقدية غير المباشرة لا يمكن أن تكون إلا بتحقيق عدة عوامل والقيام بجملة من الإصلاحات، ومن خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى الإصلاحات أو المتطلبات النقدية والمالية للانتقال إلى الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: المتطلبات النقدية والمالية للانتقال إلى الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية

المبحث الثاني: المتطلبات الاقتصادية للانتقال إلى الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية

المبحث الثالث: تجارب بعض الدول في إصلاح أدوات السياسة النقدية

المبحث الأول: المتطلبات النقدية والمالية للانتقال إلى الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية

من خلال هذا المبحث سوف نحاول توضيح متطلبات الانتقال النقدية والمالية بصفة عامة، وذلك بناءً على أنها المتطلبات الرئيسية لتحقيق عملية الانتقال بنجاح، وعليه سوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين، حيث سنتناول في المطلب الأول المتطلبات المتعلقة بالجوانب النقدية، أما المطلب الثاني سنوضح فيه المتطلبات المتعلقة بالجوانب المالية (الإصلاح المالي).

المطلب الأول: المتطلبات النقدية للانتقال إلى الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية

يتطلب المرور إلى استعمال الأدوات غير المباشرة القيام بمجموعة من الإجراءات الإصلاحية التي تسبق أو على الأقل تتوافق بوتيرة منتظمة مع عملية الانتقال هذه، ويتعلق الأمر هنا بتأسيس سوق نقدية وتفعيلها وتعميق أداؤها، إصلاح الإطار المؤسسي وتكليفه مع ضوابط السوق، وضع آليات التمويل الرسمي، وضع نظام المقاصة والدفع، وأخيراً جمع المعلومات حول السوق ونشرها¹.

أولاً- تطور السوق النقدية:

سوق النقد هو سوق المعاملات المالية قصيرة الأجل، والهدف الأساسي من وجوده هو توفير التمويل قصير الأجل، وتتمثل أهم مؤسساته في البنك المركزي والبنوك التجارية، حيث يتدخل البنك المركزي في هذا السوق لتغيير أسعار الفائدة قصيرة الأجل لضبط النشاط الائتماني²، حيث تؤثر السياسة النقدية بدرجة كبيرة على عمل الأسواق النقدية والمالية، وبالذات على الأسواق النقدية نظراً لصلتها المباشرة بها، وتتمثل السياسة النقدية بالأدوات والإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية (البنك المركزي) لتنظيم وتوجيه الجوانب النقدية والمالية في الاقتصاد والإشراف والرقابة عليها، ولأن السياسة النقدية ترتبط بشكل وثيق بالجوانب النقدية والمالية في الاقتصاد فإنها تؤثر بذلك وبصورة كبيرة على عمل الأسواق المالية من أجل ربط عمل هذه ودمجها مع عمل الاقتصاد لخدمته عن طريق توفير التمويل اللازم من الموارد المالية للنشاطات الاقتصادية، وعن طريق توفير استخدامات لهذه الموارد تحقق عائداً لأصحابها عن طريق الفرص المرحة لاستثمارها في الأسواق النقدية والمالية، وبذلك فإنها تقدم خدمة للاقتصاد بالإسهام في تنمية نشاطاتها وتطويرها من خلال إسهامها في توفير التمويل اللازم لها، وخدمة أصحاب الأموال بتوفير عائد مناسب لأموالهم من خلال استثمارها في هذه الأسواق³.

يلاحظ أن وسائل السياسة النقدية التي يتخذها البنك المركزي تختلف في فعاليتها ودرجة تأثيرها على عمل الاقتصاد وتطوره تبعاً لدرجة تطور الاقتصاد، ودرجة تطور الأسواق ودرجة تطور المؤسسات النقدية والمالية، سواء ارتبط الأمر بعمليات السوق المفتوحة، أو بالوسائل الأخرى وبالذات غير المباشرة منها، إذ أن السياسة النقدية

¹ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 171.

² ابتسام ساعد، تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد، مذكرة ماجستير، فرع نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009، ص 06.

³ فليح حسن خلف، الأسواق المالية النقدية، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي وعالم الكتاب الحديث، عمان وإربد، الأردن، 2006، ص ص

التي يحدد أدواتها البنك المركزي تكون أكثر فعالية وتأثيراً على عمل الأسواق المالية والنقدية في الدول المتقدمة، بسبب تطور الأسواق المالية والنقدية والمرتبطة بحالة التطور العامة لاقتصاديات هذه الدول والتي تتضمن التعدد والتنوع الواسع في الجهات التي تتعامل في هذه الأسواق، وضخامة حجم تعاملاتها، إضافة إلى تنوع وتعدد المؤسسات الوسيطة، في حين أن السياسة النقدية التي يحدد وسائلها البنك المركزي تكون أقل فاعلية وتأثير على عمل الأسواق المالية والنقدية في الدول النامية بسبب ضعف درجة تطور الأسواق المالية والنقدية، والمرتبطة بضعف درجة التطور عامة¹.

وبما أن البنك المركزي يتدخل للتأثير على سيولة السوق، فإن أدوات السياسة النقدية غير المباشر ستكون حتماً أكثر فعالية إذا كانت السوق تستجيب بصورة سريعة لهذه التدخلات، بمعنى على البنك المركزي توفير الآليات المناسبة لتحقيق هذه الاستجابة كتوفير أنظمة الدفع، كما يجب على السلطات المختصة توفير الإطار التشريعي والتنظيمي الملائمين لذلك، وإدراج أدوات وتقنيات تتماشى وفلسفة السوق وأحكام التجارة².

وعليه تصبح هذه الأسواق قادرة على إعطاء الإشارة ونقل الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي بسرعة وشفافية إلى جميع المشاركين في السوق، وبالتالي فإن أسواق النقد وأسواق التعامل بين البنوك ضرورية للاستخدام الكامل للأدوات غير المباشرة، وعليه فالبنك المركزي لديه حافز قوي لكي يساعد في تطوير البنية الأساسية للسوق، بما في ذلك أنظمة المدفوعات والتسويات والإطار القانوني والتنظيمي لها، وتجدد الإشارة إلى أن درجة المتطور الكبيرة لهذه الأسواق كان عاملاً هاماً في تفسير التحول المرن في معظم البلدان الصناعية، ومن الضروري تنفيذ التدابير اللازمة لتحسين البنية الأساسية للسوق في مرحلة مبكرة كالعامل على تنمية المؤسسات المالية والمصرفية التي ترفع مستوى الادخار والاستثمار معاً، فمن ناحية يساعد نموها وانتشارها على تجميع المدخرات كما أنها تقوم بتحمل المخاطرة التي تنتج من الإقراض المباشر من المدخر إلى المستثمر، وتقدم التسهيلات اللازمة لتمويل الاستثمار من ناحية أخرى³. ومن وجهة نظر البنوك المركزية يعتبر وجود السوق النقدي وسيلة مهمة في التأثير على حجم احتياطات البنوك التجارية، وبالتالي في التأثير على مستويات الفائدة، سواء قصيرة أو طويلة الأجل، وكلها من الأمور الحاسمة عند رسم السياسات النقدية⁴.

والجدير بالذكر، أن وجود عمليات السوق المفتوحة كأداة فاعلة من أدوات السياسة النقدية لمراقبة التمويل المصرفي يتطلب وجود سوق نقدية متطورة تتوفر فيها سندات أو أوراق مالية عامة أو حكومية، أو أي أوراق تجارية أخرى يمكن للسلطات النقدية شراؤها أو بيعها، وبالتالي التحكم في حجم السيولة المتداولة في

¹ فليح حسن خلف، النقد والبنوك، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي وعالم الكتاب الحديث، عمان وإربد، الأردن، 2006، ص- ص 314-317.

² زابينة آيت وازو، مسؤولية البنك المركزي في مواجهة الأخطار المصرفية في ظل القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2012، ص 188.

³ شهرزاد نشاشد، الانتقال إلى الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، مذكرة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البلدة، الجزائر، 2006، ص 88.

⁴ خالد عيجولي، مرجع سبق ذكره، ص 04.

الاقتصاد، والتأثير في حجم التمويل المصرفي سواء بالتوسع فيه أو بالحد منه، إضافة إلى ذلك يتطلب استخدام عمليات السوق المفتوحة أيضا وجود تشريعات اقتصادية، نقدية ومصرفية متكاملة خاصة تلك التي يناط بها تنظيم القطاع المصرفي والمالي في الدولة، إضافة إلى بنية اقتصادية ومصرفية ونقدية مستقرة. فغياب هذه العوامل يضعف من فعالية عمليات السوق المفتوحة كأداة من الأدوات الكمية للسياسة النقدية للتحكم في حجم الأرصدة النقدية المتداولة في الاقتصاد سواء، كانت داخل الجهاز المصرفي أو بحيازة الأفراد، وبالتالي عدم جدوى وفعالية السياسات النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي والمالي في الدولة¹.

إن العلاقة بين السوق النقدية وأدوات السياسة النقدية غير المباشرة علاقة تأثير وتأثر، فتطور السوق النقدية يجعل أدوات السياسة النقدية هذه أكثر فعالية وبالعكس فاستخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة يجعل السوق قوية.

ثانيا- جمع ونشر البيانات والإطار التنظيمي:

على البنوك المركزية تقوية الوسائل التي تستعملها، إذ يجب أن يكون لدى البنك المركزي كل التجهيزات التي تساعده على المتابعة الدورية والفعالية لما يحدث في السوق وأن تتوفر لديه نظم معلوماتية تجعله على علم بكل ما يتعلق بالمتعاملين الاقتصاديين والمتدخلين في السوق، حيث يسمح النظام المعلوماتي بانجاز تقارير دقيقة للمحيط الاقتصادي والمالي في الدولة حتى يتمكن من اتخاذ التدابير المناسبة لمواجهة مستجدات السوق، كما ويجب أن يكون اللجوء إلى أدوات السياسة النقدية غير المباشرة لجوءا تدريجيا حيث يتماشى وتكريس الإطار المؤسسي المناسب لها، خصوصا فيممل يتعلق بضرورة وجود سوق نقدية ومالية حيوية².

ثالثا- آلية المقاصة وتسوية المدفوعات:

يقصد بالمقاصة معالجة عمليات الدفع والتسليم وتحديد حجم الدائنية والمديونية بين المتعاملين، وبالتالي تحديد التزامات كل طرف تمهيدا للتسوية ويتم هذا الحساب في الغالب وفق مبدأ التصفية الذي يقوم بإلغاء المراكز المالية المتقابلة لكل متداول ويؤدي إلى تحديد صافي الدائنية أو المديونية لكل المتداولين المشتركين في عملية التصفية³، أما التسوية فيقصد بها الدفع الفعلي للنقود من المشتري إلى البائع، وتسليم المثلث من البائع إلى المشتري، وبالرغم من إمكانية التفريق بين المقاصة والتسوية من الناحية النظرية، إلا أنه في الواقع العملي يتولى كلا الوظيفتين في الغالب جهة واحدة يطلق عليها عادة شركة المقاصة أو بيت المقاصة، حيث تقوم هذه الشركة بعملية

¹ بنك السودان المركزي، توثيق تجرية السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية -مخطط إدارة السياسة النقدية والتمويلية-، الطبعة الأولى، دار السداد للطباعة، الخرطوم، السودان، 2006، ص 24.

² زابينة آيت وازو، مرجع سبق ذكره، ص 189.

³ محمد بن إبراهيم السحيباني، آليات نقل الملكية في الأسواق المالية، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد الرابع عشر، العدد الأول جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بدون بلد نشر، ذو الحجة، 1428، ص ص 85-86.

المقاصة والترتيب مع الأطراف ذات العلاقة لإتمام عملية التسوية¹. ومن الجهات التي يمكن لها القيام بوظيفة المقاصة: السوق المالية، البنك المركزي، شركة المقاصة، حافظ الأوراق المالية، أما الجهات التي يمكنها القيام بوظيفة تسوية المبالغ النقدية (التحويل بين الحسابات): نظام مدفوعات البنك المركزي ونظام مدفوعات خاص. ومع بداية كبر حجم السوق النقدي واتساع عدد المتدخلين فيه، يستلزم الأمر آلية فعالة لتسوية المعاملات بين مختلف المتدخلين، ما يعني تخفيض تكلفة الوقت، واستجابة أكثر فاعلية للمتغيرات النقدية للصفقات جراء تسويتها السريعة.

رابعاً- تسهيل التمويل الرسمي

إن وجود تسهيل للتمويل الرسمي بسعر فائدة تنافسي، يساعد على تنمية السوق وخاصة في مراحله الأولى، وذلك لتشجيع صانعي السوق على اتخاذ مراكز، وهو شرط لازم لسيولة السوق، وقد يأخذ هذا التسهيل أشكالاً عديدة حسب الهيكل المالي والتقاليد المالية للبلد.

وتنطوي عمليات السوق المفتوحة إما على مشتريات ومبيعات مباشرة لأوراق مالية أو على اتفاقيات إعادة الشراء واتفاقيات إعادة الشراء المعكوسة للأدوات المالية، حيث تنطوي اتفاقيات إعادة الشراء على شراء أصول من جانب البنك المركزي بموجب عقد ينقضي على إعادة شرائها بسعر محدد في تاريخ لاحق محدد، وتستخدم تلك الاتفاقيات في تخفيض الاحتياطات، وتتجه معظم البلدان نحو استخدام اتفاقيات إعادة الشراء بوصفها أكثر أشكال التمويل الرسمي مرونة وملاءمة، وفي مثل هذه المعاملة يحدد السعر الذي يشتري به البنك المركزي السند، والسعر الذي يوافق البائع على دفعه لشراء السند مرة أخرى وذلك لتحديد سعر قرض ملائم للفترة المعنية، ويمكن تحديد السعر بشكل تنافسي أو قد يعرضه البنك المركزي استناداً إلى تقييمه لأوضاع سوق النقد الراهنة واتجاهات سياسته النقدية بصدد تلك الأوضاع، ويمهد استخدام اتفاقيات إعادة الشراء كأداة فاعلة من أدوات سوق النقد الطريق للتنمية الأوسع لسوق النقد بين متعاملي القطاع الخاص الذين يواجهون نقصاً أو فوائض مؤقتة في الأموال، وسوف يتاح للبنك المركزي في نهاية الأمر مجال أوسع لإجراء عمليات نشطة في السوق المفتوحة ذات اتجاهين، وللوصول إلى هذه المرحلة في الوقت الملائم يجب أن يتأكد البنك المركزي من أنه أدار أي تسهيل تمويلي بطريقة تشجع المشاركين في السوق على البحث عن مصادر أخرى للتمويل، مثل المؤسسات التي تتوفر لديها فوائض مؤقتة أو البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، ويجب أن يوضح البنك المركزي أن التمويل الذي يوفره يتوقف على السياسة النقدية وليس على احتياجات السوق، ومع ذلك يجب على البنك المركزي أن يتدخل عندما يهدد النقء الحاد في السيولة انتظام عمل السوق².

خامساً- استقلالية البنك المركزي وعزل السلطة النقدية عن ضغط تمويل العجز:

¹ المرجع السابق، ص 64-65.

² عبد الحق سنحاج، الأدوات النقدية غير المباشرة - دراسة انتقائية-، معهد صندوق النقد الدولي، 11 ديسمبر 1998، ص، ص 11، 16.

تمثل مقدرة البنك المركزي على التحكم في كمية النقود المعروضة أو السيولة المتوفرة في الاقتصاد الوطني في السلطة الممنوحة له لتغيير سعر الفائدة، سعر الخصم، نسبة الاحتياطي القانوني، وعمليات السوق المفتوحة، أي أن السياسة النقدية ما هي إلا السياسة التي يتبعها البنك المركزي للتأثير في السيولة النقدية المتاحة للتداول في الاقتصاد الوطني، والمقصود باستخدام البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية قيامه باستخدام وسائله النقدية والائتمانية في تحقيق رقابته وسيطرته على الائتمان المصرفي كمهمة أساسية سيتولاها دون غيره من مؤسسات الجهاز المصرفي¹.

يذكر محافظ البنك الألماني (schesinger 1993) بأن استقلالية البنك المركزي تعني²:

- إتاحة أدوات السياسة النقدية بالكامل والحرية السياسية والاقتصادية في استخدام هذه الأدوات
- استقلالية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية بعيداً عن تدخل السلطة التنفيذية، وبما لا يسمح بتسخير السياسة النقدية كأداة لتمويل العجز في الميزانية العامة

وهناك بعض الدراسات التي بحثت في العلاقة بين درجة استقلالية البنوك المركزية وعجز الموازنة العامة، وذلك من منطلق أن البنوك المركزية ذات الدرجة الكبيرة من الاستقلالية تستطيع أن تقاوم طلبات الحكومة لتمويل عجز الموازنة بإصدار المزيد من النقد أو بيع المزيد من السندات الحكومية وأذونات الخزينة، بينما لا تستطيع البنوك المركزية ذات الدرجة المنخفضة من الاستقلالية أن تفعل ذلك. ومن أهمها نجد دراسة (Bade- Parkin) في اثنتا عشر (12) دولة صناعية، وبينت نتائجها أن العلاقة عكسية بين درجة الاستقلالية وعجز نسبة الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي، بمعنى أنه كلما زادت درجة الاستقلالية كلما انخفضت نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ وعلى سبيل المثال أظهرت نتائج الدراسة أن متوسط نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي في كل من ألمانيا وسويسرا خلال الفترة (1955-1983) بلغ تقريباً صفر، أما في الدول التي تتمتع بنوكها المركزية بدرجة أقل من الاستقلالية كانت سالبة³.

إن مصطلح التمويل بالعجز أو ما يسمى أحياناً التمويل التضخمي يشير إلى قيام الحكومة بتوفير التمويل لأغراض الاستثمار وذلك من خلال طبع النقود من قبل الحكومة أو توسيع الائتمان من قبل البنوك بدون الحاجة إلى وجود ادخار مسبق، وتلجأ الحكومة إلى التمويل بالعجز عندما تريد تغطية العجز الحاصل في الموازنة العامة، وذلك من أجل زيادة النمو الاقتصادي من خلال الإنفاق الحكومي والذي تغطيه من خلال طبع النقود أو بيع الأوراق المالية التي تصدرها إلى البنوك التجارية وتحصل على الائتمان مقابلها، وإن هذا النوع من التمويل يجعل

¹ اسماعيل عبد الرحمن وحربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد - الاقتصاد الكلي-، مرجع سبق ذكره، ص 235.

² مجذوب بحوصي، استقلالية البنك المركزي (مؤسسة الرقابة الأولى) بين قانون 10/90 والأمر 11/03، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد السادس عشر، جامعة غرداية، غرداية، 2012، ص 93.

³ خلف محمد الجبوري، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية-مع الإشارة إلى التجربة العراقية-، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد السابع، العدد الثالث والعشرون، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، 2011، ص ص 75-76.

الاستثمار يتجاوز حجم الادخار المتاح وبالتالي يولد نوعاً من التضخم، وعليه فإن التمويل بالعجز يخلق مشكلات في ميزان المدفوعات و/أو يرفع الأسعار مما يسبب عدم توازن أو عدم استقرار في الاقتصاد¹.

ويجب عزل السياسة النقدية عن أي ضغط صادر من احتياجات متعلقة بتمويل الدولة، فمن الضروري أن تتوقف السلطات عن اللجوء إلى التمويل النقدي للعجز في ميزانية الدولة، وأصبح على الدولة التزام دفع مستحقات سعر فائدة السوق على ديونها، والابتعاد عن ممارسة الضغوطات على البنك المركزي لجعل هذه الأسعار جد منخفضة².

وبهذا فإن الانتقال إلى أدوات السياسة النقدية غير المباشرة يستلزم تدعيم استقلالية البنك المركزي، ليكون هو الوحيد المسؤول على ممارسة السياسة النقدية وفقاً لتطورات الوضع النقدي لتحقيق أهداف نقدية، في إطار من التنسيق مع أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى.

المطلب الثاني: المتطلبات المالية للانتقال إلى الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية

إن هناك تداخل وترايط شديد بين الإصلاحات النقدية والمالية، ومن خلال هذا المطلب سوف نحاول توضيح أهم المتطلبات المالية للانتقال إلى الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية.

أولاً- التحرير المالي:

لقد اعتبرت الحكومات وبصفة خاصة في الدول النامية القطاع المالي كقطاع استراتيجي وأخضعتة لمختلف الأشكال من الرقابة، ابتداءً من التأميم إلى وضع مجموعة من القيود والضوابط على النشاط المالي والبنكي مثل تحديد أسقف لمعدلات الفائدة (الدائنة والمدينة) أدنى من مستواها التوازني في السوق، وفرض احتياطي إلزامي كبير يسمح للدولة بتمويل عجز الميزانية بأقل تكلفة، وإتباع سياسة توجيه الائتمان، وتمثل مجموعة هذه الإجراءات المفروضة على القطاع المالي ما أطلق عليه من R.Mcknnon و E.Schaw (1973) ب"الكبح المالي"³.

وتعزى موجة التحرير المالي التي يشهدها العالم المعاصر من الناحية المذهبية إلى الفكرة الرأسمالية التي تقضي بأن الدولة المتدخلة مساهم سيء ومسئول عن الإدارة السيئة وينبغي أن تتقلد سلطاتها الإشرافية على سوق الائتمان، وقد أدت الأفكار التحريرية إلى ظهور اقتصاد الأسواق المالية الحرة، واتجهت السياسة الاقتصادية الجديدة للتحرر الاقتصادي، بما في ذلك السياسة النقدية والائتمانية من خلال إكساب الجهاز المصرفي درجة أكبر من الاستقلالية في ممارسة وظائفه (كتحرير سعر الصرف وسعر الفائدة والعمولات المستحقة على مختلف الخدمات

¹ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات - الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص، ص 193، 196.

² زابنة آيت وزو، مرجع سبق ذكره، ص 188.

³ محمد بن بوزيان وسبيدي محمد شكوري، مداخلة تحت عنوان: التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر -، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي خميس مليانة، خميس مليانة، الجزائر، 05-06/05/2009، ص 01.

المالية التي يقدمها)، وهو ما يعني أن التحرير المالي هو أي إجراء أو قرار يهدف إلى جعل النظام المالي أكثر استجابة لتغيرات قوى السوق وجعل السوق أكثر تنافسية¹.

والتحرير المالي يتمثل في إعطاء البنوك والمؤسسات المالية استقلالها التام وحرية كبيرة في إدارة أنشطتها المالية، من خلال إلغاء مختلف القيود والضوابط على العمل المصرفي، وهذا بتحرير معدلات الفائدة على القروض والودائع، والتخلي عن سياسة توجيه الائتمان، وخفض نسبة الاحتياطي الإلزامي، والتوجه نحو اعتماد الأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية، وفتح المجال المصرفي أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي، وتمثل هذه الإجراءات التحرير المالي الداخلي، هذا بالإضافة إلى تحرير المعاملات المتعلقة بحساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات، والتي تمثل التحرير المالي الخارجي، والذي يعتبر تكملة للتحرير المالي الداخلي².

ثانيا- تطوير وإصلاح الجهاز المصرفي:

يؤدي النظام المالي دورا هاما كوسيط يتم من خلاله تمرير السياسة النقدية للدولة إذ يمكن للبنك المركزي بواسطته ممارسة دور فعال في تغيير أسعار الفائدة وأيضا التحكم بالاحتياطات من العملات الأجنبية والمحافظة على استقرار النقد³.

ويعتبر تطوير وإصلاح الجهاز المصرفي عملية معقدة ومتعددة الأوجه، ويجب أن تشمل التغيير وبصفة متوازنة على العناصر الثلاثة- المؤسسات - الأدوات - الأسواق كما يلي⁴:

- إصلاح الجهاز من خلال أدوات الدفع البنكية والأنظمة الخاصة بالمقاصة البنكية، مع ضرورة الإسراع في إنشاء نظام المقاصة الالكترونية؛
- إصلاح وتسوية أنظمة المدفوعات من خلال التحكم في المخاطر المالية، حيث يعبر نظام المدفوعات على الأدوات والهيئات وإجراءات التشغيل ووسائل الاتصال المستخدمة؛
- ضرورة استخدام الأدوات غير المباشرة في السياسة النقدية لتحسين أداء الجهاز المصرفي؛
- تفعيل دور سوق الأوراق المالية.

وتطرح أدبيات الإصلاح عددا من الخطوات الملائمة للإصلاح المصرفي ومنها⁵:

- تحرير أسعار الفائدة وعدم التدخل في عملية تخصيص الائتمانية وترك الأمر برمته إلى المصارف وفق المعايير المصرفية المعمول بها والتخلي عن سياسات الكبح المالي؛

¹ عتيقة واصف، دور التحرير المالي في عالمية الأزمة المالية الحالية-حالة الدول العربية-، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع عشر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2013، ص ص 02-03.

² محمد بن بوزيان وناصر صلاح الدين غربي، مداخلت تحت عنوان: أثر تحويل أسعار الفائدة على حجم الادخار - دراسة قياسية لحالة الجزائر-، الملتقى الدولي الثاني الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي بخميس مليانة، خميس مليانة، الجزائر، 05-06 ماي 2009، ص 02.

³ ابتسام ساعد، مرجع سبق ذكره، ص 17.

⁴ سليمان زناقي ورفيق باشوندة، مداخلت تحت عنوان: عوامل نجاح الجهاز المصرفي الجزائري، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي - واقع وتحديات-، جامعة الشلف، الشلف، الجزائر، 14-15/12/2004، ص ص 70-71.

⁵ ناجي التوني، الإصلاح المصرفي، سلسلة جسر التنمية، العدد السابع عشر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ماي 2003، ص ص 9-11.

- إعطاء استقلالية أكبر للبنوك المركزية، بمعنى منع التدخل الحكومي عند قيام البنك المركزي بأداء وظيفته الأساسية وهي تنفيذ السياسة النقدية التي تقوم بدورها على أساس اقتصادي ولا تتدخل أغراض السياسة التنفيذية أو التشريعية فيها، واستخدام البنوك المركزية الأدوات غير المباشرة لتنفيذ سياستها النقدية والتي تعتمد على قوى السوق؛
- زيادة التنافس بين المصارف وذلك عن طريق فتح المجال لبنوك جديدة، سواء أكانت محلية أم أجنبية، ووضع القوانين الكفيلة بالقضاء على الاحتكار؛
- خصخصة المصارف المملوكة للدولة، ولكن هناك ثلاث قضايا أساسية مازالت قيد النقاش والمداولة وهي : هل يمكن تطبيق الخصخصة في قطاع المصارف، وما مقدار ما يمكن أن يمتلكه شخص واحد من رأسمال المصرف، وإمكان البيع للأجانب؛
- إعادة هيكلة القطاع المصرفي عن طريق تشجيع الاندماج بين المصارف وخاصة المصارف الصغيرة منها لإنشاء وحدات مصرفية كبيرة يمكنها تقديم خدمات مصرفية متنوعة ومتكاملة بتكلفة تنافسية؛
- ترك تحديد رسوم وتعرفة الخدمات للمصارف على أساس تنافسي فيما بينها حتى تتحسن جودة الخدمات المصرفية؛
- توسيع قاعدة ملكية المصارف لجعل إدارتها مسؤولة أمام شرائح أوسع من المساهمين ولتقليل نفوذ القطاع العام فيها، ويساهم هذا التوجه أيضاً في انتقال أسلوب العمل المصرفي من الاعتماد على العلاقات الشخصية إلى أسلوب يعتمد على استحواذ أكبر قدر من السوق المصرفي المتاح بصورة تنافسية؛
- رفع الحد الأقصى لرأس المال المدفوع والمصرح به حتى تستطيع المصارف تلبية التزاماتها الحاضرة والمستقبلية في عالم تتسم فيه عمليات انتقال رؤوس الأموال بسرعة فائقة وإعطاء مؤشر عالمي لسلامة الأوضاع المصرفية المحلية (إتباع معيار لجنة بازل)؛
- الرقابة الوقائية، وتعني استخدام طرق أفضل من مجرد مراقبة وتتبع أعمال المصارف التجارية، وذلك من منظور السلامة والأمن للأصول المصرفية وزيادة المقدرة على التنبؤ بالأزمات المصرفية قبل حدوثها، وبالتالي الحد من آثارها السلبية على الجهاز المصرفي؛
- تشجيع زيادة الاستثمار في التقانات المصرفية الحديثة ونظم المعلومات وزيادة الإنفاق على التدريب وتطوير المهارات المصرفية للموارد البشرية المحلية لتوسعة الخدمات المصرفية؛
- تحسين الشفافية والإفصاح وتطوير نظم المحاسبة لتتناسق مع النظم والمعايير العالمية، ولا بد في هذا المجال من التأكيد على ضرورة التناسق بين التشريعات والقواعد المنظمة للعمل المصرفي وإيجاد أنظمة متطورة لتبادل المعلومات بين المصارف؛

- العمل على تحسين نظم المدفوعات بين المصارف محليا وعبر الحدود مع التأكيد على أهمية اعتماد نظام_ التفاضل الإجمالي بالوقت الفعلي والمعمول به في الدول المتقدمة وحتى في العديد من الدول النامية. وسوف يساهم التوسع في استخدام هذا النظام في تسريع عمليات تسوية المدفوعات ورفع كفاءتها وكذلك في تخفيض كلفة الوساطة المالية للقطاع المصرفي¹.

وبهذا فإن إصلاح وتحرير النظام المالي والبنكي يكتسيان أهمية كبيرة لممارسة سياسة نقدية مستندة إلى قوى السوق، باستخدام الأدوات غير المباشرة المختلفة.

المبحث الثاني: المتطلبات الاقتصادية للانتقال إلى الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية

لأجل الانتقال إلى استخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية فإنه لا بد من توفير الظروف الاقتصادية الملائمة لضمان نجاحها وحسن استخدامها، وتكون أساسا في إطار إصلاحات شاملة تهدف إلى الانتقال إلى اقتصاد السوق، لأن السياسة النقدية التي تعتمد على الأدوات غير المباشرة يجب أن تُمارس في إطار اقتصادي حر يمتاز بالاستقرار الكلي، وليس في ظل سيادة بيئة اقتصادية تمتاز بالتدخل المفرط للدولة، وباختلالات اقتصادية كلية، ويتحقق ذلك بتبني برامج التثبيت والعدول الهيكلي، والتي يوصي بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أعضائه بإتباعها لإصلاح الاختلالات الداخلية والخارجية التي يعاني منها الاقتصاد.

إن برامج الإصلاح التي يدعمها الصندوق تنطوي على سياسات التثبيت قصيرة الأجل، التي تهدف لتصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية من خلال التحكم في مستوى الطلب الكلي، فالتوازن الداخلي يعد من وجهة نظر الصندوق شرطا لحدوث التوازن الخارجي، ويتحقق برنامج التثبيت من خلال إجراءات تمس خاصة السياسة النقدية، أما سياسات التعديل الهيكلي فهي أطول أجلا وترمي إلى تخفيض جانب العرض في الاقتصاد².

والمعنى الأدبي لاقتصاد السوق يشير إلى اقتصاد يشتغل على أساس الالتقاء بين قوى العرض والطلب في السوق لمختلف السلع والخدمات، أي أن كميات وأسعار السلع والخدمات المتبادلة تُحدد باللقاء العرض والطلب على هذه السلعة والخدمات وعموما يتصف اقتصاد السوق بالميزات التالية: مبدأ الأسعار الحقيقية، تنمية الوساطة المالية، الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج؛ حيث أن اشتغال مبدأ حقيقة الأسعار يقتضي جملة من الأمور، كتحرير الأسعار لتلعب دورها في توضيح حقيقة العرض والطلب ونقل المعلومات، كسر الاحتكار وتنمية آليات المنافسة لتجنب استغلال هذه الاحتكارات لعملية تحرير الأسعار والانفتاح على الخارج لجعل نظام الأسعار العالمية كمرجع ومعدل للنذرة على المستوى الوطني للبحث عن المشاركة في التقسيم الدولي للعمل،

¹ كمال عابشي، أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد العاشر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2006، ص 03.

² بلعوز بن علي وكوتوش عاشور، مداخلة تحت عنوان: دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر -الواقع والأفاق-، جامعة تلمسان، تلمسان، الجزائر، 29-30/10/2004، ص 07.

وبهذا يمكن تطوير المنافسة وجعل الجهاز الإنتاجي أكثر كفاءة، أما بخصوص تنمية وتطوير الوساطة المالية، فإن مسألة تحرير وتوزيع ادخار المؤسسات والعائلات تكون أكثر سهولة إذا تم وضع شبكة بنكية تنافسية يحيط بها بنك مركزي مستقل (يتمتع بالاستقلالية) مكلف بالحفاظ على التوازنات المالية الداخلية والخارجية، كما أن وضع سوق نقدي ومالي يكمل نظام الوساطة المالية، كما ويتطلب اقتصاد السوق وجود الملكية الفردية سواء وطنية أو أجنبية لتطوير المؤسسة وجهازها الإنتاجي وقدراتها على المنافسة¹.

ويعني الانتقال إلى اقتصاد السوق عموماً الخطوط التالية²:

- استخدام أدوات غير مباشرة متجهة نحو السوق لتحقيق الاستقرار للاقتصاد الكلي؛
- تحرير الأنشطة الاقتصادية والأسعار وعمليات السوق إلى جانب إعادة تخصيص الموارد لأكثر الاستخدامات فاعلية؛
- تحقيق إدارة فعالة للمشروعات وكفاءة اقتصادية، ويكون ذلك عادة من خلال الخصخصة؛
- فرض قيود مشددة على الميزانية مما يوفر الحوافز لتحسين الكفاءة؛
- إرساء إطار مؤسسي وقانون لضمان حقوق الملكية وسيادة القانون والقواعد التنظيمية الشفافة لدخول السوق.

المطلب الأول: برامج التثبيت

وتنطلق (برامج التصحيح الهيكلي) من الأسس التي تقوم عليها النظريات الكلاسيكية الجديدة والليبرالية باتجاهها النقدي، والذي يرى في أزمة الدول النامية بل وفي الدول الصناعية المتقدمة، أزمة زيادة الإنفاق عن القدرات الفعلية للاقتصاد المعني، وحزمة برامج التثبيت الاقتصادي كمرحلة أولى سابقة على التصحيح الهيكلي، من شأنها أن تعيد التوازن للاقتصاد المعني وتحد من التضخم، وتطلق قدرات السوق والمبادرة الخاصة الفردية، وتأتي في مرحلة لاحقة برامج التصحيح الهيكلي لإحداث التغييرات البنوية الأساسية المطلوبة والقائمة على تحرير الأسواق وتوجيه الإنتاج نحو التصدير وإلغاء دور الدولة الاقتصادي ونقل ملكية مؤسسات ومنشآت الدولة والقطاع العام إلى الملكية الفردية، وتعد هذه المرحلة في البرامج المطروحة مرحلة أساسية وحاسمة³.

وتعطي برامج التثبيت لصندوق النقد الدولي أهمية خاصة لثلاثة نقاط أساسية تتمثل في:

أولاً- إصلاح المالية العامة:

سبق وأن تمت الإشارة إلى أن تفعيل استقلالية البنك المركزي وإبعاده عن ضغوط التمويل بالعجز تعتبر من الشروط المهمة لاستعمال الأدوات غير المباشرة، وفي هذا الإطار تركز برامج التثبيت لصندوق النقد الدولي على

¹ أمين عبد القادر عليوش، أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني، مذكرة ماجستير، فرع نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص 59.

² المرجع نفسه، ص 60.

³ محمد رياض الأبرش ونبيل مرزوق، الخصخصة - أفاقها وأبعادها -، الطبعة الثانية، دار الفكر ودار الفكر المعاصر، دمشق وبيروت، سورية ولبنان، 2002، ص 160.

ضرورة تخفيض الطلب الكلي عن طريق تخفيض النفقات العامة الجارية والاستثمارية، مع تبني سياسة إصلاح للضرائب والإدارة الضريبية لزيادة الإيرادات العامة، ما يؤدي في النهاية إلى تحقيق توازن في الموازنة العامة للدولة، وبالتالي تقليل لجوئها إلى البنك المركزي لطلب التمويل النقدي.

ثانيا- إصلاح السياسة النقدية:

بالتوازي مع الإصلاحات السابقة في مجال المالية العامة، تلتزم الدول بإصلاح إطار السياسة النقدية، بهدف تخفيض معدلات التضخم، إذ تولي برامج التثبيت عناية لضبط نمو عرض النقود ضبطا محكما، لأن فائض الطلب المسبب للتضخم يقابله إفراط حاد في السيولة المحلية، وعليه فإن برامج التثبيت تتضمن سياسة نقدية صارمة تكمن أهم بنودها في التحكم في الإصدار النقدي وزيادة (تحرير) أسعار الفائدة المدينة والدائنة. ويجب أن يتم ذلك في إطار كلي يتضمن استقلالية للبنك المركزي، استقلالية البنوك، وضع نظام بنكي على مستويين، وإنشاء سلطة نقدية مستقلة ووحيدة.

ومن المحاور المهمة في مجال إصلاح السياسة النقدية كذلك تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدين، ويتحقق ذلك بإلغاء السقوف المفروضة عليها، وعدم تدخل السلطات النقدية في تحديد معدل الفائدة، بحيث يصبح تحديدها خاضع لآليات السوق فقط أي قوى العرض والطلب، وكما قد تسمى هذه العملية بتعويم أسعار الفائدة أي إلغاء القيود على تحركات أسعار الفائدة بحيث يتحدد سعر الفائدة بناء على نقطة التوازن بين العرض والطلب وفق آلية السوق من غير تدخل البنك المركزي، فتحرير أسعار الفائدة الاسمية يسمح بالحصول على أسعار فائدة حقيقية موجبة الأمر الذي يعمل على تحفز الادخار، مما يعني توفير موارد مالية إضافية لتمويل الاستثمارات الجديدة، وبالتالي رفع وتيرة النمو الاقتصادي¹.

ثالثا- إصلاح سياسة سعر الصرف:

تعد كل من السياسة النقدية وسياسة الصرف أداتين للسياسة الاقتصادية -لتحقيق عدة أهداف مثل المحافظة على استقرار المعدل العام للأسعار، الاستقرار في معدل النمو على المدى الطويل، تخفيض معدل البطالة، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، بحيث تعمل السياسة النقدية على التحكم في معدل التضخم من خلال تنظيم العرض النقدي في الاقتصاد، وبالمقابل تعمل سياسة الصرف على المحافظة على استقرار معدل الصرف لمنع حدوث اضطرابات في التبادلات التجارية وضمان مكانة تنافسية للمؤسسات الوطنية مقارنة بمثيلاتها من المؤسسات الأجنبية².

¹ المرجع السابق، ص 09.

² فارس هباش، دراسة تحليلية للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف - دراسة حالة الجزائر للفترتين (1992-2001) و(2002-2011)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد الرابع عشر، جامعة سطيف، سطيف، الجزائر، 2014، ص 213.

وقد تميزت الدول الإشتراكية قبل انتقالها إلى اقتصاد السوق بتبني نظام سعر صرف ثابت وبالمغالاة في تقييمه، ما استلزم تخفيضه إلى أن يبلغ مستواه التوازني، بهدف زيادة تنافسية الصادرات، مع تعويمه تدريجياً.

وقد جلبت معدلات الصرف الأجنبي المرنة بعض الاستقلالية للسياسات المالية والنقدية ونتيجة لذلك فإن معدلات التضخم وسعر الفائدة قد أصبحت هي الأخرى متقلبة أكثر¹.

ومع زيادة حرية حركة رؤوس الأموال ستصبح أسعار الفائدة المحلية قصيرة الأجل مرتبطة بشكل متزايد بأسعار الفائدة الخارجية قصيرة الأجل، وتوقعات الحركة قصيرة الأجل لسعر الصرف - أي الحالة التي يكون فيها سعر الفائدة مغطى على المدى المتوسط أو الطويل ومحاولات بلد ما لوضع أسعار فائدة وأسعار صرف ثابتة لا تتفق مع حالة تكافؤ تغطية سعر الفائدة - يمكن أن تؤدي إلى تدفقات كبيرة للداخل أو للخارج لرؤوس الأموال قصيرة الأجل، ومن ثم فإن قدرة البلد على استخدام السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف لتحقيق أهداف متميزة للاقتصاد الكلي ستصبح مقيدة بزيادة حراك رأس المال، فإذا كانت السياسة النقدية تستهدف التضخم فإن سعر الصرف لا يمكن استخدامه مثلاً لتحقيق أهداف خاصة بالحساب الجاري، و بالعكس إذا كان سعر الصرف يستهدف تحقيق أهداف خاصة بالحساب الجاري أو إذا كان سعر الصرف ثابتاً، فإن السياسة النقدية لن تكون مستقلة بما فيه الكفاية لتصلح كأداة لتحقيق الاستقرار الداخلي أو إدارة نتائج تدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل، كما وتترتب على زيادة حراك رؤوس الأموال نتائج بالنسبة لتصميم أطر السياسة النقدية واستخدام الأدوات النقدية المختلفة، ففي ظل أنظمة تثبيت سعر الصرف أو تعويمه الموجه قد يصبح النظير الخارجي لعرض النقود أكثر تقلباً، ويصبح الطلب على النقود الإجمالية المحددة محلياً أكثر حساسية للفروق في سعر الفائدة الدولي، ونتيجة لذلك قد يكون من الصعب تحديد إجمالي نقدي يكون مستقراً بدرجة كافية لاستخدامه في التنبؤ بتطور المتغيرات الاقتصادية الاسمية الأخرى، وعلى ذلك فإن تحرير حساب رأس المال يقوي الاتجاه نحو تبني أطر نقدية أكثر انتقائية ويعطي وزناً أكبر لأسعار الصرف في التقييمات النقدية، وعندما تكون رؤوس الأموال متحركة بدرجة كبيرة تتغير فاعلية الأدوات النقدية المختلفة فعلى سبيل المثال، فإن أدوات مثل الحد الأقصى للائتمان أو لسعر الفائدة، تفرض تكاليف عالية أو قيود إدارية على البنوك يمكن الالتفاف حولها بالاستغناء على الوساطة من خلال حساب رأس المال مما يفقدها بعض فاعليتها، وعلى عكس ذلك فإن الأدوات النقدية التي تؤثر على تكلفة النقود أو الائتمان في الأسواق المالية يمكن أن تنتقل بسرعة أكبر لأسواق الائتمان و الصرف، مما يسمح للبنك المركزي بالتأثير على قرارات المؤسسات والأسواق المالية التي تستخدم العملة الوطنية في كل من العمليات المحلية والدولية، وتلعب عمليات السوق المفتوحة دوراً محورياً في توجيه أسعار الفائدة وفي إدارة السيولة في السوق، والتعريف بحالة السياسة النقدية وفي سياق حرية حركة رؤوس الأموال

¹ محمد صالح القرشي، المالية الدولية، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص 288 - 289.

يستطيع البنك المركزي من خلال عمليات السوق المفتوح، التأثير على الظروف في كل من الأسواق المحلية والخارجية للعملة الوطنية فالتسهيلات الدائمة وحصص إعادة الخصم و ودائع القطاع العام، كثيرا ما تستخدم لمساندة عمليات السوق المفتوحة خاصة لتوجيه حركة سعر الفائدة ولنقل رسالة البنك المركزي وبوضوح للأسواق، وهكذا فإن تبني الضوابط النقدية غير المباشرة يدعم الاتجاه نحو قابلية حساب رأس المال للتحويل¹.

المطلب الثاني: برنامج التعديل الهيكلي

يشمل برنامج التعديل الهيكلي مجموعة السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الإصلاحات الاقتصادية ضمن البرنامج المسطر من طرف البنك الدولي، بهدف إلى إعادة التوازن في الاقتصاد الكمية من خلال السياسات النقدية والمالية وتلك المتعلقة بأسعار الصرف والدخل، سعيا لتخفيض الإنفاق مع توجيهه نحو الأنشطة التي تحقق وفرة من النقد الأجنبي، وكذا تقليد العجز الخارجي والحفاظ على معدل نمو معين لزيادة الصادرات وتنمية الصناعة والزراعة².

وهناك عدة محاور أساسية يتضمنها برنامج التعديل الهيكلي: تحرير الأسعار – نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص – حرية التجارة والتحول نحو التصدير، ويجب أن يعرف النظام المصرفي إعادة هيكلة دورية لأجل خلق بنوك سليمة وتشجيع المنافسة، حيث يتعلق الأمر بحل مشكل القروض غير المنتجة والبنوك المتعثرة وتقوية قدرات التسيير للمؤسسات الأكثر ضعفا والتي تشتكي من نقص في التجهيزات مما يصعب تأقلمها مع المحيط التنافسي، وتعتبر خصوصية البنوك من بين الوسائل المساهمة في إعادة هيكلة النظام المصرفي، وإن إعادة هيكلة النظام البنكي لا يمكن أن تكون ناجعة إلا في ظل تنظيم يحفز الرقابة والتزام الحذر، تكريس آليات لضبط نسب رؤوس الأموال والمدخرات المخصصة لمواجهة أخطار الديون المشكوك فيها، خلق قواعد تتعلق بحدود تركيز القروض، والضمانات الإجبارية وآليات التنفيذ التي تشجع الحذر، كما يجب إيجاد نصوص الإعلام المصرفي سواء للمراقبين أول للجمهور، فالشفافية تسمح للسلطات والسوق من المساهمة في النشاط المالي³.

أولا- الخصوصية:

الخصوصية تعني التقليل من دور الحكومة وزيادة مساهمة القطاع الخاص في إدارة الاقتصاد وتوليد الدخل، وتتم عبر مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف الاعتماد الأكبر على آلية السوق ومبادرة القطاع الخاص والمنافسة لأجل تحقيق أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية⁴.

¹ فوزي سماعلي، تدفقات رؤوس الأموال وترتيبات أسعار الصرف في الأسواق الناشئة والاقتصاديات الانتقالية – البدائل الممكنة لنشوء الاقتصاد الجزائري،-، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جوان 2014، ص- ص 73- 76.

² أمين عبد القادر عليواش، مرجع سبق ذكره، ص 50.

³ زابينة آيت وازو، مرجع سبق ذكره، ص 189.

⁴ فالح أبو عامرية، الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 10.

وتبرر المؤسسات النقدية والمالية الدولية تمسكها بهذه البرامج بعدد من الفرضيات تعتبرها مسلمات، وهي أن تحرير الأسعار والتجارة ونقل ملكية المنشآت العامة إلى القطاع الخاص من شأنه أن يعزز فرص النمو ويقود إلى الاستقرار المالي والاقتصادي، وأن أي تدخل من قبل الدولة يشوه عمل آليات السوق، ويعيق تحقيقها للتوازن التلقائي، وأن الأزمة التي تعاني منها الدول النامية هي نتيجة لسياسة الاقتصاد الموجه التي اتبعتها، وهي تبرر عملية نقل الملكية من العام إلى الخاص بأنها تؤدي إلى ما يلي¹:

- تطوير وتوسيع السوق المالية،
- تقليد الأعباء المالية للدولة، بالتخلد من المنشآت العامة الخاسرة،
- الاستفادة من مشاركة رأس المال الأجنبي،
- تحسين كفاءة ومردودية الاستثمارات والموارد،
- تحسين الكفاءة الاقتصادية عامة باعتماد آليات السوق والمنافسة،
- توفير موارد لتخفيض الدين الخارجي والأعباء المترتبة عليه.

ثانياً- تحرير الأسعار:

تعطي برامج التكيف الهيكلي أهمية كبرى لمسألة تحرير الأسعار وإبعاد الدولة عن التدخل في آليات العرض والطلب، فتدخل الدولة -حسب المؤسسات المالية الدولية- في جهاز الأسعار يكبح من الحوافز اللازمة لزيادة الكفاءة الإنتاجية والتخصيص الأمثل للموارد وتوزيع الدخل.

ثالثاً- تحرير التجارة الخارجية:

تتبع الدول في مجال علاقاتها الاقتصادية الخارجية وفي التبادل التجاري مع الدول الأخرى سياسات معينة، يمكن أن تختلف بين دولة وأخرى تبعا لتوجهاتها الاقتصادية والسياسية، وكذلك تبعا للظروف الاقتصادية القائمة سواء على الصعيد الداخلي أو على مستوى الاقتصاد العالمي، وذلك بما يتفق مع مصالحها وما تراه مناسبا في بناء علاقاتها الخارجية وتحالفها... إلخ².

من مجالات الاقتصاد الدولي، التجارة الخارجية وهي عملية التبادل التجاري التي تتم بين الدولة ودول العالم الأخرى، وتشمل عملية التبادل هذه السلع المادية، الخدمات، النقود، الأيدي العاملة، والسياسات التجارية الدولية وهي تركز على أسباب وآثار سياسات التقييد والحماية وسياسات التكامل الاقتصادي بين الدول، والمالية الدولية وتعلق بتفسير أسباب التدفقات المالية والنقدية بين الدول وآثارها وتشمل الأمور المتعلقة بأسواق الصرف الأجنبي وميزان المدفوعات، إذ تحلل السياسات التجارية والمالية تحليلا اقتصاديا كليا³.

¹ محمد رياض الأبرش ونبيل مرزوق، مرجع سبق ذكره، ص ص 164-165.

² محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2010، ص 299.

³ نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص 09-10.

تجدر الإشارة إلى أن ثمة ارتباطاً وثيقاً بين السياسة التجارية الخارجية للدولة وسياساتها الاقتصادية الداخلية، كالسياسة النقدية والضريبية أو سياسة الاستثمارات العامة، لذلك فإن سياسة التجارة الخارجية تعتبر جزءاً مكوناً من السياسة الاقتصادية العامة للدولة، وثمة اتجاهين رئيسيين للسياسات التجارية الخارجية للدول هما سياسة حرية التجارة وسياسة الحماية¹.

ويقصد بتحرير التجارة الخارجية تكامل الاقتصاديات المتقدمة والنامية في سوق عالمية واحدة مفتوحة لكافة القوى الاقتصادية في العالم وخاضعة لمبدأ التنافس الحر².

وثمة مجموعة من الأهداف ذات الطابع الاقتصادي التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من سياستها التجارية، يمكن تلخيصها فيما يلي³:

- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية، كالتضخم والانكماش وسياسة الإغراق التي يمكن أن تتبعها دول أخرى وغير ذلك؛
- زيادة الموارد المالية للدولة، واستخدام هذه الموارد في تمويل النفقات العامة للدولة؛
- العمل على إصلاح العجز في ميزان المدفوعات وإعادةه إلى التوازن...

تحرير التجارة اكتسب أهمية كبيرة بعد انهيار النظام الاشتراكي الذي كان يتبع نظام التخطيط المركزي للاقتصاد، حيث أصبح تحرير التجارة توجهاً عالمياً، ويعني تخلي الدولة عن دورها في الاقتصاد وتركه لقوى السوق، بينما يقتصر دور الدولة على المراقبة فقط⁴.

في النهاية يمكن القول بأن برامج التثبيت والتعديل السابقة-حسب صندوق النقد والبنك الدوليين- تمكن من الانتقال إلى اقتصاد السوق، وتحسين الأداء الاقتصادي الكلي بزيادة معدلات النمو، التحكم في التضخم، التحكم في عجز الموازنة، تحقيق الاستقرار الخارجي، بما يسمح باستخدام الأدوات غير المباشرة.

المبحث الثالث: تجارب بعض الدول في إصلاح أدوات السياسة النقدية

يعتبر تطوير الأدوات النقدية غير المباشرة عملية صعبة ومعقدة وعادة ما تتطلب وقتاً طويلاً لإصلاحها وإتمامها، بالنظر إلى الشروط السابقة الذكر الواجب توفيرها، وإن كانت بعض البلدان قد نجحت في تحقيق التحول بسرعة، فإن تجارب بلدان أخرى توحى بأنه يمكن التعرض لصعوبات وتكاليف كبيرة، وأن عملية التحول يمكن أن تطول ما لم يتم الأخذ بنهج شامل لاستخدام الأدوات غير المباشرة، ولتفادي التعرض لتكاليف باهظة في

¹ محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص، ص 301، 302.

² عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 85.

³ محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص 300.

⁴ نداء محمد الصوص، مرجع سبق ذكره، ص 91.

مرحلة التحول ينبغي أن يكون التخطيط محكم والتنفيذ جيد، بالإضافة إلى الاستفادة من خبرات وتجارب البلدان الأخرى.

وسنحاول من خلال هذا المبحث عرض تجارب بعض الدول في التحول إلى استخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة، بحيث سنستعرض في المطلب الأول تجربة لعدد مختار من الدول الصناعية والدول المتحوّلة إلى اقتصاد السوق، وهذه في الدراسة التي قام بها Alexander & al., 1995، ثم تجربة دول إفريقيا جنوب الصحراء، من خلال الدراسة التي قام بها Mehran Hassanali & al., 1998 في المطلب الثاني، وفي المطلب الثالث سنتطرق للتجربة العراقية، بالإضافة للإشارة إلى إصلاح أدوات السياسة النقدية في كل من تونس ومصر.

المطلب الأول: دراسة (Alexander & al., 1995)¹ لعدد مختار من الدول الصناعية والدول المتحوّلة إلى اقتصاد السوق.

شملت هذه الدراسة مجموعتين من الدول؛ مجموعة الدول الصناعية، ومجموعة تشمل تسعة عشر بلدا من الدول المتحوّلة إلى اقتصاد السوق والدول النامية

أولاً- تجربة مجموعة من الدول الصناعية:

لفهم عملية التحول إلى الأدوات غير المباشرة، أجريت دراسة لتحليل تجارب عدد من الدول المختارة، وفيما يلي سنستعرض الدراسة التي قام بها Alexander & al., 1995، والتي ضمت خمسة بلدان صناعية، وقد تجاوزت هذه البلدان مرحلة التحول إلى اعتماد الوسائل غير المباشرة بشكل منسجم نسبيا بالرغم من بعض المصاعب التي واجهتها كل من فرنسا والمملكة المتحدة، وقد ساعدها في ذلك تطور نظمها وأسواقها المالية، وتوافرها على وضعية للاقتصاد الكلي ليست بعيدة عن التوازن، ووجود معدلات الفائدة - وإن كانت في أغلب الأحيان تخضع إلى الرقابة - قريبة من مستوى التوازن في السوق بشكل لا ينتج عنه تشوهات كبيرة.

1- نظرة عامة:

تخلت معظم البلدان الصناعية عن أدوات الرقابة المباشرة وبدأت تعتمد اعتمادا مطلقا على أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في الفترة من أوائل السبعينات وأواخر الثمانينات، وكان ذلك التحول جزء من عملية أوسع لإزالة القيود والتحرير والابتكار. وقد أزيلت ضوابط أسعار الفائدة والائتمان، وسمح بظهور أدوات ومؤسسات مالية جديدة، كما تم تحرير المعاملات المالية الدولية بصورة مطردة. ولم يكن الاعتماد الكامل على الأدوات غير

¹ Alexander William & al, The adoption of indirect instrument of monetary policy, Occasional paper No 126, IMF, Washington, 1995.

المباشرة رد فعل طبيعي للبنوك المركزية إزاء تلك التطورات فحسب، بل كان ضروريا أيضا على ضوء القصور المتزايد في عمل الأدوات المباشرة، عندما ازداد ترابط الأسواق المالية وازدادت فرص تحايل المتعاملين على تلك الضوابط.

تخلت كندا عن الضوابط النقدية المباشرة في عام 1967، وكذلك تتمتع الولايات المتحدة بسجل طويل في الاعتماد أساسا على الأدوات غير المباشرة، رغم استخدام بعض الضوابط الائتمانية المباشرة حتى عام 1980، وفي معظم بلدان أوروبا الغربية كان التحرك نحو الاعتماد الكامل على الأدوات غير المباشرة في إدارة السياسة النقدية تدريجيا، وقد خطت فرنسا والمملكة المتحدة خطوات هامة نحو استخدامها في أواخر الستينات وأوائل السبعينات، ومع ذلك بقيت لفترة من الوقت تميل إلى استخدام بعض أشكال الضوابط المباشرة. وازدادت بعد ذلك خطى التحول إلى استخدام الأدوات غير المباشرة بعد تزايد تكامل اقتصادات البلدان التي تشكل حاليا الاتحاد الأوروبي، وعلى الأخص نتيجة للضغوط الناجمة عن التحرير والتكامل المالي في النصف الثاني من الثمانينات. وقد أدى هذا التكامل أيضا إلى تقارب الأساليب المستخدمة في تنفيذ السياسة النقدية. وفي ألمانيا أصبحت عمليات السوق المفتوحة في أوائل الثمانينات هي الأداة الرئيسية المستخدمة في إدارة الاحتياطات على المدى القصير، مما أدى إلى تقليل الاعتماد على عمليات إعادة الخصم والحد الأدنى للاحتياطي القانوني. في حين اعتمدت كل من بلجيكا، الدنمارك، إيطاليا، هولندا وإسبانيا على الأدوات غير المباشرة للرقابة النقدية في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات، بالإضافة إلى فنلندا، النرويج والسويد. كما أن اتجاهها مماثلا كان يجري إلى ذلك الوقت في اليونان، أيرلندا والبرتغال، مع وجهة نحو التكامل النقدي في أوروبا.

ورغم أن اليابان لم تستخدم أبدا الحدود القصوى على الائتمان، فإنها استخدمت ضوابط مباشرة أخرى وأهمها ضوابط أسعار الفائدة. وقد كان تحولها إلى الأدوات غير المباشرة جزء من عملية تحرير أوسع نطاقا بدأت في النصف الثاني من السبعينات، وقاربت على الانتهاء مع بداية التسعينات. وفقد بدأ اليابان تحرير أسعار الفائدة على الودائع في النصف الثاني من السبعينات واستمر تحريرها باطراد. في حين فإن نيوزيلندا على عكس ما سبق قوله، اتجهت نحو تجربة "بيغ بانغ" الناجحة ما بين 1985 - 1986.

2- الصعوبات:

يمكن تفسير التحول السلس نسبيا إلى الأدوات غير المباشرة في معظم البلدان الصناعية إلى حد كبير بحقيقة أن:

أ- الأسواق النقدية والمالية كانت متطورة إلى حد كبير عندما ازداد اعتماد البنوك المركزية على الأدوات غير المباشرة؛

ب- وضع الاقتصاد الكلي عموما لم يكن بعيدا عن التوازن؛

ج- أسعار الفائدة - وإن كانت غالباً محكومة- كانت عادة قريبة من مستويات توازن السوق ولم تسبب تشوهات كبيرة.

ورغم هذه الأوضاع المواتية نسبياً، فقد عانت كل من فرنسا والمملكة المتحدة من نكسات في أول محاولات لهما لتحرير النظام المالي واعتماد الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، وقد حرر قانون المنافسة وضوابط الائتمان لسنة 1971 في المملكة المتحدة أسعار الفائدة وألغى ضوابط الائتمان، وسمح للبنوك التجارية وجمعيات البناء بالتنافس في أسواق بعضهما البعض. لذلك كان على السياسة النقدية أن تعتمد اعتماداً كلياً على الآليات غير المباشرة. ولكن تصادف استخدام تلك الأدوات مع حدوث تدهور كبير في الوضع المالي مما أضعف قدرة بنك إنجلترا على احتواء نمو الائتمان. وفي نوفمبر 1973 بدأ تطبيق النظام التكميلي للودائع الخاصة (المعروف باسم كورست) الذي فرض متطلبات حدية مرتفعة على المؤسسات المالية. بموجب هذا النظام أصبح لزاماً على البنوك إيداع ودائع جديدة لدى بنك إنجلترا ينسب جزائية متزايدة عندما تزيد خصومها المؤهلة عن مستويات أساسية محددة. وقد ألغى هذا النظام في فبراير 1975 ثم أعيد استخدامه في الفترتين (1976-1977) و(1978-1980). ولكن إلغاء ضوابط الصرف في 1979 وفر مجالاً إضافياً للوساطة السالبة من القطاع المصرفي المحلي. ونتيجة لذلك، ومع تزايد الإيداعات في المؤسسات بالخارج اعتبر نظام الكورست غير فعال وألغى نهائياً بعد وقت قصير.

وفي فرنسا، كان هدف محاولة التحرير في الفترة (1967-1969) أن تصبح إدارة أسعار الفائدة هي أداة السياسة الرئيسية للبنك المركزي. ولكن حدث عدم اتساق في استخدام الأدوات النقدية، وعانت السياسة النقدية من عدم وجود أهداف جيدة التعريف. ولتسهيل الإدارة النقدية المحلية في أوقات تركيز سياسة أسعار الفائدة على القطاع الخارجي، اتجه بنك فرنسا إلى استخدام الاحتياطي القانوني بمرونة، ولكن إمكانية الاستفادة غير المحدودة من تسهيلات إعادة الخصم جعلت الزيادات في متطلبات الاحتياطي غير فعالة إلى حد كبير وذلك لأنها كانت توازن تلقائياً بإعادة تمويل إضافية مع البنك المركزي، وقد أثرت متطلبات الاحتياطي عن الخصوم على جزء صغير فقط من القطاع المالي لأن عدة بنوك كبيرة كانت تمول من خلال ميزانية الحكومة.

كذلك أدى تجزؤ النظام المالي الفرنسي وعدم تجانسه إلى تقييد بالغ لقدرة البنك المركزي على إدارة سياسة أسعار الفائدة، وبالتالي إعاقه نقل آثار حوافز السياسة النقدية. كذلك فإن مديونية القطاع المالي الدائمة للبنك المركزي والتوزيع غير المتساوي لهذا الدين جعل السلطات غير مستعدة لتحديد سعر الخصم عند مستوى جزائي.

ولم تستخدم البنوك الكبيرة أبداً حدودها القصوى لإعادة التمويل بالكامل وتوازن أسعار قروضها مع سعر الخصم. وعلى العكس من ذلك كانت البنوك الأخرى التي تعاني من نقص دائم في السيولة تقبل الأسعار لعدم قدرتها على تحديدها أو تغييرها، كما أنها كانت تصل عادة إلى الحدود القصوى لإعادة التمويل مع البنك المركزي

وتقتض من السوق المصرفية. لذلك فإن ارتفاع سعر الفائدة في سوق النقد جعل العديد من هذه البنوك لا تحقق أرباحا. وهذا الضعف كان الشاغل الأساسي لبنك فرنسا وأعاق الإدارة الفعالة لأسعار الفائدة. لذلك نجد أن السلطات كانت تعود إلى استخدام الضوابط النقدية المباشرة وتشديد ضوابط الصرف في أوقات الصراع بين الأهداف الداخلية والأهداف الخارجية. وهكذا استمرت محاولة التحرير الأولى في فرنسا لفترة أقل من سنتين. وقد أعاد بنك فرنسا فرض الحدود الائتمانية القصوى لكل بنك في 1969 والتي ألغيت في 1985 فقط.

توضح هذه التجارب أهمية تجنب الصراعات بين وضع النظام المالي وأهداف السياسة النقدية، كما توضح في حالة فرنسا بالذات أهمية وجود سوق نقد أو سوق مصرفية تعمل بصورة جيدة وتستطيع أن تنقل بسرعة آثار التغيرات في الأدوات إلى جميع أنحاء القطاع المصرفي، وتوضح تجربة البلدين أيضا الحاجة إلى وجود مؤسسات مالية سليمة وتنافسية، وتؤكد أهمية استخدام مزيج الأدوات الملائم، وإدخال الأدوات غير المباشرة وتحرير القطاع المالي بطريقة شاملة. وتشير تجربة المملكة المتحدة أيضا إلى الأثر المحفز لفتح حساب رأس المال، لأن فتح هذا الحساب أضعف فاعلية الأدوات المباشرة بحيث لم يكن هناك بديل للأساليب غير المباشرة للرقابة النقدية.

ثانيا- تجربة عدد من البلدان النامية التي تمر بمرحلة التحول الاقتصادي:

شملت الدراسة السابقة مجموعة من تسعة عشر بلدا من الدول المتحولة إلى اقتصاد السوق والدول النامية، وفي هذه الدراسة تم اختيار خمسة بلدان كحد أقصى من كل منطقة، حيث تضم العينة خمسة بلدان من أمريكا اللاتينية والكاربيبي (الأرجنتين، الشيلي، جامايكا، المكسيك، فنزويلا)، وبلدين من أوروبا (بولونيا، المجر)، وخمسة بلدان من آسيا (إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سريلانكا، تايلندا)، وأربعة بلدان من إفريقيا (بوروندي، غامبيا، غانا، كينيا)، وثلاثة بلدان من الشرق الأوسط (مصر، إسرائيل، تونس).

واجهت البلدان المكونة للعينة مصاعب كثيرة ومجموعة متنوعة من المشاكل أثناء تحولها إلى استخدام الأدوات غير المباشرة وذلك أساسا راجع لافتقادها للإطار المؤسسي والتنظيمي والاقتصادي المناسب في كثير من الأحوال. ويتطلب المرور إلى استعمال الوسائل غير المباشرة القيام بمجموعة من الإجراءات الإصلاحية التي تسبق أو ترافق عملية الانتقال (ويتعلق الأمر هنا بمتطلبات الانتقال التي تطرقنا إليها في المبحثين السابقين).

1- الظروف الأولية لبلدان العينة:

والجدول الموالي يبين الظروف - الأوضاع الأولية- التي كانت سائدة في هذه الدول عند الشروع في عملية الانتقال.

الجدول رقم (01): الظروف الأولية لبلدان العينة

النسبة المئوية من إجمالي العينة (%)	الظروف السائدة

الظروف المؤسسية الأولية	
89	برنامج يدعمه صندوق النقد الدولي
63	ملكية عامة للقطاع البنكي أكثر من 50 %
32	إشراف فعال
11	بنك مركزي مستقل
63	تحقيق أهداف السياسة النقدية
95	وجود ضوابط رأسمالية
الظروف الاقتصادية الكلية الأولية	
47	المعدل السنوي للتضخم أكبر من 20 %
53	معدل فائدة حقيقية سالبة
58	نسبة العجز المالي إلى إجمالي الناتج المحلي أكبر من 5 %
79	فائض السيولة

Source: Alexander William & al, *Op. Cit*, P 20.

يبين الجدول وجود أوضاع مؤسسية واقتصادية أولية متشابهة في معظم للدول المكونة للعيينة، حيث نلاحظ أنه كانت من إحدى السمات في 63 في المئة من العينة وجود نظام مصرفي مملوك (أكثر من 50 %) وضعف السوق النقدية وعدم مرونتها للقطاع العام في حين أن متطلبات الانتقال تعتمد على سلامة الجهاز المصرفي وصحته وقدرته التنافسية، إضافة إلى أن الكثير من البنوك المركزية كانت معرضة للضغوط لتلبية احتياجات الحكومة المالية وهذا بسبب انخفاض مستوى استقلالية البنك المركزي، ومن خلال الجدول تظهر هذه الميزة في أنه لا يوجد بنك مركزي مستقل إلا في 11 % من الدول، ومن السمات المشتركة الأخرى نقـ □ الإشراف أو الرقابة البنكية الفعالة سوى في 32 % من العينة، وبسبب وجود ضوابط ورقابة على حركات رأس المال وذلك لدى أغلبية العينة 95 % وبالتالي بلوغ أهداف السياسة النقدية لأكثر من نصف العينة وهو ما نسبته 63 %. وعلى الرغم من وجود حوافز إلا أن هذه النسب تشير إلى ضعف الإطار العام المؤسسي والتنظيمي الذي يعيق عمل السياسة النقدية في الانتقال إلى استعمال الوسائل غير المباشرة.

كما وتشير الظروف المتعلقة بالاقتصاد الكلي إلى وجود اختلالات في حوالي نصف بلدان العينة، أي أن حوالي نصف بلدان العينة كانت لها نفس السمات في بداية عملية الإصلاح، شهد على ذلك معدل التضخم المرتفع الذي فاق 20 % ل 47 % من بلدان العينة، ووجود معدلات فائدة حقيقية سلبية في 53 %، إلى جانب عجز كبير في ميزانية الدولة يزيد عن 5 % وذلك ل 58 % من الدول، إضافة إلى وجود فائض سيولة في 79 % من بلدان العينة ويعتبر وجوده في هذا الوقت (بداية عملية الإصلاح) تحديا بحد ذاته بالنسبة لهذه الدول

ذلك لعدم استخدام الأدوات غير المباشرة المعتمدة على السوق في وقت مبكر لاستيعاب الكميات الكبيرة من فائض السيولة، وهذا ما يدل على ضعف إطار الاقتصاد الكلي وتشابه الظروف لدى أغلبية بلدان العينة عند الشروع في عملية الانتقال، وهذا من شأنه أن يعيق فترة الانتقال أو يطيلها، وهو ما يدعو إلى برنامج إصلاح اقتصادي شامل ومشدد، يكون نجاح استخدام الأدوات غير المباشرة جزء منه.

2- جدول فترات الانتقال:

كما قدمت نفس الدراسة (Alexander & al., 1995) بتحديد الفترة الزمنية التي استغرقتها دول العينة للانتقال إلى استعمال الوسائل غير المباشرة، والجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول رقم (02): فترات الانتقال إلى استعمال الأدوات غير المباشرة لبلدان العينة

عدد السنوات المستغرقة للانتقال	عدد الدول	النسبة المئوية من إجمالي العينة (%)
سنة واحدة	03	16
سنتان	05	26
ثلاث سنوات	02	11
أربع سنوات	02	11
خمس سنوات	07	37

المصدر: الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 173.

من خلال الجدول يمكن ملاحظة أن هناك تباين في فترات الانتقال وأن أكثر من نصف بلدان العينة استغرقت ثلاث سنوات وأكثر، كما نجد أن 26 % من هذه الدول استغرقت سنتين وهي نتيجة إيجابية نسبياً، مقابل 37 % استغرقت خمس سنوات لكي تتمكن من المرور إلى استخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية وهي نسبة كبيرة نسبياً.

3- تنفيذ تجربة الانتقال جدول العناصر الرئيسية للانتقال:

تتضح مميزات - سمات الانتقال في بلدان العينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): مميزات الانتقال في بلدان العينة

السمة	النسبة المئوية من إجمالي العينة (%)
- تحول تدريجي	58
- ارتداد عن الإصلاحات النقدية	47
- ضبط أوضاع المالية العامة	68

53	- نظام سعر الصرف الثابت
58	- إلغاء القيود الرأسمالية

Source: Othman Issing, The monetary policy of the eurosystm, Finance and devolopment, 1999, P18.

تميزت عملية الإصلاح بظهور اختلافات كبيرة وذلك من خلال التدابير المتخذة خلال هذه العملية، وأيضاً بالنسبة لمعدل سرعة الإصلاحات، كذلك لم تكن التجربة في جميع الحالات سلسة، فقد ارتدت الإصلاحات ارتداداً مؤقتاً في حوالي نصف بلدان العينة. كذلك اختلفت سرعة التحول إلى استخدام الأدوات غير المباشرة المتكزة على السوق اختلافاً كبير في الدول المحولة، حيث نجد اعتماد كل من الأرجنتين والشيلي وإسرائيل الأدوات غير المباشرة خلال سنة، بينما تبنت البلدان الأخرى أسلوباً أكثر تدرجاً وامتدت الفترة في بلدان عديدة إلى ثلاث سنوات أو أكثر لإتمام التحول إلى استخدام تلك الأدوات. وقد وصلت البلدان الأخيرة استخدام الأدوات المباشرة بعد بدء استخدام الأدوات غير المباشرة بما في ذلك ضوابط الائتمان وأسعار الفائدة والائتمان الموجه وائتمان البنك المركزي المدعوم، وكان هذا الأسلوب مشابهاً للأسلوب الذي اتبعته بلدان صناعية عديدة خلال فترة انتقالها. وقد سعت بعض البنوك المركزية إلى استكمال الأدوات غير المباشرة بالأدوات المباشرة مثل الإقناع الأدبي، مثل ما حدث في كل من أندونيسيا وماليزيا وتايلندا وفنزويلا. وقد عكست المكسيك وجهة سياستها لفترة طويلة خلال مرحلة التحول -وقت أزمة الدين- ولم تبدأ في الاعتماد في الاعتماد الكامل على الأدوات النقدية غير المباشرة إلا بعد ست سنوات من اعتمادها (استحداثها)¹.

كانت إصلاحات السياسة النقدية في جميع بلدان العينة جزءاً من مجموعة أوسع نطاقاً للإصلاحات المالية، بما في ذلك التحسينات في الإشراف المصرفي، إعادة تنظيم الجهاز المصرفي بالإضافة لمراجعة الإطار القانوني. علاوة على ذلك بذل حوالي 80% من بلدان العينة جهوداً لاحتواء الاختلالات المالية المفرطة.

وقد قامت البنوك المركزية في جميع بلدان العينة بتحسين الرقابة على التوسع الائتماني، وفي معظم الحالات كان عليها استيعاب الاحتياطات الزائدة، حيث أنه على سبيل المثال مصرف إندونيسيا قام بتضييق شديد لنطاق ما يقدمه من إعادة الخصم وهذا كخطوة أولى في إصلاحاته المالية في 1973، وقد فرضت جميع البلدان باستثناء إندونيسيا قيوداً على التمويل الحكومي من البنك المركزي (تجدر الإشارة في هذا المجال أن الحكومة الإندونيسية لم تقترض من البنك المركزي حتى قبل عملية التحول)، كذلك اضطرت معظم البلدان إلى إلغاء أو تضييق إمكانية التعامل مع التسهيلات الائتمانية التي وسعت من عملية اقتراض المصرف من المصارف المركزية بصورة تلقائية.

¹ عبد الحق سنحاج، مرجع سبق ذكره، ص ص 31-32.

وبالنسبة لأسعار الفائدة فقد حررت معظمها في وقت مبكر (أوائل) من مرحلة الانتقال لتوفير مجال ملائم للأدوات المرتكزة قوى السوق، وبالرغم من ذلك فإن 35 % فقط من بلدان العينة قامت بإلغاء السقوف الائتمانية لكل بنك في بداية عملية التحرير، في حين تخلت بقية البلدان عنها في مرحلة لاحقة من العملية، وذلك بعد أن اكتسبت خبرة في استخدام الأدوات غير المباشرة.

وقد تطلبت عملية الانتقال إلى استخدام الأدوات غير المباشرة اتخاذ تدابير مساندة اختلفت حسب وضع كل بلد، فعلى سبيل المثال تعطل الانتقال إلى استخدام الأدوات غير المباشرة في بولندا بسبب الاعتماد على نظام المدفوعات البطيء والمعتمد على البيانات المدونة على الورق بدلا من الكمبيوتر، وهو نظام يصلح للاقتصاديات المخططة مركزيا وقد كان على السلطات البولندية تحديثه، فعند قيام السلطات البولندية بتحديث أدواتها النقدية اضطرت إلى مراعاة عملية تحديث نظام المدفوعات التي كانت تجري في ذلك الوقت.

وقد كان من الضروري القيام بإصلاحات أخرى حيث بدأت كل من مصر وغانا وإسرائيل والمكسيك وتايلندا بإعادة هيكلة البنوك التجارية التي اشتملت حواظ قروضها على عدد كبير من القروض المشكوك في تحصيلها (تراكم حواظ الدين المعدومة العائد)، ولتجنب المخاطرة قامت معظم بلدان العينة بتقوية الإشراف والقواعد التنظيمية المصرفية، بالإضافة إلى اعتبار المنافسة محور إصلاح في معظم بلدان العينة، لذلك كان العمل على إزالة المعوقات أمام الوافدين الجدد إلى السوق وإزالة التنظيمات التي تقيد المنافسة من العوامل الرئيسية للإصلاحات، وعليه ظهرت العلاقة القوية ما بين المنافسة المصرفية وتحقيق الانتقال إلى الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، وقد اضطرت بعض البلدان مثل بلدان أوروبا الوسطى والشرقية إلى بذل جهود خاصة لجمع وتحليل المعلومات الاقتصادية من شأنها إلقاء الضوء على العلاقات النقدية والاقتصادية الرئيسية، لأن معرفتها واجبة لنجاح استخدام الأدوات النقدية غير المباشرة.

ويؤكد الانتقال إلى استخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية الحاجة القوية لإتباع أسلوب شامل للإصلاح لا سيما في حالة البلدان المتحولة إلى اقتصاد السوق، ذلك أن استخدام تلك الأدوات من الصعب جدا أن يتحقق إلا بعد أن يحل النظام البنكي المزدوج محل نظام البنك الواحد بطريقة تفصل بوضوح النقود عن النقد الاحتياطي وتمنح للسلطات النقدية الاستقلالية الكاملة لإدارة البنوك والاحتياطيات، وقد اقتضى هذا التحول إتباع نهج شامل لتقوية عدد كبير من وظائف البنك المركزي والأطر المالية في آن واحد، بحيث لا يؤدي القصور في أحد المجالات إلى إعاقة التقدم في مجال آخر¹.

مع الإشارة إلى أن الصعوبات التي واجهتها تلك البلدان في إرساء وتعيين العلاقة بين النقد الاحتياطي والمجملات النقدية، كثيرا ما استلزم انتهاج استراتيجيات حريصة للانتقال إلى استخدام الأدوات غير المباشرة، هذه

¹ المرجع السابق، ص33.

الاستراتيجيات التي عادة ما تنطوي على الاحتفاظ المؤقت بالسقوف الائتمانية أثناء إرساء العمل بالأدوات غير المباشرة وتحسين وظائف رئيسية أخرى مثل نظام المدفوعات، وعليه لا بد أن يكون نطاق الإصلاحات واسعا. وقد شهدت عملية الإصلاح في كثير من الأحيان فترات ارتداد مؤقتة، وتعتبر كل من الأرجنتين وبوروندي والشيلي وجامايكا والفلبين وفنزويلا مثالا على ذلك، فقد واجهت جميع هذه البلدان - ما عدا بوروندي وجامايكا- أزمة مالية خطيرة استوجبت إعادة فرض ضوابط مؤقتة على أسعار الفائدة لتخفيف عبء أسعار الفائدة الحقيقية المرتفعة عن المقترضين والبنوك، وكان الارتداد عن الإصلاح في بوروندي وجامايكا رد فعل مباشر للاختلالات المالية المفرطة التي ترددت السلطات في تمويلها بأسعار فائدة السوق.

وعليه فإنه من العوامل الأساسية للارتداد عن الإصلاح المالي عدم كفاءة الإشراف المصرفي والعجز عن مواصلة سياسة اقتصادية كلية ملائمة، إذ أن تحقيق الانتقال الناجح لاستخدام الأدوات غير المباشرة لا يتوقف على اختيار نظام سعر الصرف وإنما هذا الاختيار قد يؤثر على السرعة المرغوبة للانتقال وذلك لأن أغلب نظم أسعار الصرف الثابتة تستلزم عادة مرونة لأسعار الفائدة، ولا يستلزم الانتقال إلى استخدام الأدوات غير المباشرة إزالة القيود على رأس المال، ومن الأفضل تحرير حساب رأس المال تدريجيا إذا توفرت الأدوات اللازمة لدى السلطات لإدارة تلك التدفقات. ولتحرير حساب رأس المال تأثير على سوق المال، فمن ناحية يشجع ويحفز التدفقات الرأسمالية الوافدة إلى البلاد، تلك التدفقات التي تسهم في تطوير أسواق النقد ورأس المال عن طريق تعزيز المنافسة مثلا، من البنوك الأجنبية والمؤسسات المالية الأخرى. مثل ما حدث في إندونيسيا والمكسيك.

4- أثر الانتقال على كل من القطاع المالي:

يوضح الجدول الموالي وضعية الأدوات غير المباشرة في نهاية مرحلة الانتقال، حيث بدأت جميع بلدان العينة (19 بلد) بعمليات على غرار عمليات السوق المفتوحة في السوق الأولية، وذلك لعدم توفر أسواق ثانوية متطورة للأوراق الحكومية، وتجدد الإشارة إلى أنه خلال فترة الانتقال قامت بلدان العينة بتجربة مختلف أنواع الأدوات المالية مع تنوع آجال الاستحقاق، وبمزادات مختلفة من حيث عدد مرات عقدها.

الجدول رقم (04): استخدام الأدوات في البلدان المختارة في نهاية فترة الانتقال

النسبة المئوية من إجمالي العينة (%)	استخدام الأدوات
--	-----------------

عمليات السوق المفتوحة	
	السوق
50	الأسواق الأولية
30	أسواق أولية في أغلبها
20	الأسواق الثانوية في أغلبها
	الأداة
53	أذونات الخزانة فقط
16	أذونات البنك المركزي
31	كليهما
63	أجل الاستحقاق
58	1- 3 شهور
61	3- 6 أشهر
74	أكثر من 6 أشهر
26	مزادات أسبوعية
63	سعر موحد
	سعر متعدد
	الاحتفاظ بالحق في حرية تعديل نتيجة المزاد
	نسبة الاحتياطي
58	أقل من 15 %
32	تتلقى التعويض
	تسهيلات إعادة الخصم
90	تقييد الاستخدام (استخدام محدود)
79	

Source: Alexander William & al., OP. Cit, P 22.

توضح تجربة معظم بلدان العينة أن هوامش فوائد البنوك ازدادت في البداية خلال التحول من الأدوات المباشرة إلى الأدوات غير المباشرة، ثم ضاقت كثيرا في فترة ما بعد التحول، مما يعني تزايد كفاءة الخدمات في القطاع المالي. ويفيد تحليل حصص سوق الودائع بحدوث زيادة كبيرة في تعبئة الودائع بواسطة القطاع البنكي بالقياس إلى الوسطاء الماليين غير المصرفيين في جميع البلدان، وتوضح الحصص سوق القروض اتجاهات مماثلة، ازدادت أيضا نسب القروض إلى الودائع في معظم بلدان العينة، وهذا يعني تزايد الوساطة المالية نتيجة لإلغاء الحدود القصوى للائتمان، وتوضح البيانات المتاحة عن بعض بلدان العينة أن هذا الاتجاه كان مصحوبا بمبوط الاحتياطات الفائضة، وهذا يتناسب أيضا مع تحسن عمل نظام المدفوعات. وقد ازدادت حصة القطاع الخاص من الائتمان الكلي في معظم البلدان، وأخيرا وبعد إجراء التحول كانت بلدان العينة قد تحركت نحو أسعار الإقراض الإيجابية أو

حافظت على تلك الأسعار، وهذا يعني تزايد كفاءة تخصيص الائتمان بعد إزالة الضوابط، وبالنسبة لجميع بلدان العينة ماعدا جامايكا ازداد تقلب المضاعف بدرجة كبيرة مقارنة بالفترات السابقة على فترة الانتقال وخلالها، مما يعني إمكانية فقدان الرقابة النقدية.

المطلب الثاني: تجربة دول إفريقيا جنوب الصحراء

في دراسة (Mehran Hassanali & al.,1998)¹ صنفت بلدان العينة في الجدول الموالي إلى ثلاث مجموعات حسب مرحلة تطور أدوات سياستها النقدية وأسواق الأوراق الحكومية .

الجدول رقم(05): تصنيف الدول إلى مجموعات

المجموعة الأولى	المجموعة الثانية	المجموعة الثالثة
أنجولا	بوتسوانا	كينيا
إثيوبيا	البنك المركزي لبلدان غرب إفريقيا	جنوب افريقيا
ليستو	بنك بلدان إفريقيا الوسطى	
الموزمبيق	غانا	
ناميبيا	مدغشقر	
رواندا	ملاوي	
	موريشيوس	
	سوازيلاند	
	تنزانيا	
	أوغندا	
	زامبيا	
	زمبابوي	

Source : Mehran Hassanali & al, Financial Sector development in Sub-Saharan African countries, Occasional paper No 169, IMF, Washington, 1998, P 16.

حققت بلدان إفريقيا جنوب الصحراء بعض التقدم في تطوير أدوات سياساتها النقدية وأسواقها المالية، وقد حررت معظم البلدان التي شملتها الدراسة أسعار الفائدة، وتقوم بالتحول من الأدوات المباشرة إلى الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية.

أولاً- السمات الرئيسية لدول المجموعة الأولى:

تواصل بلدان المجموعة الأولى الاعتماد بالدرجة الأولى على الأدوات المباشرة للسياسة النقدية، إما ضوابط الائتمان أو أسعار الفائدة أو كليهما، والأسواق المالية في هذه البلدان صغيرة وغير متطورة ولا يوجد بها عموماً

¹ Mehran Hassanali & al, Financial Sector development in Sub-Saharan African countries, Occasional paper No 169, IMF, Washington, 1998.

أسواق أولية أو ثانوية نشطة للأوراق الحكومية، كما أن أسعار الفائدة الخاضعة للتنظيم سالبة بالقيمة الحقيقية في أغلب الحالات.

وتتمثل التحديات الأساسية التي تواجه بلدان المجموعة الأولى في خصخصة البنوك التجارية، والتحرير الكامل لأسعار الفائدة، وإنشاء سوق أولية لأذونات الخزانة التي تجري بها عمليات من نوع عمليات السوق المفتوحة، ويتمثل التحدي العام في تحرير الأسواق من الضوابط، وتحتاج البنوك المركزية في هذا الخصوص إلى مزايدات سوقية لإصدار أذون الحكومة ولتخصيص □ ائتمانات إعادة التمويل للبنوك، وعلاوة على ذلك يجب على البنوك المركزية في تلك البلدان أن تنمي تدريجياً قدرتها على جمع ورصد وتحليل المعلومات الهامة والتنبؤ بها، بما في ذلك على وجه الخصوص الاحتياطات والائتمان والنقود بمعناها الواسع، وتحتاج البنوك المركزية خلال عملية التحرير إلى تنمية قدرتها على تنظيم البنوك والإشراف عليها.

ومن بين بلدان هذه المجموعة، قامت الموزمبيق بتحرير أسعار الفائدة وهي خطوة هامة في التحول إلى استخدام الأدوات غير المباشرة، وخفضت الاحتياطات القانونية من 25 % في أوائل 1996 إلى 15 % وإلى 12 % في 1997. وذلك يساعد على تضيق الهامش بين أسعار الإيداع وأسعار الإقراض المصرفي. ولاستيعاب السيولة الناتجة عن تخفيض الاحتياطات القانونية بدأت السلطات في إصدار أذونات للخزانة وأذون للبنك المركزي، ومع ذلك فإن السوق الأولية بما في ذلك المزايدات بشكل خاص تحتاج إلى تنمية، ورغم قيام بنك الموزمبيق بتطوير استخدام أدواته غير المباشرة فإنه مازال يستخدم الحدود القصوى الائتمانية لكل بنك.

وعلى العكس من ذلك، استخدمت أثيوبيا مزايدات أذون الخزانة، ولكن مازال البنك التجاري المملوك للحكومة يسيطر على القطاع المالي، ويستوعب حوالي 80 % من مجموع أصول القطاع المصرفي، وهذا الوضع شبه الاحتكاري للبنك يحول دون المنافسة ويعطل الأنشطة في السوق المصرفية، ويعوق في نهاية الأمر الاستخدام الكامل للأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية.

ثانياً- السمات الرئيسية لدول المجموعة الثانية:

حققت بلدان المجموعة الثانية تقدماً جيداً في تطوير الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، كما يوجد بها بعض النشاط المحدود في السوق الثانوية في أوراق الحكومة، وقد حررت هذه البلدان الأسواق المالية، كما أن أسعار الفائدة حرة من الضوابط وتوجد أسواق للأوراق المالية في بعض بلدان هذه المجموعة، وهذه المجموعة متنوعة للغاية وتشمل على أعضاء في كل من الاتحاد الاقتصادي والنقدي لبلدان غرب إفريقيا واللجنة الاقتصادية والنقدية لإفريقيا الوسطى.

وتركز بلدان المجموعة الثانية عموماً بصورة متزايدة على الأدوات غير المباشرة، ومنها استخدام عمليات على غرار عمليات السوق المفتوحة، ولكنها لم تطور بوجه عام بعد الأسواق الثانوية الكاملة الاختصاصات أو عمليات السوق المفتوحة الكاملة التي تنطوي على شراء وبيع أوراق الحكومة أو البنك المركزي كوسيلة للسيطرة الوثيقة على

الاحتياطات المصرفية، وتقوم هذه البلدان بتطوير عمليات إعادة الشراء من أجل الإدارة النقدية القصيرة الأجل، كما أنها بصدد تطوير نظم تنظيم النشاط في السوق الثانوية وتوفير الدعم الأساسي للسوق الأولية. وتبحث معظم البلدان إنشاء نظام للمتعامل الأساسي حيث يدعي عدد من أنشط المتعاملين ليصبحوا متعاملين أساسيين يتحملون مسؤوليات ويتمتعون بامتيازات خاصة. ومن المسؤوليات الرئيسية للمتعاملين الأساسيين خلق سوق لأوراق الحكومة أو البنك المركزي والمشاركة بانتظام في مزادات هذه الأوراق في السوق الأولية.

وتمر معظم بلدان المجموعة الثانية بمرحلة انتقال من نظام ورقي لأوراق الحكومة أو البنك المركزي إلى نظام الكتروني للقيود الدفترية، وقد تم التحول بالفعل إلى نظام القيد الدفترية في بلدان أخرى (ملاوي وزامبيا). ومن مزايا نظام القيد الدفترية تبسيط التعامل وتعجيله بدرجة كبيرة وتسهيل أنشطة السوق الثانوية. وفي هذا الصدد من الضروري إدخال تحسينات على نظم المدفوعات حتى تتم المخالصات والتسويات بسرعة وموثوقية.

وتمثل تجارب غانا وتنزانيا وأوغندا وزمبابوي تجارب البلدان التي قطعت شوطا طويلا في التحول إلى استخدام الأدوات غير المباشرة من بين بلدان المجموعة الثانية. وكان الانتقال في غانا إلى النظام غير المباشر للرقابة النقدية تدريجيا، وكخطوة أولى في 1989 أعيدت هيكلة النظام المصرفي مع تقوية الإشراف المصرفي، وقد حررت أسعار الفائدة تدريجيا وأزيلت ضوابط الائتمان وأجريت عمليات من نوع عمليات السوق المفتوحة، وأنشئت سوق الأوراق المالية، وتم تداول الأدوات أو الأوراق المالية لسوق النقد من خلال مزادات أسبوعية في بنك غانا، وهذه المزادات مفتوحة للبنوك وبيوت الخضم ولبعض شركات السمسرة المختارة، ومع ذلك مازالت السوق الثانوية لأوراق الحكومة وبنك غانا ضيقة للغاية، وقد بدلت بعض الجهود لتنمية عمليات إعادة الشراء، بما في ذلك صياغة اتفاقية نموذجية لإعادة الشراء، ولكن بنك غانا لم يستخدمها إلى ذلك الوقت.

ومن العوامل التي أسهمت في انعدام النشاط في السوق الثانوية بغانا الارتفاع النسبي لمتطلبات الأصول السائلة (35 % من الودائع) الذي يخلق سوقا "أسيرة" للأوراق الحكومية. ولكن مع الارتفاع النسبي لأسعار الفائدة الحقيقية في الوقت الحالي، فإن شرط الأصول السائلة ربما لم يعد مطلوبا لحث البنوك على حيازة أوراق الحكومة.

تم مؤخرا وضع نظام المتعامل الأساسي، ولكن المتعاملين الأساسيين غير ملزمين رسميا بخلق سوق للأوراق المالية وهو أمر لازم لخلق سوق ثانوية، وعلاوة على ذلك فإن هؤلاء المتعاملين الأساسيين يتقاضون إعانة عن بيع أذون الخزانة للجمهور، وهذا لا يشكل سمة معتادة لنظام جيد للمتعامل الأساسي، وقد أحرز بنك غانا تقدما كبيرا في إنشاء نظام للقيود الدفترية خاص بأذون الخزانة.

وقد حققت غانا عددا كبيرا من الشروط الأساسية اللازمة لعمل سوق نقد نشطة وفعالة، ومع ذلك لازالت أسواق النقد متخلفة. وتميل أسعار الفائدة على أدوات الحكومة والبنك المركزي المطروحة في المزادات إلى

الثبات لفترات طويلة وبالتالي لا توفر معلومات مفيدة كثيرة عن أوضاع السوق. ونظرا لعدم وجود أسواق ثانوية نشطة، يسيطر بنك غانا على القاعدة النقدية بالدرجة الأولى من خلال تعديل المقدار الصافي لأذون الخزانة والبنك المركزي التي تصدر كل أسبوع.

حققت تنزانيا منذ أوائل التسعينات تقدما جيدا في تحرير أسعار الفائدة والتحول من الأدوات المباشرة إلى الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، وقد حررت أسعار الفائدة بشكل كامل، ويستخدم بنك تنزانيا عددا من الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية. وبصورة خاصة يجري البنك مزادات دورية لأذون الخزانة (182- 364 يوما) كما يجري مزادات لأوراقه من حين لآخر، وتبلغ نسبة الاحتياطي القانوني 10 % من الودائع بما في ذلك الودائع بالنقد الأجنبي، كما تبلغ نسبة الأصول السائلة 20 % من الودائع. ولم تتطور حتى الآن السوق الثانوية لأوراق الحكومة، مما يحد بشدة من عمليات السوق المفتوحة، ونوت تنزانيا اعتماد نظام القيد الدفترية لأوراق الحكومة ووضع نظام للمتعامل الأساسي أو نهج آخر لتنظيم السوق الثانوية.

وفي أوغندا، ظل بنك أوغندا يدير مستوى وهيكل أسعار الفائدة حتى 1992. وكانت أسعار الفائدة الحقيقية سالبة طوال الجزء الأكبر من الثمانينات، ولكن تم تحرير أسعار الفائدة في 1992 وبدأت السلطات في التحول من الأدوات المباشرة إلى الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية. ومنذ أبريل 1992 اعتمد بنك أوغندا على أذون الخزانة كأداة للسياسة بعقد مزادات أسبوعية، ويقوم البنك بالإعلان بانتظام عن المزادات ونتائجها، كما يعلن عن سعر الخصم والسعر المصرفي والمتوسط المرجح لسعر الإقراض في سوق النقد المصرفية البالغة الضيق، وقد قام البنك مؤخرا بتعديل متطلبات الاحتياطي القانوني للسماح بمتوسط مناسب خلال فترة ثبات القيمة ومدتها أسبوعين لتمكين البنوك من تحسين إدارة السيولة. ويتوفر أيضا تسهيل لإعادة الخصم، ويرتبط سعر إعادة الخصم بمتوسط متحرك لعائد الأذون التي يبلغ أجلها 91 يوما زائد هامش.

ولا يوجد بأوغندا في ذلك الوقت تسهيل لعمليات إعادة الشراء أو سوق ثانوية لأوراق الحكومة، وفي أبريل 1997 تحولت الحكومة بالاشتراك مع بنك أوغندا من شهادات أذون الخزانة لطالبها إلى الشهادات لحاملها لتشجيع إمكانية تحويل وتسويق أداة أذون الخزانة. ومع ذلك فإن المشترون يرون أن الشهادات لحاملها خطيرة للغاية وتخضع للغش وهو ما يخالف أحد أهداف تحسين إمكانية تحويلها وبالتالي تشجيع تداول هذه الأداة في السوق الثانوية، ويجري حاليا بحث إدخال نظام القيد الدفترية الذي وضعته إدارة شؤون النقد والصراف بصندوق النقد الدولي لمعالجة مسألة الدفع وتسوية الأوراق الحكومية.

بدأ بنك أوغندا مؤخرا في إصدار أذونة من حين لآخر لتعزيز إدارة السيولة القصيرة الأجل، ولكن هذه التجربة كانت مختلطة وقد طرحت خمسة إصدارات منذ فبراير 1997 لم تغطي جميعها بالكامل، وتعزي السلطات ضعف الطلب جزئيا إلى قصر مدة أخطار البنوك بالإصدارات، ولم يخصم بنك أوغندا أذونه.

وتعتبر الأدوات النقدية في زمبابوي أيضا من بين أكثر الأدوات تطورا بين بلدان المجموعة الثانية، ويعتمد البلد بصورة خاصة اعتمادا تاما على الأدوات غير المباشرة، وتشمل عملياته في السوق المفتوحة على بعض المعاملات في السوق الثانوية وتوجد في زمبابوي سوق مصرفية متطورة نسبيا كما توجد بها بورصة نشطة، ومن بين القضايا أو التحديات التي تواجه زمبابوي في ذلك الوقت استخدام عمليات إعادة الشراء وإعادة الشراء المعكوسة لتحسين إدارة السيولة، كذلك تقوم زمبابوي بوضع نظام للمتعاملين الأساسيين يضم بيوت الخصم السابقة والبنوك كما تقوم بتطبيق نظام القيد الدفترى.

إن تجربة زامبيا مفيدة من منظور البلد الأصغر في المنطقة، فقد أحرزت تقدما كبيرا في تطوير مقدرة الإدارة النقدية من خلال الاعتماد المتزايد على آليات السوق رغم صغر حجمها. وأجرى بنك زامبيا مزادات أسبوعية لأذون الخزانة، ويجري مزادات لاتفاقيات إعادة الشراء وودائع بنك زامبيا لأجل. وفي يوليو 1994 أنشأ البنك حساب تعقيم خاص لحصيلة أذون الخزانة المباعة لأغراض السياسة النقدية. ويحتفظ بنك زامبيا بشرط عال نسبيا للسيولة وإن انخفض هذا الشرط مؤخرا من 43.5% إلى 38.5% من الخصوم، وبقت السوق الثانوية لأذون الخزانة صغيرة وغير نشطة نسبيا. وقد بدأ العمل بنظام إلكتروني للقيد الدفترى في أغسطس 1997. وأجريت محاولة لوضع نظام المتعامل الأساسي ولكن اختيار مجموعة ملائمة من المتعاملين كان صعبا لأسباب منها الاعتبارات السياسية.

لم تحقق بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا واللجنة الاقتصادية والنقدية لإفريقيا الوسطى تقدما كبيرا في استخدام الأدوات غير المباشرة. وتستخدم بلدان كل مجموعة عملة مشتركة فرنك الاتحاد المالي الإفريقي المربوط بالفرنك الفرنسي، وتدار السياسة النقدية بواسطة البنك المركزي لدول غرب إفريقيا وبنك دول إفريقيا الوسطى على المستوى الإقليمي. ونظرا لنظام الصرف المتبع لا يتاح للبنكين المركزيين الإقليميين مجال كبير لممارسة أي نوع من السياسة النقدية المستقلة. وخلال الفترة 1989-1993 تحول البنكين من الأدوات المباشرة إلى الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، وقد اعتمدا أساسا على العمليات في سوق النقد ومتطلبات الاحتياطي القانوني في التحكم في النقد والائتمان. ونظرا لوجود سوق مصرفية إقليمية لأوراق البنك المركزي وائتمانات إعادة التمويل، يتمتع هذان البنكان بعدة مزايا لا يستطيع بعض الأعضاء الأصغر التمتع بها بصورة مفردة. وبصورة خاصة يزيد يزداد عدد المشاركين المحتملين في السوق المالية الإقليمية مما يجعل الأوضاع التنافسية ممكنة، ومع ذلك ظل النظام المصرفي يعاني من سيولة فائضة مزمنة ترجع جزئيا إلى سهولة استخدام البنوك للتسهيلات القائمة. ومن ناحية أخرى فإنه نظرا لوجود سيولة زائدة فإنه لا يوجد حافز كبير لدى البنوك لكي تصبح نشطة في السوق المصرفية. إن هناك سيولة زائدة متبادلة لا تستخدم لعدم وجود طلب على الائتمان.

ثالثا- السمات الرئيسية لدول المجموعة الثالثة:

تضم هذه المجموعة بلدين فقط هما كينيا وجنوب إفريقيا، وقد بدأت كينيا عملية التحرير المالي والتحول إلى استخدام الأدوات النقدية غير المباشرة في أواخر الثمانينات. وفي 1991 تخلت كينيا عن الحدود القصوى للائتمان وحررت أسعار الفائدة، ولكن جهود التحرير توقفت بسبب فترة من التضخم المرتفع نسبياً، ورغم هبوط حدة التضخم بقي الطلب على أوراق الحكومة الأطول أجلاً ضعيفاً. وفضلاً عن ذلك فإن الدين الحكومي المتراكم منذ الثمانينيات يسهم في ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية، ورغم تحول بنك كينيا المركزي بشكل كامل من استخدام الأدوات المباشرة إلى الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية فإن النشاط في السوق الثانوية لأوراق الحكومة ظل محدوداً للغاية، كما أن تنمية هذا السوق كانت محدودة. وكانت السلطات تسعى لاعتماد نظام للمتعاملين الأساسيين، بينما فقدت الأوراق الحكومية أهميتها، كما تم وضع نظام للقيود الدفترية. وفي يوليو 1997 طبق بنك كينيا المركزي عملية لإعادة الشراء ذات اتجاهين ووضع اتفاقية نموذجية لإعادة الشراء مع عدة بنوك تجارية.

وإلى جانب تحرير الأسواق المالية واستخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، اعتمدت جنوب إفريقيا بشدة على عمليات السوق المفتوحة، ويوجد بها سوق ثانوية متطورة للأوراق الحكومية، والأسواق المالية بصورة نشطة وحديثة، وتوفر أساساً قوياً لإدارة عمليات السوق المفتوحة. وجنوب إفريقيا هي العضو القيادي في المنطقة النقدية المشتركة وتقوم بدور رئيسي في تحديد السياسة النقدية في المنطقة. وتعتبر جوهانسبرج مركزاً مالياً إقليمياً رئيسياً، كما أن بورصتها نشطة ومتطورة نسبياً. ويستخدم بنك احتياطي جنوب إفريقيا عدداً من الأدوات النقدية غير المباشرة التي يواصل زيادتها وتحسينها. ومنذ أوائل مارس 1998 بوجه خاص استخدم البنك عمليات إعادة الشراء بنشاط أكبر مما فعل في الماضي عندما أعاق الشكوك القانونية استخدامها، واستبدل تسهيل إعادة الخصم بتسهيل حدي أو تسهيل من نوع لمبارد يعرض ائتمانياً لليلة واحدة بأسعار جزائية. وعلاوة على ذلك فإن جنوب إفريقيا بصدد استخدام نظام حديث للتسوية الإجمالية الكبيرة القيمة كوسيلة لتحسين نظام المدفوعات.

رابعاً- عوائق الانتقال إلى الأدوات النقدية غير المباشرة في تجربة دول إفريقيا جنوب الصحراء:

تتمثل أساساً في ضعف أداء السوق المصرفية، ضعف تنوع حوافز الأوراق المالية، انعدام كفاءة نظام المدفوعات، عدم وجود نظام الكتروني للقيود الدفترية، نسب الاحتياطي القانوني والأصول السائلة، اتساع هوامش أسعار الفائدة، غياب الاتصالات والمعلومات.

المطلب الثالث: تجربة العراق وبعض بلدان شمال إفريقيا

من خلال هذا المطلب سوف نحاول توضيح أدوات السياسة النقدية لكل من العراق، بالإضافة إلى التطرق لأدوات السياسة النقدية المستعملة في كل من مصر وتونس.

أولاً- تجربة العراق:

رغم الإدراك لأهمية عملية الإصلاح لا بد من وجود مشاكل ومعوقات تعترض هذه العملية ولعل أبرز المعوقات التي اعترضت إصلاح السياسة النقدية هي¹:

1- تضخم مقدار الكتلة النقدية:

إن الإصدار النقدي الذي قام به البنك المركزي والذي جاء كضرورة لمواجهة مشاكل تبديل العملة العراقية السابقة أدى إلى أن يكون معوق للسياسة النقدية في السيطرة على العرض النقدي، وفي وقت يفتقر الاقتصاد العراقي إلى بيئة استثمارية حقيقية لها القدرة على توظيف هذا الكم الهائل للنقود المعروضة، كما أن أرصدة العملة ارتفعت مقدارها لدى الجمهور إذ بلغت حوالي (7162945) مليون دينار عام 2004 وفي ظل هذا الانخفاض في أرصدة العملة لدى المصارف التجارية وارتفاعها لدى الجمهور انخفض تأثير البنك المركزي العراقي في المصارف التجارية من خلال استخدام أدواته الكمية، إذ كلما ارتفعت الأهمية النسبية للودائع الجارية لدى المصارف التجارية إلى إجمالي عرض النقد ارتفعت إمكانية تأثير البنك المركزي في المصارف.

2- محدودية السوق المالية والنقدية:

نشأ في العراق ولأول مرة سوق للأوراق المالية في عام 1991 بهدف تنظيم القطاع المالي غير المصرفي في إطار مؤسسي يهدف إلى تشجيع الادخار الخاص وتحويله إلى استثمارات مجدية في القطاعات الإنتاجية المنظمة في شركات مساهمة. وبالرغم من إنشاء سوق للأوراق المالية، إلا أنه لا زال غير مكتمل الشروط كسوق ثانوي يسهم بتوسيع حركة التداول للأوراق المالية وهو ما يشكل عيباً على استخدام الأدوات غير المباشرة للبنك المركزي العراقي وخاصة عمليات السوق المفتوحة وسعر البنك. وعلى سبيل المثال في عام 2004 كان القطاع المصرفي يشكل أهمية نسبية تقدر ب (65 %) من حجم التداول للأسهم ما بين القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تشكل مجموعها النسبة المتبقية (35 %) وهو ما يعكس اختلالاً في حركة التداول للأسهم.

3- ضيق الجهاز المصرفي الخاص:

يقوم البنك المركزي بممارسة وظائفه واستخدام أدواته ضمن بيئة مصرفية خاصة ومحددة، إذ بلغ عدد مصارف القطاع الخاص (17) مصرفاً في عام 2005 ولها (185) فرعاً في الوقت الذي يبلغ عدد مصارف القطاع العام (7) مصارف ولها 331 فرعاً، وبالرغم من ارتفاع عدد المصارف للقطاع الخاص مقارنة مع مصارف القطاع الحكومي، لا تشكل الأهمية النسبية لمجموع موجودات القطاع الخاص إلى إجمالي موجودات الجهاز المصرفي التجاري أكثر من 15 % كذلك فإن الأهمية النسبية لمجموع ودائع القطاع الخاص لا تشكل أكثر من 06 % من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي، إن هذه المحدودية في هيكل الجهاز المصرفي التجاري الخاص قد تشكل عائقاً أمام انتقال آثار السياسة النقدية من خلال المصارف على اعتبار أنها الوسيط الذي ينقل الموارد المالية من

¹ سجي فاضل جواد، معوقات السياسة النقدية وبرامج الإصلاح الاقتصادي لواقع الاقتصاد العراقي، ورقة بحث منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بغداد، بدون سنة نشر، ص-ص 139-141.

الأطراف ذات الفائض إلى الأطراف التي تعاني من عجز في التمويل، فضلا عن كون المصارف التجارية هي التي تشارك البنك المركزي في التأثير في عرض النقد من خلال مضاعف الائتمان أو الودائع، كما يمكن لهذه المصارف التأثير في حجم الاستثمارات والادخارات في حالة كونها محدودة وهامشية.

4- عجز الموازنة العامة:

يعد عجز الموازنة العامة من أكبر المشاكل التي تواجه السياسة النقدية في الوقت الراهن وما قبله كون الآلية التي كانت متبعة في تمويل العجز هو الإصدار النقدي من قبل البنك المركزي العراقي وما يترك من آثار سلبية وتشوهات في مجمل أركان الاقتصاد.

وقد سبب عجز الموازنة ارتفاعا في المستوى العام للأسعار وانخفاض سعر صرف الدينار العراقي وانخفاضاً في القوة الشرائية للعملة، فقد بلغ على سبيل المثال المجموع العام للإيرادات في عام 2004 ب (2172906) مليون دينار وشكلت الإيرادات الضريبية ما مقداره (294900) مليون دينار من المجموع العام للإيرادات أي ما نسبته 1.4%، فيما كان مجموع الإيرادات غير الضريبية وهي إيرادات القطاع النفطي (21434206) مليون دينار أي نسبة 98.6% فيما بلغ مجموع الأنفاق العام (33657511) مليون دينار، وبالتالي فإن مقدار العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة بلغ (11928405) مليون دينار وهو ما يدفع البنك المركزي إلى تمويل عجز الميزانية بأسلوب غير تقليدي (أدوات غير مباشرة) وما يترتب من ارتفاع في المستويات العامة للأسعار وانخفاض في القوة الشرائية للعملة المحلية.

5- ارتفاع المستويات العامة للأسعار:

تواجه السياسة النقدية ارتفاعات متتالية في المستوى العام للأسعار الذي هو نتيجة للظروف الاقتصادية التي يمر بها البلد، كالظروف الأمنية والسياسية وارتفاع حجم الطلب السلعي وقلة المعروض السلعي وانخفاض في حجم الاستثمارات وارتفاع معدلات البطالة والصعود المفاجئ في سلم الرواتب ولتعرض الاقتصاد العالمي هو الآخر إلى ارتفاع أسعار النفط وارتفاع في مختلف أنواع السلع وخاصة الاستهلاكية.

وتشير البيانات إلى أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك قد استمر بالارتفاع خلال المدة من عام 2003 وحتى عام 2005 فبعد أن كان يقدر 6943.5 في عام 2003 ارتفع ليشكل ما مقداره 8815.6 عام 2004. وأخذ يواصل ارتفاعه خلال عام 2005 ليصل إلى 11465.6 فبعد أن كانت نسبة التغير في عام 2004 مقارنة بعام 2003 السنوية 26.9% ارتفعت لتصل إلى 28% في عام 2005 مقارنة بعام 2004.

6- حجم الدين العام الخارجي:

يشكل الدين العام الخارجي عبئا ثقيلا على السياسة النقدية والمالية، فقد بلغ حجم هذا الدين 122 مليار دولار تقريبا، فضلا عن التعويضات التي تصل إلى أكثر من 452.6 مليار دولار بما نسبته 400 % من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2004، كذلك خدمات الدين التي تصل إلى أكثر من 40 مليار دولار كفوائد، أما الدين العام الداخلي فقد بلغ في نهاية عام 2004 مبلغا مقداره (5925061) مليون دينار تشكل حوالات الخزينة لدى البنك المركزي 54.6 % منه ولدى المصارف التجارية 02 %.

7- العجز في ميزان المدفوعات:

يعاني الاقتصاد العراقي من عجز في ميزان مدفوعاته الذي يعتمد على عائدات الصادرات النفطية، فقد بلغ العجز في الميزان التجاري لعام 2004 مبلغا مقداره (3492.3) مليون دولار بعد أن بلغ مقدار الاستيرادات (21302.3) مليون دولار في الوقت الذي بلغت فيه الصادرات (17810) مليون دولار.

بالإضافة إلى صعوبات أخرى تتمثل في ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض الوعي المصرفي، وضعف أنظمة المدفوعات الداخلية والخارجية، وانخفاض سعر صرف الدينار العراقي أمام العملات الأجنبية، فضلا عن تركيز الإيرادات في عوائد الصادرات النفطية فقط وانتشار الفساد الإداري والمالي وغيرها من الصعوبات التي تشكل في مجموعها عوائق أمام السياسة النقدية في ظل الوضع الاقتصادي الذي يتطلب أعمار البنية التحتية الاقتصادية.

ثانيا- نتيجة برامج الإصلاح في العراق:

يمكننا تلخيص نتيجة برامج الإصلاح التي قامت بها العراق فيما يلي¹:

- 1- استقلالية البنك المركزي العراقي: منح القانون رقم (56) لعام (2004) البنك المركزي العراقي حق الاستقلال في اتخاذ قراراته، فقد أصبح البنك المركزي العراقي مستقل ولا يتلقى التعليمات من الجهات الحكومية، كما منع القانون قيام البنك المركزي بإقراض الحكومة أو أي هيئة مملوكة للدولة بشكل مباشر أو غير مباشر باستثناء شراء الأوراق الحكومية في إطار عمليات السوق المفتوحة
- 2- تحرير القطاع المالي وتحديد سعر الفائدة: في 2004/03/01 أعلن البنك المركزي تخليه عن تحديد سعر الفائدة الذي يتقاضاه أو تدفعه المصارف والمؤسسات المالية الوسيطة لزبائنها، كما أن البنك المركزي سمح للمصارف الأجنبية بالعمل داخل العراق

¹ أحمد إسماعيل المشهداني وحيدر حسين آل طعمة، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2009)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد الثالث والثلاثون، العراق، 2012، ص ص 137-138.

- 3- تحديث معظم المدفوعات المصرفية من خلال إدخال نظام RTGS : والذي يعني نظام التسويات عبر الزمن، وتصدر التسويات الإجمالية على ما يزيد عن نصف تريليون دينار عراقي بأكثر من (100) معاملة علما أن هذا النظام يقلل من حالات الالايقين في العمل المصرفي وعمليات التلاعب.
- 4- إصدار اللوائح التنظيمية التي تمكن المصارف من توسع عملياتها خارج الميزانية العمومية: بما يحقق قدرات تنافسية عالية وحصولها على موارد مالية بأجال مختلفة وتقليل المخاطر في مجال الاستثمار والتحول الجزئي من قاعدة الفائدة في تحقيق الربح داخل الميزانية من حيث قبول الودائع ومنح الائتمان إلى عمليات ما يسمى ب Fees Base التي يقتضيها التنويع
- 5- إعادة هيكلة مصرفي الرافدين والرشيد ماليا وإداريا: وذلك من أجل النهوض بالقطاع المصرفي في العراق، حيث تم توقيع مذكرة تفاهم بين البنك المركزي ووزارة المالية بهذا الشأن علما أن كلا المصرفين يملكان ما يقارب (80 %) من النشاط المصرفي التجاري
- 6- تحديث البنك المركزي العراقي وإعادة هيكله التنظيمي: بما يتفق وأهداف السياسة النقدية وتحقيق غاياتها، وطبقا للفقرة (ن) من المادة (16) من قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام (2009) تم إطلاق حرية التحويل الخارجي من خلال إلغاء دائرة الرقابة على التحويل الخارجي، واستحداث مكتب لمكافحة غسل الأموال والجريمة.
- 7- إعادة جدولة الدين العام الداخلي المترتب لمصلحة البنك المركزي العراقي على وزارة المالية والناجم عن حساب السحب على المكشوف ووصولات الخزينة الصادرة عن وزارة المالية والمملوكة للبنك المركزي العراقي والتي تراكمت خلال عقد التسعينيات بسبب ظاهرة التمويل التضخمي، وبلغ مجموع الدين في 2005/12/31 مبلغا قدره (5.4) ترليون دينار عراقي، يسدد بأقساط سنوية على مدى (7.5) سنة وابتداء من 2006/03/31، ويبلغ القسط السنوي بحدود (180) مليار دينار وذلك من خلال إصدار حوالات خزينة به، كما يخضع الدين إلى فائدة سنوية قدرها (05 %).
- 8- الشفافية والوضوح في نشر البيانات المتعلقة بالبنك المركزي: أكد قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004 على أنه يتعين على البنك المركزي بعد نهاية كل شهر نشر الميزانية العمومية في الجريدة الرسمية ومواقع الانترنت الرسمية في نهاية آخر يوم عمل في الشهر يوضح فيها وضع البنك المركزي وهذا الأمر يسهل الرقابة على انجازات البنك المتعلقة بالسياسة النقدية بصورة مباشرة من قبل الرأي العام إضافة إلى ذلك فإن المحافظ يقدم تقريرا سنويا عن عمليات البنك المركزي وأهداف السياسة النقدية بما في ذلك الأهداف المؤثرة في

الاقتصاد العراقي، بالإضافة إلى خضوع الكشوفات المالية للبنك المركزي للتدقيق الخارجي على الأقل مرة واحدة في السنة عن طريق مؤسسة تدقيق خارجي ذات سمعة حسنة¹.

عمل البنك المركزي العراقي بعد عام 2003 بأليات وأدوات مختلفة عن السابق، إن هذا الاختلاف وراءه عدة أسباب منها²:

- 1- الاستقلالية المكتسبة التي حصل عليها البنك المركزي بموجب القانون الجديد له المرقم 56 لعام 2003؛
- 2- حصول العراق على موارد النقد الأجنبي (إيرادات تصدير النفط العراقي) بعد توقف هذه الإيرادات منذ التسعينات بسبب ظروف الحصار؛
- 3- توحيد فئات العملة العراقية (الدينار) بعد إصدار العملة العراقية الجديدة ذات المواصفات العالمية واستخدام هذه العملة في جميع أنحاء القطر شمالاً وجنوباً بشكل موحد.

ثالثاً- مستجدات أدوات السياسة النقدية في العراق:

حدد قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي بغية تحقيق أهداف هذه السياسة بشكل يتناسب والأوضاع الاقتصادية للبلد من دون تأثيرات وضغوط حكومية تؤثر على النتائج المرجوة. والملاحظ أن هناك توجه نحو استخدام الأدوات الكمية غير المباشرة، وهذه الأدوات كما حددها قانون البنك المركزي هي³:

1- عمليات السوق المفتوحة:

حيث حددت المادة 28 من القانون المشار إليه سابقاً أنه يجوز للبنك المركزي من أجل تحقيق أهدافه أن يقوم بعمليات السوق المفتوحة مع المصارف التجارية المرخصة والشركات المالية الوسيطة المجازة، وهذا ما حصل بتاريخ 2004/08/18 عندما بدأ البنك المركزي بالفعل باستخدام عمليات السوق المفتوحة من خلال بيع وشراء حوالات الخزينة بواقع جلستين شهريتين وبحدود 200 مليار دينار عراقي لكل جلسة.

2- متطلبات الاحتياطي القانوني:

تعد هذه الأداة أداة رقابية فاعلة للبنك المركزي على المصارف أكثر من كونها وسيلة من وسائل السياسة النقدية، حيث يتم العمل بهذه الأداة من خلال الطلب من المصارف بالاحتفاظ بالاحتياطيات على شكل حيازات نقدية أو إيداعات لدى البنك المركزي، وفي حالة عدم التزام هذه المصارف بالاحتفاظ بالاحتياطيات

¹ خلف محمد حمد الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 91.

² ثريا الخزرجي، السياسة النقدية في العراق بين إرث الماضي وتحديات الحاضر، ورقة بحث منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بغداد، بدون سنة نشر، ص 01.

³ خلف محمد حمد الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص ص 89- 90.

المطلوبة فإن البنك المركزي سوف يفرض سعر جزائي على هذه المصارف يتمثل بدفع غرامة إلى البنك المركزي تساوي الفائدة على الائتمان الأولي مضافا إليها 05 % على المبلغ الذي يكون فيه متوسط الاحتياطي القانوني المحتفظ به أقل فعليا من متطلبات الاحتياطي القانوني، وقد بدأ البنك المركزي العراقي بتطبيق هذه الأداة في 2004/11/01.

3- المقرض الأخير:

سمح قانون البنك المركزي العراقي بإقراض المصارف المجازة أو التي تمتلك ترخيصا صادرا من قبل البنك بحسب قانون المصارف رقم 94 لسنة 2003 والتي تعاني من أزمات مالية بشرط أن تكون هذه القروض ضرورية للحفاظ على استقرار النظام المالي وأن تكون هذه المصارف قادرة على أداء التزاماتها من وجهة نظر البنك، المركزي بتقديم ضمان ملائم مقابل الائتمان الممنوح لها من قبل البنك.

4- سعر إعادة الخصم:

نظرا لكون سعر الفائدة يمثل أحد وسائل السياسة النقدية ولغرض إعداد سياسة نقدية جديدة فقد عمد البنك عام 2004 إلى إطلاق حرية سعر الفائدة وتركها لإدارات المصارف لترسمها على أساس كفاءة المصرف وحدود المنافسة القائمة من غيره من المصارف، وقد ساهم هذا الإجراء عموما في تخفيض معدلات الفائدة على الودائع والائتمان، ولكن يبقى سعر البنك هو السعر التأسيري الذي يحدد بموجبه الأسعار في السوق الأولي والثانوي وأسعار الفوائد على القروض الممنوحة عن طريق وظيفة الملجأ الأخير للإقراض، إضافة إلى أسعار ودائع الاستثمار الليلي، وأن السياسة النقدية للبنك المركزي ستحاول تحقيق الاستقرار وذلك بالإبقاء على السيولة المصرفية بمستويات متماشية مع سعر البنك¹.

وعند الإشارة إلى الأدوات التي اعتمدها السياسة النقدية في العراق هي الأدوات الكمية غير المباشرة يضاف إليها أدوات مبتكرة وفاعلة كمزادات العملة الأجنبية (الدولار)، يضاف إلى اعتمادها على مثبت اسمي يتم من خلاله الوصول إلى الأهداف المرسومة كاستخدام إشارة سعر الصرف للدينار وإشارة سعر الفائدة حيث تمثل أبرز وأهم الأدوات المستخدمة في الحد من التضخم والتقليل من السيولة وزيادة قيمة الدينار، وهي كما يلي²:

- **مزاد العملة الأجنبية:** استخدم البنك المركزي أسلوب المزادات اليومية لبيع وشراء الدولار بهدف السيطرة على عرض النقود والسيولة العامة والتي تصب في الحد من التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وذلك بسبب ارتباط سعر الصرف بالمستوى العام للأسعار بصورة مباشرة. بدأ تطبيق المزاد بتاريخ 04/10/2003 واستمر العمل حيث أصبح البنك المركزي بمثابة (سوق مركزي للعملة الأجنبية) واستخدام أسلوب (التعويم المدار)، ووضع هذا المزاد حد لتقلبات قيمة الدينار مقابل الدولار وحصول تقارب بين سعر الصرف

¹ سجي فاضل جواد، مرجع سبق ذكره، ص 139.

² ثريا الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص ص 07-08.

الحقيقي وسعر الصرف الاسمي بعد أن كانت هناك تعددية في أسعار الصرف قبل عام 2003 حيث تجاوز ثلاثة عشر سعر صرف متنوع للدينار، وحقق المزداد هدفين الأول هو استقرار سعر صرف الدينار، والثاني هو بناء احتياطي وغطاء من العملة الأجنبية، حيث بلغ الغطاء الأجنبي للدينار ما يعادل 100 % من العملة المصدرة، إن الاستقرار في سعر الصرف انعكس على استقرار أسعار السلع.

- التسهيلات القائمة: وتعني إدارة السيولة المصرفية بفاعلية وسهولة أكثر من خلال تشجيع التعامل بين المصارف التجارية فيما بينها، يضاف إلى تمكن البنك المركزي بالسيطرة على السيولة، ومن خلال هذه الآلية وبموجب قانون 56 لسنة 2004، تقسم التسهيلات إلى نوعين، تسهيلات الإقراض القائمة، وتسهيلات الإيداع.

حيث تنطلق آلية العمل من خلال مؤشرات سعر السياسة النقدية أو معدل فائدة البنك المركزي، ويساعد ذلك في إعطاء إشارات تؤثر في اتجاه أسعار الفائدة كغرض تشغيلي يؤدي بالنتيجة إلى السيطرة على مناسيب السيولة وبالتالي خفض التضخم.

أ- تسهيلات الإقراض القائمة،

تشمل على: ائتمان أولي، ائتمان ثانوي، الملجأ الأخير للإقراض.

ب- تسهيلات الإيداع بالدينار العراقي:

تستخدم هذه الآلية للحد من السيولة والنمو في عرض النقود وإدارة الاحتياطي الفائض لدى المصارف وبعده أشكال منها: الاستثمار الليلي، ودائع بالدولار الأمريكي.

رابعاً- إصلاح أدوات السياسة النقدية في مصر وتونس:

سوف نحاول توضيح أهم الجوانب المتعلقة بأدوات السياسة النقدية في كل من مصر وتونس.

1- أدوات السياسة النقدية في مصر:

مرت إدارة الاقتصاد المصري بالعديد من التطورات على مدار سنوات طويلة، وكان من الضروري أن ينعكس أسلوب إدارة هذا الاقتصاد على السياسة الاقتصادية المطبقة بما في ذلك السياسة النقدية، فمن اقتصاد موجه إلى اقتصاد مفتوح يعتمد اعتماداً كبيراً على قوى السوق والمؤشرات السعرية الناتجة عنه. ونتيجة لهذا التغير وانعكاساته على استراتيجيات السياسة النقدية ومتغيراتها المستهدفة وأدواتها، فإنه يمكن التمييز بين مرحلتين فيما يتعلق بتطبيق السياسة النقدية في مصر، فالمرحلة الأولى كانت قبل تطبيقها لبرنامج الإصلاح الاقتصادي لعام 1991، والثانية بعد تطبيقها لبرامج الإصلاح الاقتصادي في بداية التسعينات، والإصلاحات التي أدخلت على الأسواق المالية وسوق الصرف الأجنبي.

فخلال المرحلة الأولى (قبل 1991) اعتمد البنك المركزي في إدارته للمعروض النقدي أسلوب الرقابة المباشرة في تحديد الائتمان الموجه للقطاعات الاقتصادية المختلفة من حيث الكم والنوع والتكلفة، وذلك في ظل عدم توافر أي من المقومات الأساسية لتطبيق أسلوب الرقابة غير المباشرة على الائتمان ومن أهمها إمكانية استخدام عمليات السوق المفتوحة كأدوات السياسة النقدية المخولة للبنك المركزي المصري بموجب القانون¹، وقد استخدم البنك المركزي المصري أدوات مباشرة في تحقيق هدف السياسة النقدية كالتحديد الإداري لأسعار الفائدة ووضع السقوف الائتمانية، كما استخدم أيضا بعض الأدوات التقليدية غير المباشرة مثل الاحتياطي القانوني². وما لوحظ على تلك الفترة هو غياب سياسة نقدية واضحة المعالم تهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار، حيث كانت إدارة المعروض النقدي تتم من خلال إجراءات أخذت اتجاهين الأول هو التبعية المطلقة للسياسة المالية والثاني هو محاولة اتخاذ إجراءات علاجية قصيرة الأجل غير كافية لخفض حدة الضغوط التضخمية الناتجة أساسا عن التوسع في صافي مديونية الحكومة للجهاز المصرفي وخاصة للبنك المركزي، بالإضافة إلى غياب سياسة نقدية نابعة من البنك المركزي بهدف تحقيق استقرار الأسعار نتيجة لانخفاض المدى الفعلي لاستقلالية البنك المركزي والذي كانت وراء تزايد معدل نمو المعروض النقدي³.

على ضوء الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها مصر ومع إحياء الأسواق المالية لتلعب دورها التلقائي في تخصيص الموارد من خلال أسواق النقود ورأس المال والصرف الأجنبي، كان من المستحيل أن تعتمد السياسة النقدية على استخدام أدوات التوجيه المباشر في تحقيق أهداف السياسة النقدية، لذلك اعتمد برنامج الإصلاح الاقتصادي على استخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة⁴، ولقد استلزم التحول نحو استخدام الأدوات غير المباشرة في تنفيذ أهداف السياسة النقدية إلى استحداث أداة محورية لربط العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية والاسترشاد بقوى السوق في تفعيل دور سوق النقد، واستقر الأمر إلى على استخدام أدوات الخزنة العامة كأداة عامة في تنظيم السياسة النقدية وتفعيل دورها⁵.

ووفقا للخطة الخماسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (97/92) استهدفت الحكومة المصرية التنسيق بين الجوانب المختلفة للسياسة الاقتصادية في مصر ومن بينها الجوانب المالية وسعر الصرف وبالتالي التنسيق بين الجهات المختصة بإدارة السياسات المالية والنقدية وسعر الصرف، حيث قامت بعدة إجراءات أهمها تحرير سعر الصرف واستكمال تحرير أسعار معظم السلع والخدمات المدعومة، استحداث نظام الضرائب على المبيعات وترشيد الإنفاق الحكومي الذي أدى إلى انخفاض نسبة عجز الموازنة العامة، إصدار أدون الخزنة كمرحلة أولى في جانفي

¹ منصور زين، مداخلتة تحت عنوان: استقلالية البنك المركزي وأثرها على فعالية السياسة النقدية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات-، جامعة الشلف، الشلف، 14-15/12/2004، ص 428.

² إكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص 133.

³ منصور زين، مرجع سبق ذكره، ص 428-429.

⁴ أكرم عيد العزيز، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، بيت الحكمة، بغداد، العراق، 2002، ص 92.

⁵ إكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص 134.

1991، وسندات الخزانة مرحلة ثانية في أبريل 1995، الأمر الذي أدى إلى استبدال الاقتراض الحكومي من البنك المركزي بالاقتراض من قطاعات الاقتصاد الوطني ومن ثم توفير موارد غير تضخمية لسداد احتياجات الموازنة العامة من التمويل المحلي بالإضافة إلى سداد جانب من مديونية الحكومة للجهاز المصرفي والمساهمة في امتصاص فائض السيولة المتولدة في الاقتصاد الوطني سواء المتراكمة من مرحلة سابقة أو الناتجة عن تراكم الاحتياطات بالعملة الأجنبية لدى البنك المركزي عن طريق قيام البنك المركزي بشراء فائض العملات الأجنبية الناشئة عن فائض ميزان المدفوعات، وقد ساهمت هذه الإجراءات في تهيئة الظروف الملائمة بصورة متزايدة ليتمكن البنك المركزي من استخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة¹.

2- أدوات السياسة النقدية في تونس:

بالنسبة لوسائل تنفيذ السياسة النقدية في تونس فإن الأمر لم يكن يتميز بالاستمرار في الرهان على استعمال وسيلة واحدة بشكل تصبح تشكل أداة تقليدية لممارسة السياسة النقدية، وقد اعتمدت السلطات التونسية في هذا المجال على عدة تجارب كانت تعتقد أنها الأكثر ملاءمة للمراحل والظروف التي تطبق فيها، وعليه فقد كانت المرحلة السابقة للشروع في الإصلاح الاقتصادي في عام 1986، وخاصة في الفترات الأولى التي تلت سنوات الاستقلال تتمثل في استعمال الوسائل المباشرة، حيث كانت عملية تأطير القرض من بين الوسائل التي اعتمدت عليها السلطات التونسية، وإلى جانب ذلك وسعت السلطات التونسية مجال وسائل تدخلها، حيث تم اعتماد آلية الاحتياطي الإجمالي كوسيلة مرافقة لتعديل مستوى سيولة البنك والتأثير في قدرتها على خلق النقود، وكانت الفترة ما بين (1987-1993) المرحلة الأساسية والقوية في عملية الإصلاح، وبذلك أجرى البنك المركزي عدة إصلاحات على مستوى استعمال أدوات السياسة النقدية كما عمل على تكييف مهامه الرقابية والإشرافية بما يتوافق ومقررات لجنة بازل للأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية².

خلاصة

اتجهت عديد البنوك المركزية - خاصة في الدول المتقدمة- إلى تعديل الأدوات التي تستخدمها لتنفيذ سياستها النقدية، فعلى الرغم من قوة وفعالية آثار استخدام الأدوات المباشرة - التي تمثل أحياناً الحل الأمثل في التحكم في الائتمان- إلا أن جوانبها السلبية وطول ظهور تأثيرها، وعدم تناسبها مع أهداف الإصلاح المالي والهيكلية ومع ضرورة المنافسة ومحاولة تطوير السوق المالي، استدعى البنوك المركزية لمختلف البلدان إلى التوجه نحو استخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية لما لها من فاعلية أكثر وملاءمة أكثر للتغيرات الحاصلة، غير أن الانتقال إلى استخدام هذه الأدوات يتطلب العديد من الإصلاحات والإجراءات النقدية منها والمالية والاقتصادية.

¹ منصور زين، مداخلة تحت عنوان: استقلالية البنك المركزي وأثرها على فعالية السياسة النقدية مرجع سبق ذكره، ص 429.

² Stefan Ingves, Monetary policy implement at different stages of market development country cases and appendices supplementary information, IMF publication, Washington, October 2004, P 66- 67.

وقد أثبتت تجارب الدول التي تحولت إلى استخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية مدى نجاح وفعالية هذه الأدوات، بالإضافة إلى إثبات عزمها على الانتقال إلى استخدام هذه الأدوات والعمل على نجاحها وحسن سيرها عن طريق الإصلاحات التي قامت بها في سبيل ذلك. ورغم الصعوبات التي واجهتها فقد اتجهت دول أخرى نامية أو المتحولة إلى اقتصاد السوق اتجاه الدول التي سبقتها إلى الانتقال إلى الأدوات غير المباشرة.

الفصل الثالث: الانتقال إلى
الأدوات غير المباشرة للسياسة
النقدية - حالة الجزائر -

تمهيد

على غرار العديد من الدول النامية، تبنت الجزائر الخيار الاشتراكي كنموذج لتنظيم وتسيير الاقتصاد الوطني منذ بداية السبعينات، استمر إلى غاية نهاية الثمانينات، وخلال هذه المرحلة تم تكييف النظام البنكي والمالي مع آليات عمل الاقتصاد الوطني، ما كان له بالغ الأثر على السياسة النقدية، نتيجة تبعية الدائرة النقدية للدائرة الحقيقية ودائرة ميزانية الدولة، إلى جانب غياب نظام بنكي على مستويين، والتدخل المفرط في عمل البنوك التجارية وهيمنة خزينة الدولة على ذلك، مع التحكم إداريا في المتغيرات النقدية ممثلة في أسعار الفائدة وسعر الصرف، كما تم التحكم في سياسات الإقراض للبنوك سواءً تعلق الأمر بمبالغ القروض أو توجيهها، فكانت الأدوات المباشرة هي السائدة خلال هذه المرحلة، وانعكست في العديد من التشوهات منها ارتفاع الأسعار.

ومع بداية التسعينات، اتجهت الجزائر إلى التحول إلى اقتصاد السوق، وتم تبني العديد من الإصلاحات لبلوغ ذلك، منها ما تعلق بالجانب النقدي، والتي هدفت إلى بلوغ سياسة نقدية مستندة إلى قوى السوق تعتمد أساسا على الأدوات غير المباشرة، وتركز على هدف تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وذلك بتبني العديد من القوانين، ويسعى هذا الفصل إلى تقييم استجابة الإصلاحات المختلفة منذ بداية التسعينات منها النقدية في توفير الشروط الملائمة للانتقال إلى الأدوات غير المباشرة، وذلك في المباحث التالية:

المبحث الأول: مضمون الإصلاحات الاقتصادية والنقدية في الجزائر

المبحث الثاني: تقييم مدى توفير الإصلاحات السابقة لشروط التحول إلى الأدوات غير المباشرة

المبحث الثالث: تطور أدوات السياسة النقدية غير المباشرة خلال الفترة (1990-2014)

المبحث الأول: مضمون الإصلاحات النقدية والاقتصادية في الجزائر

سيسعى هذا العنصر إلى تلخيص أهم الإصلاحات النقدية، المالية والاقتصادية التي تم تبنيها، في إطار التحول إلى اقتصاد السوق، والتي يمكن أن تساهم في توفير شروط التحول إلى اعتماد الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية في الجزائر.

المطلب الأول: الإصلاحات النقدية والبنكية

تم تبني العديد من الإصلاحات النقدية في فترات زمنية مختلفة بدءًا من بداية التسعينات، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أولاً- قانون النقد والقرض (10/90) : المضمون والتعديلات

في إطار تحديث وإصلاح النظام المصرفي وممارسة السياسة النقدية، تم إصدار قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض، ويعتبر أهم حدث ميز الجانب المصرفي والنقدي ابتداءً من 1990، والذي وضع النظام المصرفي والمالي في الجزائر على مسار تطور جديد، تميز بتغيرات جذرية في تنظيم النشاط المصرفي ومقاييس تصحيح الوضعية المالية للبنوك وإبراز دور السياسة النقدية.

1- مفهوم قانون النقد والقرض (10/90):

كل الإصلاحات النقدية والبنكية التي سبقت فترة التسعينات لم تأت بنتائج مرضية، لأنه لم يتم تطبيقها، حيث أنها لم تسمح للمؤسسات بتحسين وزيادة إنتاجها ولا للبنوك بالقيام بمهامها كوسيط مالي، مما استدعى السلطات النقدية إلى تعزيز وتقوية النظام المصرفي قصد تحقيق أكبر فعالية وهذا من خلال إصدار قانون النقد والقرض 10/90¹.

القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد والقرض الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990، يعد نقطة تحول جوهريّة في إصلاح النظام المصرفي الجزائري، إذ قبل هذا الإصلاح لم يكن يمكن الحديث عن وجود سياسة نقدية واضحة بأتم معنى الكلمة وذلك للتداخل الكبير بين دور الخزينة العمومية ودور البنك المركزي، وكذلك لضعف الوساطة المالية، وتم إصدار هذا القانون ليُجْعَل من إعادة الاعتبار للجهاز المصرفي في وظيفة الوساطة المالية، والبنك المركزي في ممارسة السياسة النقدية².

رغم تواجد الجزائر في ظروف نوعاً ما صعبة إلا أن الاهتمامات المبرمجة انصبّت على النظام النقدي بالدرجة الأولى، فقد جاء هذا القانون من أجل مال يلي³:

- تحرير البنوك التجارية من كل القيود الإدارية وتركيز السلطة النقدية في مجلس النقد والقرض؛
- فتح المجال لإنشاء بنوك خاصة، خصوصاً وأن الجزائر متوجهة نحو اقتصاد السوق، هذا الأخير الذي يرغبها على القيام بإصلاح جذري في جهازها المصرفي إدارة وتسييراً؛

¹ مجدوب بحوصي، مرجع سبق ذكره، ص 98.

² عبد الحق بو عتروس ومحمد دهان، أثر التغيير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد الخامس، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، جوان 2009، ص 10.

³ مجدوب بحوصي، مرجع سبق ذكره، ص 98.

- إدخال العقلانية الاقتصادية على مستوى البنك، المؤسسة، والسوق؛
 - إعطاء البنك المركزي استقلالته؛
 - إزالة كل العراقيل أمام المستثمر الأجنبي.
- ومنه فإن هذا القانون أعاد التعريف كلية لهيكل النظام المصرفي الجزائري وجعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريع المصرفي الساري المفعول به في البلدان الأخرى - لاسيما البلدان المتطورة -، ووضع التعريف بالقانون الأساسي للبنك المصرفي وعمل على تنظيم البنوك والقروض¹.
- 2- أهداف قانون النقد والقرض (10/90):**
- لقد جاء قانون النقد والقرض ليكرس أنماطا جديدة على البنوك لكي تتماشى مع التطورات العالمية وجاء ليعطي نفسا جديدا لبنك الجزائر من خلال الوظائف التي حددت له، ولعل أهم أبعاد وأهداف هذا القانون تتمثل فيما يلي²:
- إنشاء نظام مصرفي يعتمد على القواعد التقليدية في تمويل الاقتصاد الوطني ليحرر الخزينة من عبء منح الائتمان ويرجع دورها كصندوق للدولة؛
 - إرساء قواعد اقتصاد السوق لتطوير عملية تخصيص الموارد؛
 - خلق علاقة جديدة بين الجهاز المصرفي والمؤسسات العمومية القائمة على أساس الاستقلالية التجارية والتعاقدية في ظل جو تنافسي؛
 - جلب المستثمر الأجنبي وتشجيعه بإجراءات مسهلة وضعها بنك الجزائر، ومنه تمهيد الأرضية القانونية للاستثمار بصدور قانون الاستثمار وإنشاء سوق مالية؛
 - التخلص نهائيا من مصادر المديونية والتضخم ومختلف أشكال التسربات؛
 - إعادة تأهيل السلطة النقدية (إعطاء الاستقلالية للبنك المركزي) الهدف منه خلق جو ملائم بالادخار والاستثمار، وبالتالي الوصول إلى النمو المطلوب؛
 - إدخال وظائف وأنشطة على البنوك التي تدخل في إطار الوساطة البنكية والأسواق المباشرة (النقدية، المالية، الصرف) وبذلك تطورات الأنشطة البنكية - ووجدت البنوك نفسها أمام عدة أنشطة مالية جديدة تمثلت في تقديم سلفات، مساهمات في رأس مال، وإصدار السندات والاستثمارات المباشرة؛
 - تقديم تسهيلات ائتمانية للمؤسسات الاقتصادية وجعل البنوك في خدمتها، بمعنى يجب أن يكون القطاع المالي يلعب دورا نشطا في تعبئة الموارد المالية وتخصيصها³.

¹ المرجع السابق، ص 98.

² فاروق تشام، مداخلة تحت عنوان: أهمية الإصلاحات المصرفية والمالية في تحسين أداء الاقتصاد، الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية والممارسة التسويقية، المركز الجامعي بشار، بشار، الجزائر، 20-21/04/2004، ص 31.

³ كمال عابشي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

3- مضمون قانون النقد والقرض (10/90):

أولى بوادر التحول بالنسبة للنظام المصرفي بدأت في عام 1990 بعد إصدار قانون النقد والقرض الذي نص على ما يلي¹:

أ- استقلالية البنك المركزي:

منح البنك المركزي استقلالية عن وزارة المالية وكلف بتسيير السياسة النقدية، وفي هذا الإطار يلاحظ أنه أجريت إعادة تنظيم إدارية على البنك المركزي حتى يقوم بمهامه الجديدة بدون بيروقراطية وسمي "بنك الجزائر". في إطار قانون النقد والقرض أصبح البنك المركزي يحمل اسم بنك الجزائر وهو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، فأصبح بنك الجزائر يخضع إلى قواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجرا وتعود ملكية رأسماله بالكامل للدولة، بالرغم من ذلك فهو لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري ولا يخضع أيضا لأحكام القانون 01/88 المؤرخ في 11 جانفي 1988 والمتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، بالإضافة إلى أنه يستطيع أن يفتح فروعا له أو يختار مراسلين أو ممثلين له في أي نقطة من التراب الوطني كلما رأى ذلك ضروريا².

وتتمثل مهام بنك الجزائر في إطار القانون 10/90 فيما يلي³:

- القيام بتنظيم التداول النقدي، تسيير ومراقبة منح الائتمان، تسيير المديونية الخارجية ومراقبة تنظيم سوق الصرف؛
- له الحق في احتكار الإصدار النقدي والذي يجب أن تقابله سبائك ذهبية و عملات أجنبية وسندات الخزينة العمومية؛
- يستطيع القيام بجميع عمليات البيع والشراء، الرهن وإقراض العملات الأجنبية لحساب الخزينة العمومية، كما تستطيع الشركات أن تفتح لديه حسابات بالعملة الصعبة؛
- يستطيع القيام بجميع العمليات المتعلقة بإعادة الخصم وإقراض البنوك والمؤسسات المالية؛
- يمنح قروض للبنوك التجارية والمؤسسات المالية في أجل أقصاه سنة واحدة مقابل سبائك ذهبية، عملات أجنبية مع عدم القابلية لإعادة تمويل البنوك التي كانت سائدة سابقا؛
- تحديد التسيبقات التي يقدمها بنك الجزائر للخزينة العمومية بنسبة 10 % من الإيرادات العادية لآخر سنة مالية تفاديا للإصدار النقدي الزائد.

ب- مجلس النقد والقرض:

¹ نفس المرجع والصفحة سابقا.

² مجدوب بحوصي، مرجع سبق ذكره، ص 99.

³ عبد اللطيف مصيطفى وسليمان بلعور، مداخلة تحت عنوان: النظام المصرفي بعد الإصلاحات، الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية والممارسات التسويقية، المركز الجامعي بشار، بشار، الجزائر، 20-21/04/2004، ص 43.

يعتبر إنشاء مجلس النقد والقرض من العناصر الأساسية التي جاء بها قانون النقد والقرض، والذي يمثل (مجلس النقد والقرض) السلطة النقدية في الجزائر، وهذا المجلس هو المسؤول على وضع وصياغة سياسات الائتمان والنقد الأجنبي والدين الخارجي والسياسة النقدية¹، ويتشكل مجلس النقد والقرض مما يلي²:

- **المحافظ ونوابه:** يعين المحافظ بمرسوم رئاسي لمدة ستة سنوات كاملة، وهو رئيس مجلس النقد والقرض، له ثلاث نواب يعينون بمرسوم رئاسي لمدة خمس سنوات بترتيب محدد ولا يمكن إقالتهم من وظائفهم إلا بمرسوم رئاسي. يمارس المحافظ مهامه باسم بنك الجزائر، حيث يقوم بتوقيع كل اتفاقيات بنك الجزائر، وتمثيل السلطات في الخارج في الميدان المالي، وكذلك الموافقة على السنة المالية من أرباح وخسائر، وله الحرية في تحديد السياسة النقدية الملائمة؛

- **موظفون سامون:** وعددهم ثلاثة يعينون بمرسوم من رئيس الحكومة حسب كفاءتهم وخبرتهم في الميدان الاقتصادي، ويتم تعيين ثلاثة مستخلفين ليحلوا محل الموظفين المذكورين عند الضرورة.

4- مبادئ قانون النقد والقرض (10/90):

كرس قانون النقد والقرض أفكار ومبادئ جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه وتمثل هذه المبادئ فيما يلي³:

أ- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:

في نظام التخطيط المركزي كانت القرارات النقدية تتخذ على أساس كمي حقيقي وتبعاً لذلك لم تكن هناك أهداف نقدية بحثه بل الهدف الرئيسي كان يتمثل في تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج المخططة، وقد تبني قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرتين الحقيقية والنقدية حيث تتخذ القرارات النقدية على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية، وبناء على الوضع النقدي السائد والذي يتم تقديره من طرف هذه السلطة ذاتها، كل هذا أدى إلى استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي وفي تسيير السياسة النقدية. وقد كان من شأن هذا الفصل الذي تبناه قانون النقد والقرض السماح بتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها⁴:

- استعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالاته داخليا إن كان ذلك على مستوى المؤسسات العمومية أو على مستوى العائلات والمؤسسات الخاصة؛
- تنشيط السوق النقدية واستعادة السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة رئيسية من وسائل الضبط الاقتصادي؛
- توفير الشروط الضرورية التي تسمح بمنح القروض بناء على معايير لا تميز بين الأعوان الاقتصاديين، لا سيما بين المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة؛

¹ كمال عابشي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

² مجدوب بحوصي، مرجع سبق ذكره، ص 100.

³ المرجع نفسه، ص 103.

⁴ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص 344-345.

- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك، وجعله يلعب دورا مهما في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض.

ب- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة:

كانت الخزينة تعتمد على الإصدار النقدي في السابق، أما الهيكلة الجديدة سمحت بالاعتماد على مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة الميزانية وذلك بعد تبني قانون النقد والقرض والكف من الإصدار النقدي في سبيل تمويل عجز الميزانية¹. فالخزينة لم تعد حرة في اللجوء إلى البنك المركزي لطلب التمويل الذي تحتاجه عبر عملة القرض، وبالتالي فإن تمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي لم يعد يتميز بتلك التلقائية المعهودة في السابق، ولم يعد أيضا يتم بلا حدود، بل أصبح يخضع لبعض القوانين، ويسمح هذا الفصل بين الدائرتين بتحقيق الأهداف التالية²:

- تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها بشكل يسمح بتخفيض الدين العمومي الداخلي؛
- تهيئة الظروف الملائمة كي تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعال؛
- الحد من الآثار السلبية على التوازنات النقدية التي تنتج عن المالية العامة التي لا تقيدها ضوابط فيما يتعلق بتفاعلها وعلاقتها بالحقل النقدي.

ج- الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض:

بموجب هذا القانون أبعدت الخزينة العمومية عن تمويل الاقتصاد أي منح القروض لبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة، وبهذا أعيد للنظام البنكي دوره في منح الائتمان للاقتصاد مرتكزا في ذلك على أسس ومفاهيم الجدوى الاقتصادية للمشاريع³، حيث يسمح الفصل بين هاتين الدائرتين بلوغ الأهداف التالية⁴:

- استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية وخاصة تلك المتمثلة في منح القروض؛
- أصبح توزيع القرض لا يخضع إلى قواعد إدارية، وإنما يركز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع؛
- التقليص من آثار عملية الاستبعاد المالي وما ينجم عنه من تأثير سلبي على تمويل القطاع الخاص في إطار هذه السياسة الجديدة التي لا تريد التمييز بين القطاعات الاقتصادية فيما إذا كانت عمومية أو خاصة.

إن تمويل عجز الخزينة بواسطة الجهاز البنكي من خلال التسبيقات المقدمة جعل الدين العمومي يصل إلى حدود 108 مليار دج في نهاية 1989 اتجاه البنك المركزي و 10 مليار دج اتجاه البنوك التجارية أي نسبة 45 %

¹ مجدوب بحوصي، مرجع سبق ذكره، ص 103.

² الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 346.

³ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات النقدية والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 188.

⁴ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 346.

من مجموع الدين العمومي الداخلي، وقد حدد القانون الجديد فترة 15 سنة للخزينة لتسديد هذه التسبيقات، كما أبعده القانون الجديد الخزينة عن دور تمويل الاستثمارات العمومية الطويلة المدى للمؤسسات المستقلة وأصبح ذلك من مهام البنوك عن طريق الإقراض¹.

د- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:

كانت السلطة النقدية سابقا مشتتة في مستويات عديدة، فوزارة المالية كانت تتحرك على أنها هي السلطة النقدية، والخزينة كانت تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي لتمويل عجزها، وكانت تتصرف كما لو كانت هي السلطة النقدية، والبنك المركزي كان يمثل بطبيعة الحال سلطة نقدية لاحتكاره امتياز إصدار النقد، ولذلك جاء قانون النقد والقرض ليُلغي هذا التعدد في مراكز السلطة النقدية وذلك بإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة عن أي جهة كانت والمتمثلة في مجلس النقد والقرض². وقد حرص قانون النقد والقرض على أن تكون هذه السلطة النقدية³:

- وحيدة، ليضمن انسجام السياسة النقدية؛

- مستقلة، ليضمن تنفيذ هذه السياسة بشكل منسجم قصد تحقيق الأهداف النقدية؛

- موجودة في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسيير النقد ويتفادى التعارض بين الأهداف النقدية.

هـ - وضع نظام بنكي على مستويين:

ويعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجاري، وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنكا للبنوك ويراقب نشاطها ويتابع عملياتها ويوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على السياسات الإقراضية للبنوك، ويحدد القواعد العامة للنشاط البنكي ومعايير تقييم هذا النشاط بالكيفية التي تجعله يحقق أهداف السياسة النقدية، وقد أبطل قانون النقد والقرض مفعول القوانين المصرفية التي صدرت قبله⁴.

5- أهم تعديلات قانون النقد والقرض (10/90):

لتكييف النظام المصرفي مع متطلبات اقتصاد السوق أكثر فأكثر ولمعالجة الإختلالات التي لوحظت على قانون النقد والقرض لعام 1990، أدخلت عليه عدة تعديلات أهمها:

أ- الأمر 01/01:

¹ عياش قويدر وإبراهيمي عبد الله، مداخلة تحت عنوان: أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية - بين النظرية والتطبيق -، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي - واقع وتحديات -، جامعة الشلف، الشلف، 14-15/12/2004، الجزائر، ص 56.

² مجدوب بحوصي، مرجع سبق ذكره، ص 104.

³ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 347.

⁴ إكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص 155.

من أهم الإصلاحات والتعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض 10/90 الأمر 01/01 المتمم والمعدل لقانون 10/90 والمؤرخ في 27 فيفري 2001، والمتعلق بإدارة ومراقبة بنك الجزائر، والذي قسم مجلس النقد والقرض إلى هيئتين مستقلتين؛ مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض كسلطة نقدية وذلك لمنح استقلالية أكبر للبنك المركزي، وقد تدعمت سياسة إعادة الخضم التي يمارسها بنك الجزائر منذ سنة 2001 بصدور هذا الأمر، ومن ثم السياسة الائتمانية التي يمارسها البنك المركزي تجاه البنوك التجارية¹.

وتتمثل أهم التعديلات التي جاء بها الأمر 01/01 فيما يلي²:

- يتولى إدارة البنك المركزي مجلس الإدارة بدلا من مجلس النقد والقرض وأصبح هذا الأخير يتكون من مجلس إدارة بنك الجزائر، وثلاث شخصيات تختار بحكم كفاءتها في المسائل الاقتصادية والنقدية، حيث يحتاج مجلس النقد والقرض إلى خبرات في المجالين الاقتصادي والمالي، فتبني سلطة مستقلة يعني إخضاع النقد والقرض إلى ذوي الاختصاص بعيدا عن التقلبات السياسية؛
- تعيين الشخصيات الثلاثة بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية، كما يعين مستخلفين ليحلوا محلهم في حالة التغيب أو شغور مناصبهم؛
- كما تقرر إمكانية عقد اجتماع بوجود ستة أعضاء من المجلس الأعلى بدلا من أربعة أعضاء على الأقل؛
- لم يعد هناك تحديد لوكالة المحافظ أو لإقالته؛
- أصبح نواب المحافظ يخضعون لنفس النظام فيمكنهم إقالة النواب بمرسوم من رئيس الجمهورية في أي وقت؛
- أصبح المجلس يجتمع مرة كل ثلاثة أشهر بدلا من مرة كل شهر؛
- يكن أن يستدعي الاجتماع كلما دعت الضرورة إلى ذلك بمبادرة من رئيسه أو أربع أعضاء بدلا من ثلاثة.

ب- الأمر 11/03:

منح قانون النقد والقرض 10/90 البنك المركزي صلاحيات أوسع، لكن الثغرات التي حدثت في النظام البنكي الجزائري أدت بالسلطات إلى إعادة النظر في هذا الجهاز البنكي، وذلك بصدور قانون 11/03 المتمم والمعدل لقانون 10/90 والذي أعطى البنك المركزي أكثر فاعلية من حيث المراقبة والتنظيم والإشراف على السياسة النقدية، ظهر هذا القانون في 26 أوت 2003 بعدما لاحظت السلطات الضعف الذي لازال يتخبط فيه أداء الجهاز البنكي مقارنة بالتحويلات الاقتصادية السريعة، خاصة بعد فضيحة بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي، حيث اتضح ضعف آليات المراقبة التي يستعملها بنك الجزائر. فجاء هذا الأمر بعدة بنقاط تمسح لبنك الجزائر بممارسة صلاحياته بشكل أحسن حيث³:

¹ عبد الحق بو عتروس ومحمد دهان، مرجع سبق ذكره، ص، ص 10، 13.

² شهرزاد نشاشد، مرجع سبق ذكره، ص ص 144-145.

³ موسى رحمانى ونجاة مسمش، وضعية النظام المصرفي في ظل برنامج الإصلاح الهيكلي، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة - منافسة، مخاطر، تقنيات -، جامعة جيجل، جيجل، الجزائر، يومي 06-07/06/2005، ص 12.

- تم الفصل بين مجلس الإدارة المكلفة بتسيير البنك كمؤسسة، وبين مجلس النقد والقرض الذي يمارس اختصاصات جوهرية في مجال سياسة النقد والقرض؛
- توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض المخول باختصاصات في مجال السياسة النقدية، وسياسة الصرف، والتنظيم والإشراف، وأنظمة الدفع؛
- إقامة هيئة رقابية، مكلفة بمهمة متابعة نشاطات البنك ولاسيما النشاطات المتصلة بتسيير مركزية المخاطر ومركزية المستحقات غير المدفوعة والسوق النقدية؛
- يعزز القانون التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي ويشير هذا المضمون إلى شروط عرض التقارير الاقتصادية والمالية والتقارير المتصلة بالتسيير، التي يرفعها بنك الجزائر إلى مختلف مؤسسات الدولة؛
- ينشأ لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية للإشراف على تسيير الرصد الخارجية والمديونية الخارجية؛
- ينظم سيولة أفضل في انسياب المعلومات المالية التي أصبحت ضرورية بحكم مكافحة الآفات المعاصرة "تبيض الأموال"؛
- يسمح بضمان حماية أفضل للبنوك وللأساحة المالية والادخار العمومي ومن شأنه أيضا أن يعزز شروط ومقاييس اعتماد البنوك ومسيري البنوك والعقوبات الجزائية التي يتعرض لها مرتكبو المخالفات؛
- يصدر مجلس النقد والقرض نظام يحدد الحد الأدنى الجديد لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية ويعمل على هذا الأساس بنك الجزائر على تعزيز التقييم لطلبات الإعتمادات الجديدة؛
- يشكل قاعدة للرقابة على الوثائق والمستندات، ويسمح بالتقييم والإطلاع السريع على تطور الوضعية المالية الخاصة بكل بنك.

وتدعيما لهذه النقاط جاء تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي واضحا فيما يخص الإصلاح حيث حدد طبيعة الإصلاح بإتباع الخطوات التالية¹:

- وضع نصوص تشريعية وتنظيمية لتأطير هذه الوظيفة، وهذا من خلال تطهير محافظ البنوك العمومية لمواكبة التطورات العصرية؛
- إعادة تنظيم الجهاز البنكي بعد تطهيره مباشرة، وهذا حتى يتكيف مع كل النشاطات والوظائف الموجودة في البنوك العالمية؛
- إعادة تنظيم النظام البنكي بالاستناد على مجموعة من البنوك العمومية المطهرة ماليا والعصرية، بهدف إعادة انطلاق الاقتصاد الوطني ليتماشى مع متطلبات اقتصاد السوق؛
- أهمية إيجاد بورصة للقيم المالية تواكب التنمية والبناء الاقتصادي،
- العمل على وضع منتجات مالية جذابة، وهذا يسمح بجذب و احتواء الأموال المكتنزة، خاصة عند

¹ مجدوب بحوصي، مرجع سبق ذكره، ص 106.

القطاع الخاص وتكثيف الجهود اتجاه أسواق البورصات الأجنبية.

أما بخصوص البنك المركزي فقد جاء الأمر 11/03 بما يلي¹:

أ- السماح للبنك المركزي بممارسة أفضل لمهامه وذلك من خلال:

- الفصل على مستوى بنك الجزائر ما بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض؛
- توسيع مهام مجلس النقد والقرض؛
- تدعيم استقلالية لجنة البنوك.

ب- تدعيم التشاور والتنسيق ما بين البنك الجزائري والحكومة بما يتعلق بالجانب المالي وذلك من خلال:

- إثراء مضمون وشروط التقارير الاقتصادية، المالية، وتسيير بنك الجزائر؛
- إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الحقوق والدين الخارجي؛
- تمويل إعادة البناء الناجمة عن الكوارث التي تقع للبلد؛
- انسياب أحسن للمعلومات المالية وضمان مالي أفضل للبلد.

ج- كما ويحصر هذا الأمر السلطة النقدية في هئتين هما:

- وزارة المالية، والتي تتمثل مهامها في وضع سياسة نقدية على مستوى الحكومة وبالتحديد الوزارة المكلفة بالمالية الوصية على النظام البنكي والمالي، وعلى مستوى وزارة توجد مديرية الخزينة التي تعد الإدارة المكلفة بشؤون البنوك والشؤون المالية.
- بنك الجزائر (البنك المركزي)، وهو يمثل هيئة الإصدار (الهيئة الوحيدة المكلفة بإصدار النقود التي تعتمد كنقود قانونية)، وهو أيضا يراقب وينظم الكتلة النقدية ويدير احتياطي الصرف للبلاد ويسوي العلاقات ما بين الدينار والعملات الأجنبية.

ثانيا- إصلاح الآليات النقدية:

1- سعر الفائدة:

تبنت السلطات النقدية الجزائرية التحرير التدريجي لأسعار الفائدة في بداية ماي 1989، تبعا لنموذج (Fry & Mackinnon & Show) المطبق في عدة دول نامية، وذلك باتخاذ عدة إجراءات قانونية ونقدية خاصة أثناء برنامج التعديل الهيكلي، من أجل الوصول إلى أسعار فائدة حقيقية ذات قيم موجبة². أما أسعار الفائدة على البنوك التجارية فقد حررت في ماي 1990، لكن أسعار الفائدة على الاقتراض من البنوك التجارية فقد ظلت خاضعة لحد أقصى نسبته 20 % سنويا، مما جعل هذين النوعين من معدلات الفائدة سالبين من حيث

¹ منصور زين، مرجع سبق ذكره، ص 431-432.

² بلال بو بلوطة، أثر تحرير سعر الفائدة على الاقتصاد الجزائري الفترة 2000-2008، مذكرة ماجستير، تخصص نقود وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011، ص 121.

القيمة الحقيقية خلال الفترة (1993-1994)، وفي 1994 أعيد رفع معدل إعادة الخصم ب 3.5 نقطة فوصل إلى 15 % بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، حيث كان لابد من رفع معدلات الفائدة الاسمية حتى لا يكون معدل الفائدة الحقيقي سلبيا، كما أزيل الحد الأقصى على أسعار البنوك التجارية للجمهور وفرض سقف مؤقت بمقدار 5 نقاط مئوية على الفارق بين نسبة الفائدة الدائنة والمدينة من أجل منع حدوث زيادة مفرطة في نسب الإقراض، وألغي هذا الإجراء في ديسمبر 1995، وأدى تحرير أسعار الفائدة مع تراجع معدلات التضخم -بفضل سياسات إدارة الكلب الأكثر تشددا- إلى ظهور أسعار الفائدة الحقيقية الموجبة منذ 1996، كما ارتفعت معدلات السحب على المكشوف للبنوك على بنك الجزائر إلى 24 % منذ 1994 بدلا من 20 % في 1991.¹

2- سعر الصرف:

لقد تم إلغاء نظام الصرف المعمول به سابقا سنة 1988 واستبداله بنظام يقضي بتخفيض النقد الأجنبي للبنوك التجارية ضمن إطار سقوف ائتمانية، وهو ما يتماشى مع أهداف ميزان المدفوعات على أن تقوم البنوك بتخفيض النقد الأجنبي للمؤسسات العامة التي تتعامل معها، وفي عام 1991 تولى مجلس النقد والقرض مسؤولية وضع سياسة النقد الأجنبي والدين الخارجي، وكذلك سلطة اعتماد الاستثمارات الأجنبية والمشاريع المشتركة، ولقد صدر من قانون التمويل الإضافي في أبريل 1990 الذي منح الشركات والأفراد حق حيازة حسابات بالعملات الأجنبية، حيث عرف الدينار الجزائري تخفيضات متتالية للوصول إلى سعر صرف 36 دج مقابل 1 دولار سنة 1994، ثم خفض إلى 47.5 مقابل 1 دولار سنة 1995، وهذا وفقا لنظرية أسلوب المرونات التي تدخل في إطار سياسات معالجة الاختلال الخارجي لميزان المدفوعات، كما اتخذت السلطة النقدية عدة إجراءات في إطار تحرير سعر الصرف وذلك من خلال التخفيضات المتتالية من أجل رد الاعتبار لقيمتها الحقيقية وجعله يتحدد وفقا لقوى العرض والطلب، حيث تم تطبيق التعويم المدار للدينار الجزائري ابتداء من سنة 1995، وفتح مكتب صرف النقد الأجنبي مع نهاية 1996.²

وقد تمت عملية تعديل سعر صرف الدينار وفقا للطرق التالية³:

- الانزلاق التدريجي؛
- التخفيض الصريح؛
- تقنية التسعير؛
- سوق الصرف ما بين البنوك.

¹ ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، تخصص نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2003، ص 137.

² بلال بو بلوطة، مرجع سبق ذكره، ص، ص 119، 129.

³ شريف عمروش، مرجع سبق ذكره، ص 146.

ثالثا- إصلاح الأسواق:

وشمل إصلاح الأسواق في مجال الإصلاحات النقدية والبنكية ما يلي:

1- السوق النقدية:

إن تطوير السوق النقدية في الجزائر وتزويدها بالأدوات والوسائل اللازمة لتحقيق أهدافها المختلفة، يعتبر من الأمور التي وضعها البنك المركزي ضمن اهتماماته الأساسية، حيث أنه لا يمكن تصور نظام مصرفي سليم دون نمو واتساع السوق النقدية التي يقوم فيها هذا النظام¹.

أنشأت السوق النقدية الجزائرية في 17 جوان 1989، وكانت مقتصرة على عمليات محددة تقوم بها البنوك فيما بينها لغرض الحصول على التوازن اليومي بين مواردها ومدفوعاتها، ومن هنا كان تدخل البنوك في هذه السوق بهدف القيام بمختلف المبادلات القصيرة الأجل، حيث أصبح بنك الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90 مكلفا بتسيير السوق النقدية وذلك بأدائه دور الوسيط، كما حدد التنظيم رقم 08/91 بتاريخ 14 أوت 1991 المتضمن تنظيم هذه السوق، إضافة إلى المادة الثانية من التعليم رقم 28/95 الصادرة بتاريخ 22 أبريل 1995 كفاءات القيام بالعمليات في هذه السوق ونوعية المتدخلين فيها². حيث أصبحت الهيئات المالية المخولة بالتدخل في السوق النقدية (نظام بنك الجزائر رقم 08/91 المؤرخ في 14 أوت 1991 المتضمن تنظيم السوق النقدية) في البنوك التجارية والمؤسسات المالية وأي مؤسسة أخرى يرخص لها صراحة مجلس النقد والقرض، إضافة إلى الخزينة العمومية التي تتدخل عن طريق توظيفات أذون الخزينة وإجراء عمليات المناقصة عليها، وعليه فإن السوق النقدية في الجزائر هي أساسا سوقا بين البنوك، حيث يبقى المتدخلون الرئيسيون يتشكلون من البنوك والمؤسسات المالية التي تشكل الجهاز البنكي بمفهوم قانون النقد والقرض³. كما فعرفت إدخال أدوات جديدة مثل نظام المزادات وعمليات السوق المفتوحة، وحدد أيضا متدخلون في هذه السوق بالاضافة إلى البنوك والمؤسسات المالية والمؤسسات غير البنكية المرخص لها، وهم كما يلي⁴:

- المستثمرون المؤسسون في وضعية إقراض فقط (صناديق التقاعد، الضمان الاجتماعي، وشركات التأمين والتعاضديات) بعد ترخيص صريح من مجلس النقد والقرض؛
- بنك البركة كحالة خاصة، حيث يتدخل في هذه السوق ويقرض من خلال بنك الجزائر بمعدل فائدة معدوم، لكن في حالة حاجته للسيولة يمكنه طلب إعادة تمويله مجانا لدى بنك الجزائر في حدود مبلغ الفوائد غير المحصلة.

¹ بلال بو بلوطة، مرجع سبق ذكره، ص 140.

² شريف عمروش، مرجع سبق ذكره، ص 156.

³ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 379.

⁴ شريف عمروش، مرجع سبق ذكره، ص 156.

2- السوق ما بين البنوك:

هي عبارة سوق نقد بنك الجزائر، توظف فيه مؤسسات القرض فوائضها أو تغطي فيه احتياجاتها من السيولة، وتعمل هذه السوق يوميا دون انقطاع من الساعة التاسعة صباحا إلى الساعة 15 و30 مساء، يعلن بنك الجزائر عن فتحه للسوق عن طريق المعدل المتوسط المرجح، كما يضمن الوساطة بين الطالب والعارض في مفاوضاتهما حول معدل ومبلغ مدة القرض، وعند اتفاق الطرفين يبعث بنك الجزائر إشعارا دائنا أو مدينا ويصبح الحساب الجاري للمقرض لدى بنك الجزائر مدينا بمبلغ التوظيف، في حين يصبح الحساب الجاري للمقرض دائنا بمبلغ الاقتراض¹.

3- سوق الصرف

يعتبر سوق الصرف في الجزائر حديث، إذ لم يتم تأسيسه إلا في سنة 1995 (نظام بنك الجزائر رقم 08/95 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995)، ويعبر ذلك في واقع الأمر عن تحول جذري في تناول المسائل المالية والنقدية الوطنية، حيث أن تأسيس سوق الصرف يمثل تحولا عميقا في نظام الصرف الوطني على أساس أن سعر صرف الدينار مقابل العملات حرة التحويل يتم تحديده في سوق الصرف بين البنوك، كما يكرس تأسيس سوق الصرف أيضا إلى جانب تأسيس السوق النقدية في بداية التسعينات الاتجاه نحو إعطاء الأسواق دورها الكامل في ضبط النشاط النقدي ومنه الاقتصادي، وحسب نظام بنك الجزائر رقم 08/95 يتمثل المتدخلون في سوق الصرف في كل من البنوك والمؤسسات المالية، ويمكن لبنك الجزائر أن يعطي ترخيصا للهيئات المالية غير البنكية للتدخل في هذه السوق، كما يمكنه أن يعتمد أي هيئة أو أي وكيل للصرف قصد القيام بعمليات صرف بين الدينار والعملات الأجنبية حرة التحويل².

رابعا: تدعيم استقرار النظام البنكي:

إن التنظيم الجيد للنظام المصرفي الجزائري، والذي بموجبه فتح المجال أمام البنوك الخاصة -الوطنية والأجنبية-، والذي يعتمد أيضا على قواعد السوق، يتطلب أن تكون للسلطة النقدية آليات وهيئات للرقابة لضمان الانسجام والانضباط السوق المصرفي ليحافظ على استقرار النظام المصرفي، وتتكون هيئات الرقابة مما يلي³:

1- اللجنة المصرفية:

¹ المرجع نفسه، ص ص 156-157.

² الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص 384-385.

³ Abdelkarim Sadeg, *Le système bancaire Algérien -la nouvelle réglementation-*, sans maison d'édition, Algérie, 1997, P36.

ينص قانون النقد والقرض في مادته 143 على أنه "تنشأ لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية وبمعاينة المخالفات المثبتة"¹. وتتألف اللجنة المصرفية من:

- محافظ بنك الجزائر رئيسا لها ويعوضه نائبه في الرئاسة في حالة غيابه؛
- قاضيين ينتدبان من المحكمة العليا يقترحهما رئيسها الأول بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء؛
- شخصين يقترحهما وزير المالية بناء على كفاءتهما في الأعمال البنكية وخاصة ذات البعد المحاسبي.

2- مركزية المخاطر:

في إطار الوضع الجديد المتسم بحرية المبادرة وقواعد السوق في العمل المصرفي، ونظرا لحرية المنافسة بين البنوك، تتزايد المخاطر المرتبطة بالنشاط المصرفي وبخاصة المخاطر المرتبطة بالقروض، والبنك المركزي يحاول أن يجمع كل المعلومات التي تهدف إلى مساعدة النظام المصرفي على التقليل من هذه المخاطر. وفي هذا الإطار، أسس قانون النقد والقرض 10/90 في مادته 160 هيئة تقوم بتجميع هذه المعلومات سميت "مركز المخاطر" (ينظم ويسير بنك الجزائر مصلحة مركزية للمخاطر تدعى مركز المخاطر تتكلف بجمع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة وسقف القروض الممنوحة والمبالغ المسحوبة والضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية)، وتتضمن اللائحة 01/92 المؤرخة في 22 مارس 1992 والصادرة عن بنك الجزائر تنظيم مركز الجزائر وطرق عمله.

3- مركزية عوارض الدفع:

رغم أن هناك مركزية للمخاطر على مستوى بنك الجزائر، تعطي مسبقا معلومات خاصة ببعض أنواع القروض والزبائن، إلا أن ذلك لا يلغي بشكل كامل المخاطر المرتبطة بهذه القروض، ففي المحيط الاقتصادي والمالي الجديد -الذي يتميز بالتغير وعدم الاستقرار- تقوم البنوك والمؤسسات المالية بأنشطتها في منح القروض إلى الزبائن، وأثناء ذلك فمن المحتمل أن تحدث بعض المشاكل على مستوى استرجاع هذه القروض.

قام بنك الجزائر بموجب النظام رقم 02/92 المؤرخ في 22 مارس 1992 بإنشاء مركزية لعوارض الدفع، وفرض على كل الوساطة المالية الانضمام إلى هذه المركزية وتقديم كل المعلومات الضرورية لها، وتقوم مركزية عوارض الدفع بتنظيم المعلومات المرتبطة بكل الحوادث والمشاكل التي تظهر عند استرجاع القروض أو تلك التي لها علاقة باستعمال مختلف وسائل الدفع في هذا المجال، وتتلخص في عنصرين:

- تنظيم بطاقية مركزية لعوارض الدفع وما قد ينجم عنها وتسييرها، وتتضمن هذه البطاقة بطبيعة الحال كل الحوادث المسجلة بشأن الدفع أو تسديد القروض؛

¹ المادة 143 من القانون 10/90 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض.

- نشر قائمة عوارض الدفع وما يمكن أن ينجم عنها من تبعات، وذلك بطريقة دورية، وتبليغها إلى الوسطاء الماليين وإلى أية سلطة أخرى معينة.

4- جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة:

أتى جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة ليدعم ضبط قواعد العمل بأهم -أحد- وسائل الدفع وهي الشيك، وقد تم إنشاء هذا الجهاز بموجب النظام رقم 03/92 المؤرخ في 22 مارس 1992، حيث يعمل هذا الجهاز على تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد والقيام بتبليغ هذه المعلومات إلى الوسطاء الماليين المعنيين، ويجب على الوسطاء الماليين الذين وقعت لديهم عوارض دفع لعدم كفاية الرصيد أو لعدم وجوده أصلاً أن يصرحوا بذلك إلى مركزية عوارض الدفع حتى يمكن استغلالها وتبليغها إلى الوسطاء الماليين الآخرين، كما يجب عليهم في هذا المجال أن يطلعوا على سجل عوارض الدفع قبل تسليم أول دفتر الشيكات للزبون.

إضافة إلى ما سبق فقد تضمن قانون النقد والقرض ما يلي¹:

- تطبيق قواعد تتسم بالشفافية وتحكم العلاقة بين الحكومة والنظام المالي؛
- إرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامّة بالنسبة لإمكانية الحصول على الائتمان وإعادة التمويل من البنك المركزي؛
- فتح أبواب الاقتصاد الجزائري أمام المستثمر الأجنبي، وسمح أيضاً بتنوع المحيط المصرفي الوطني بانفتاحه على البنوك خاصة، جديدة، وطنية وأجنبية؛
- أقر تحرير سعر الفائدة وتحويلها إلى معدل فائدة حقيقي موجب، وهذا بإيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك؛
- ألغى مفهوم تخصص البنوك، والذي يسمح للعملاء بالتعامل بحرية مع البنوك المختلفة وليس على أساس نشاطهم القطاعي كما في السابق.
- دور البنك المركزي في تمويل الاقتصاد الوطني، بعد أن تم وضع حد لتمويل عجز الميزانية حيث أصبح البنك المركزي يستطيع منح الخزينة مكشوفات بالحساب الجاري لمدة أقصاها 240 يوماً على أساس تعاقد في حدود 10 % من الإيرادات العادية للدولة، على أن تسدد هذه التسيقات في أجل أقصاه 15 سنة².

المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية

بعد فشل محاولات الإصلاح الذاتي خلال سنتي 1986 و1988، المتزامنة مع انهيار أسعار النفط في عام 1986، عرفت الجزائر ضائقة مالية أجبرتها إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي للحصول على التمويل اللازم،

¹ كمال عابشي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

² عبد الحق بو عتروس ومحمد دهان، مرجع سبق ذكره، ص 11.

فأبرمت عدة اتفاقيات امتدت بين عامي 1989 و1998، تبعتها إصلاحات ذاتية مع بداية الألفية الثالثة، تتلخص في:

أولاً- اتفاق الاستعداد الائتماني الأول لعام 1989:

قامت الجزائر بإبرام أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي في 31 ماي 1989، مدته سنة واحدة، استفادت الجزائر من تمويل قيمته 886 مليون دولار¹، مع ضرورة الالتزام بالإصلاحات التالية:

- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي وتقليص حجم التمويل المقدم للموازنة العامة.
- تحرير الأسعار والسعي لبلوغ معدلات أسعار فائدة موجبة.
- الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار بالإضافة إلى السماح بحرية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية².

يتضح جلياً أن من محاور اتفاق الاستعداد الائتماني السابق التزام الدولة بضرورة التخلي على السياسة المالية التوسعية باعتبارها المصدر الأساسي لارتفاع معدلات التضخم والعجز الخارجي خلال هذه الفترة، ومن الطبيعي أن يكون ذلك من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي.

ثانياً- اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني لعام 1991:

تواصلت المفاوضات بين الجزائر وصندوق النقد الدولي في نهاية 1990 أدت إلى عقد اتفاق استعداد ائتماني ثان في جوان 1991، أكد على أن تحصل الجزائر على قرض قيمته 403 مليون دولار³. وهذا بعد تحرير رسالة حسن النية المحررة في أبريل 1991، والتي أكدت فيها الحكومة على ضرورة تجسيد الإصلاحات التالية:

- التقليص من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والعمل على ترقية النمو الاقتصادي لدى المؤسسات العمومية والخاصة.
- ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات وكذلك أسعار الصرف.
- تحرير التجارة الخارجية وكذلك الداخلية من خلال العمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار⁴.

واشترط الصندوق مقابل تقديم التمويل العديد من الشروط يمكن تلخيص أهمها في:

- تحرير التجارة الخارجية والداخلية من خلال العمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار.
- المراقبة الكمية للقروض وتحرير سعر الفائدة لإعطاء النقود تكلفتها الحقيقية.
- القيام بتخفيض سريع للدينار إلى غاية مارس 1991.

¹ Mustapha mekideche, *L'Algérie entre l'économie de rente et économie émergente*, Ed: dahlab, Alger, p63.

² بوخاري لحلو، *دور سياسة الصرف في رفع كفاءة السياسة النقدية-الاقتصاد الجزائري-نموذج-*، دار حسن العصرية، لبنان، 2011، ص113.

³ Ahmed Benbitour, *L'Algérie au troisième millénaire*, Ed: Marinour, Alger, 1998, p78.

⁴ الهادي خالدي، *المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي*، المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد، الجزائر، 1996، ص ص 199-200.

- توسيع مجال تحرير الأسعار¹.

وقد سحب ثلاثة أقساط التمويل، إلا أن القسط الرابع لم يتم سحبه لعدم احترام الحكومة لمحتوى الاتفاقية، نتيجة توجيه القرض إلى أغراض أخرى غير المدرجة في لاتفاق². إلى جانب المعارضة الشديدة من طرف الشركاء الاجتماعيين، وتبني حكومة السيد بلعيد عبد السلام لإصلاحات ذاتية تتعارض ومحتوى الاتفاق بين عامي 1992 و1993، فقد عرفت السياسة المالية توسعا بسبب الظروف الأمنية والانفلات الأمني الخطير الذي عاشته البلاد آنذاك، وزيادة الأجور الحكومية ومخصصات دعم الأسعار (وهذا يتنافى مع وصفة صندوق النقد الدولي)³، هذا ما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم، لأن تمويل الإنفاق الحكومي تم من خلال الإصدار النقدي، إلى جانب استمرار تسجيل عجز في ميزان المدفوعات، نتيجة تراجع الصادرات سواء النفطية لانخفاض أسعار النفط أو غير النفطية بسبب المغالاة في تقييم قيمة الدينار.

ثالثا- اتفاق التثبيت الهيكلي للفترة (مارس 1994-أفريل 1995):

هدف برنامج الاستقرار الاقتصادي قصير المدى تحقيق العديد من الأهداف، تتلخص في:

- تعديل سعر الصرف وذلك بتخفيض قيمة الدينار ب 50%.
- توسيع مجال تحرير التجارة الخارجية.
- الحد من التوسع النقدي وذلك برفع سعر الفائدة على الادخار من 10 إلى 14%، ورفع أسعار الفائدة على القروض إلى 23.5%⁴.

سمحت الأهداف السابقة والتي سطرها صندوق النقد الدولي وحرص على تحقيقها، بمواصلة المفاوضات لإبرام اتفاقية التعديل الهيكلي لثلاث سنوات لاحقة بالإضافة إلى طلب إعادة جدولة ثانية للديون العمومية.

رابعا- اتفاق التعديل الهيكلي للفترة (1995-1998):

وافق صندوق النقد الدولي على دعم السياسات التي تنوي الجزائر تطبيقها استكمالاً للإصلاحات السابقة، في إطار برنامج التعديل الهيكلي الهادف إلى تحسين الفعالية الاقتصادية لمواجهة الاختلالات التي تعترض مواصلة النمو في الأجل الطويل.

وبمقتضى هذا الاتفاق حصلت الجزائر على قرض قيمته 1169 مليون دولار، مما أعطى مؤشراً إيجابياً لدائني الجزائر، أدى إلى إعادة جدولة 16 مليار دولار خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 1998 بعد المفاوضات التي تمت مع نادي باريس ونادي لندن⁵.

¹ Hocine Ben Issad, L'ajustement structurel: l'expérience du Maghreb, OPU, Alger, 1999, p 60.

² الهادي خالدي، مرجع سبق ذكره، ص196.

³ عمبروش شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، دار حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2012، ص168.

⁴ Hocine Ben Issad, Algérie de la planification socialiste à l'économie de marché (1962-2004), ENAG EDITIONS, Alger, 2004,

p188-189.

⁵ كريم النشاشيبي وآخرون، تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص123.

إن الموافقة السابقة الذكر كانت مقابل تبني العديد من الإصلاحات، هدفت أساس إلى إعادة بعث جهاز العرض، لذلك كانت حزمة من الإصلاحات الهيكلية، وقد شملت نظام الصرف، المبادلات الخارجية، تحرير الأسعار، إصلاح المالية العامة، السياسة النقدية والنظام المالي، إصلاح المؤسسات العمومية وتطوير القطاع الخاص، وجوانب الحماية الاجتماعية، ويمكن تلخيصها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (06): التدابير المعتمدة في إطار برنامج التعديل الهيكلي للفترة (1995-1998)

تاريخ التنفيذ	التدابير المعتمد
	أ - نظام الصرف:
نهاية 1995	- إقامة سوق صرف ما بين المصارف مع اعتبار المصارف متعاملين معتمدين.
1996	- توسيع سوق ما بين المصارف إلى مساهمين آخرين من غير البنوك التجارية
1996	- بالموازاة مع إقامة سوق صرف ما بين المصارف ، يتم منح الاعتماد لمكاتب الصرف بداية 1996
1997	- إقرار نظام المادة الثامنة ، بمجرد تحقيق قابلية الدينار للتحويل للمعاملات الخارجية الجارية
1994	- التحليل المعمق لتنافسية قطاعات السلع القابلة للتبادل في إطار الدراسة حول الحماية الفعلية المنجزة بالتعاون مع البنك الدولي.
98/95	- متابعة سياسة صرف مدعومة بسياسات مالية ملائمة لضمان التنافسية الخارجية .
1995	ب - تحرير المبادلات والمدفوعات:
	- إلغاء إلزامية تحديد آجال دنيا للقروض الخارجية المتعاقد عليها لشراء سلع التجهيز.
منتصف 95	- بهدف ضمان تحويل الدينار للمعاملات الخارجية الجارية:
منتصف 95	يتم السماح بنفقات الصحة والتعليم:
1996	في المرحلة الأولى من قبل بنك الجزائر ضمن مبالغ محددة سنويا.
1997	في المرحلة الثانية من قبل المصارف التجارية ضمن حدود المبالغ المقررة من قبل بنك الجزائر.
1996	الترخيص بنفقات السياحة في حدود مبالغ سنوية في المرحلة الأولى من قبل بنك الجزائر، النفقات الأخرى (مهمات الأعمال ، نفقات الإشراف ، تحويل الأجور... الخ)، يتم الترخيص بها من قبل البنوك التجارية ضمن المبالغ المحددة من قبل بنك الجزائر.
منتصف 95	-إلغاء شرط قيام المستوردين لسلع معينة بمراعاة المعايير المهنية والفنية (الأدوية ، الحليب، السميد الدقيق ، القمح).
1995	-إعادة هيكلية التعريف الجمركية.
1995	- تخفيض معدل التعريف القسوى إلى % 50 ويتم متابعة تخفيض هذا المعدل إلى غاية الوصول إلى المعدل في الدول المجاورة.
نهاية 95	ج - تحرير الأسعار
منتصف 94	-إقامة آلية تسمح بالمتابعة الثلاثية للتكاليف الاقتصادية للمنتجات ذات الأسعار الإدارية بهدف تصحيح أسعارها دوريا.
	-إلغاء الدعم للمنتجات الغذائية والطاقوية.
نهاية 94	-إلغاء المراقبة على الهوامش وتحويل المنتجات التالية إلى الأسعار الحرة (السكر الحبوب شعير، القمح الصلب واللين ، زيت الطعام ، الأدوات المدرسية والأدوية).
95	-إصلاح أسعار الدعم للزراعة.

95 1997	د - المالية العامة: -توسيع نطاق تطبيق الضريبة على القيمة المضافة بخفض الإعفاءات. -إصلاح التعريفية الجمركية.
نهاية 1996 منتصف 96 1996	-مراجعة وإصلاح الضريبة على القيمة المضافة. -مراجعة المعدلات والأوعية ودراسة إمكانية توسيع الوعاء إلى المنتجات البترولية وتقليص المعدلات من ثلاثة إلى معدلين. - تحديد وسائل زيادة مردودية الحقوق على الاستهلاك. -وضع رقم ضريبي لكل ممول.
نهاية 95 1995	-العمل بالتعاون مع البنك الدولي على: .مراجعة سياسة الإنفاق العام .وضع نظام لمتابعة الإيرادات والمحاسبة لدعم تسيير النفقات.
1995	-الشروع في إصلاح الوظيفة العمومية بهدف تقليص العمالة الزائدة.
نهاية 95 1995	هـ - السياسة النقدية وإصلاح النظام المصرفي والمالي: -اعتماد معدلات فائدة دائنة حقيقية موجبة) من غير المعدل المرتبط بالسكن (مقاسة على أساس اتجاهات التضخم المقدرة للتلثاني الرابع 1995
1995 1995	-اعتماد هيكله المعدلات الموجهة، خاصة معدل إعادة الخصم في إطار إدخال نظام المزايدة على القروض. -إلغاء القيود على هوامش معدلات الفائدة.
منتصف 96 1996 1996	-تطوير السوق النقدية: .ما بين المصارف (بتوسيع تشكيلة الأدوات والمتدخلين) .المزايدة على القروض. .المزايدة على أذونات الخزينة.
منتصف 95 98/96	-إدخال عمليات السوق المفتوحة.
نهاية 1995 1996	-إعادة رسملة المصارف باستخدام جزء من المبالغ الموجهة لتسديد الالتزامات والتي توقفت في منتصف 1996
نهاية 1995 منتصف 95	-إنجاز الأعمال التمهيدية لإقامة سوق رؤوس أموال. -إعادة رسملة المصارف لتطبيق معدل كفاية رأس المال 4%
نهاية 1995 1995 1995 1996	-دعم إعادة هيكله المصارف بطريقة تحفز القطاع الخاص على المشاركة في رأس مالها. -دعم التدابير الاحترازية التي تحد من المخاطرة وتضع القواعد لتصنيف القروض. -إعادة هيكله صندوق الادخار ودمجه في النظام المصرفي. -وضع نظام لتأمين الودائع.
1995 1996	و - الشبكة الاجتماعية والقضايا الاجتماعية: -وضع حصيلة تنفيذ برنامج الأشغال للمنفعة العمومية.
1995 نهاية 1995	-إصلاح صندوق تشغيل الشباب بالتعاون مع مصالح الصندوق النقدي الدولي و البنك الدولي. -فحص بالتعاون مع البنك الدولي سير وتمويل نظام التأمين على البطالة.

متنصف 95	- إجراء تحقيق على مستوى المعيشة الذي يسمح بقياس الفقر.
متنصف 95	- إنجاز دراسة شاملة وفعالية عن الحماية الاجتماعية ، خاصة فيما يتعلق بضمان الدخل ، التغطية الاجتماعية دعم الطفولة.
متنصف 95	ي - إصلاح المؤسسات العمومية وتنمية القطاع الخاص:
متنصف 95	- تصفية المؤسسات العمومية المحلة
نهاية 1995	- الانتهاء من التطهير المالي للمؤسسات العمومية المتبقية قصد مرورها إلى الاستقلالية أو فتح رأسمالها
98/95	- إعداد الحكومة لمشروع قانون حول الخصخصة.
1996	- خصخصة خمسة فنادق تبعا لإعلان المزايدة المطروح في ديسمبر 1994
96/95	- الانتهاء من برنامج التطهير وإعادة تأهيل 23 مؤسسة عمومية:
	.التطهير المالي والمرور إلى الاستقلالية للمجموعة الأولى من 15 مؤسسة.
	.التطهير المالي والهيكلية وتحويل القانون الأساسي ل 8 مؤسسات متبقية.
	.وضع برنامج تأهيل في إطار تطبيق عقود النجاعة المبرمة بين السلطات والمؤسسات.
	-تحديد سياسة مكافأة رأسمال الممنوح للمؤسسات من قبل صناديق المساهمة.
	-وضع قيد العمل هيئة لضمان القروض على الصادرات.

المصدر: عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 294-297.

خامسا- مرحلة ما بعد التعديل الهيكلي (1999-2014)

تزامنت بداية الألفية الثالثة مع ارتفاع أسعار النفط، ما دفع السلطات إلى تسطير برامج تنموية ضخمة قائمة على التوسع في الإنفاق الحكومي، وهو عكس ما كان خلال برامج التثبيت والتعديل الهيكلي، وقد تم ذلك في ثلاث مراحل، الأولى خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2005)، والثانية خلال البرنامج التكميل لدعم النمو للفترة (2005-2009)، والمرحلة الثالثة خلال برنامج توطيد النمو والذي استمر إلى غاية 2014.

1- مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

كنتيجة لبداية اتضاح توجهات السوق النفطية، فقد قامت السلطات بتسطير البرنامج السابق، وهو قائم على الزيادة الهامة في الإنفاق الحكومي الممول أساسا من الإيرادات النفطية، وذلك بغرض تحفيز الطلب الكلي للخروج من الركود الاقتصادي، الناتج عن انخفاض أسعار النفط ووصفات هيئات بريتون وودز، والتي قامت بضغط الطلب المحلي من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي، وقد امتد برنامج الإنعاش الاقتصادي على طول الفترة (2001-2004)، وقد رُصد له مبلغ 7 مليار دولار (ما يقارب 525 مليار دينار جزائري)، هدف أساسا إلى تحسين مستويات المعيشة برفع مستويات الأجور، وتقليص معدلات البطالة، ومعالجة أزمة السكن، وإعادة تأهيل

المرافق الاجتماعية وتطوير البنية التحتية، وتطوير قطاع الزراعة والصيد البحري¹. ويلخص الجدول الموالي القطاعات التي شملها برنامج الإنعاش الاقتصادي، والأغلفة المالية المخصصة لكل قطاع. الجدول رقم(07): تخصيص الأغلفة المالية حسب القطاعات في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة(2001-2004)

النسبة(%)	القيمة المخصصة مليار دينار جزائري	القطاعات
8.6	45	دعم الإصلاحات
12.4	63.3	دعم مسار الإنتاج: الفلاحة والصيد البحري
21.7	114	التنمية المحلية
40.1	210.5	تقوية الخدمات العمومية وتحسين المستوى المعيشي
17.2	90.2	تطوير وتنمية الموارد البشرية
100	525	الإجمالي

المصدر: كريم بو دخدخ، مداخلة تحت عنوان: البرامج التنموية وأثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر خلال الفترة (2001-2014)، المؤتمر الدولي تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، سطيف، الجزائر، 11-12/03/2013، ص05.

ويتضح جليا أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية استحوذ على 210.5 مليار دينار، أي ما نسبته 40.1% من إجمالي مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي، متبوعا بالتنمية المحلية، بـ 114 مليار دينار، أي ما نسبته 21,7% إجمالي المخصصات، ولاشك أن الغرض الأساسي من وراء ذلك هو تدارك التأخر المسجل في البنية التحتية الأساسية نتيجة الوضعية الأمنية غير المستقرة التي مرت بها البلاد خلال عشرية التسعينات وتأثير برامج الإصلاح التي أدت إلى تخفيض النفقات الاستثمارية، والدمار الذي طال العديد من المنشآت، إلى جانب تخفيض الطلب الكلي وتوفير الشروط الملائمة لنمو القطاع الخاص، من خلال تخفيض تكاليفه عن طريق تطوير البنية التحتية، كما أن هذه الأخيرة تعتبر مصرا لامتناص العمالة، وبالتالي تخفيض معدلات البطالة المرتفعة، كما خصص لتطوير الموارد البشرية ما قيمته 90.2 مليار دينار، بغرض تجاوز الآثار السلبية الكبيرة لعشرية التسعينات

¹ le MOC, l'Algérie construire l'avenir, n 1706, 9 janvier 2005, p7.

على الوضع الاجتماعي وبالتالي تطوير أداء الجزائر في مؤشرات التنمية البشرية، من خلال تحسين مستويات المعيشة، وتعميم الاستفادة من خدمات الصحة والتعليم والتكوين، وبغرض تحفيز قطاع الفلاحة والصيد البحري فقد خصص له 63.3 مليار، لاستغلال المقومات الهائلة التي تتمتع بها الجزائر في هذا القطاع، لتخفيض تكلفة الواردات، وتنشيط الصادرات وتنويعها، وتدعيم جهود تخفيض معدلات البطالة، إلى جانب دعم واستكمال الإصلاحات والتي خصص لها 45 مليار دينار.

2- مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو:

كنتيجة لاستمرار أسعار النفط في الارتفاع، تزايد احتياطات الصرف، فقد سطرت الحكومة برنامج دعم النمو الاقتصادي الأول للفترة (2005-2009)، وقد رصد له مبلغ 55 مليار دولار، يهدف أساسًا إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، واستكمال تحديث المنشآت القاعدية، وتطوير الخدمات العمومية، وتطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال خاصة في ظل التأخر الكبير الذي تعاني منه الجزائر في هذا المجال¹، ويمكن توضيح مخصصات مختلف القطاعات في إطار هذا البرنامج في الجدول التالي:

الجدول رقم(08): تخصيص الأغلفة المالية حسب القطاعات في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة (2005-2009)

النسبة(%)	القيمة المخصصة مليار دينار جزائري	القطاعات
45.5	1908.5	تحسين الظروف المعيشية
40.5	1703.1	تطوير المنشآت الأساسية
8	337.2	دعم التنمية الاقتصادية
4.8	203.9	تطوير الخدمات العمومية
1.2	50	تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال
100	4202.7	الإجمالي

المصدر: كريم بودخدخ، مرجع سبق ذكره ص14.

ويتأكد من الجدول السابق أن تحسين الظروف المعيشية للسكان شكلت أولوية في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي بمخصصات بلغت 45,5%، استكمالاً لمنجزات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي خصص مبالغ هامة للتنمية المحلية وتحسين مستوى التنمية البشرية، متبوعاً بتطوير المنشآت الأساسية بنسبة 40,5% من إجمالي المخصصات، لمواصلة تحديث البنية التحتية(مطارات، طرق، سكك حديدية)، وبالتالي تحسين خدمات النقل، وإنشاء السدود...، كما قدرت حصة دعم التنمية الاقتصادية بـ8%، وتشمل مختلف المخصصات المقدمة لتطوير قطاعات الفلاحة، الصيد البحري، الصناعة، السياحة، وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب تطوير الخدمة العمومية وتكنولوجيا الإعلام والاتصال بنسبة 6% من الغلاف المالي الإجمالي خلال الفترة (2005-2009).

¹ibid, p13.

3- مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي (برنامج دعم النمو الثاني):

بقوام مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دينار، أي ما يعادل حوالي 286 مليار دولار، وهو قيد التجسيد. ويتمثل الغرض الأساسي في عرض الإصلاحات السابقة في تقييم مدى توفيرها لشروط الانتقال إلى الأدوات غير المباشرة، وهو ما سيكون محور التقييم في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: تقييم مدى توفير الإصلاحات السابقة لشروط التحول إلى الأدوات غير المباشرة

يسعى هذا المبحث إلى تقييم مدى نجاح مختلف الإصلاحات السابقة في توفير شروط التحول إلى العمل بأدوات السياسة النقدية غير المباشرة، سواءً تعلق الأمر بالجوانب النقدية، المالية وحتى الاقتصادية الكلية.

المطلب الأول: مدى توفر شروط الانتقال النقدية والمالية

تمت الإشارة في الفصل الأول إلى أهمية الدور الذي تؤديه مختلف الإصلاحات النقدية في ضمان انتقال سلس وناجح إلى الأدوات غير المباشرة، وفي هذا الإطار يمكن تقييم نجاح الإصلاحات النقدية والبنكية في ضمان ذلك في الجزائر في النقاط التالية:

أولاً- مدى توفر المتطلبات النقدية:

من خلال ما يلي سنحاول توضيح مدى توافر شروط المتطلبات النقدية في الجزائر، للانتقال إلى الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية

1- تطور السوق النقدية:

رغم أن السوق النقدية في الجزائر متواجدة منذ الثمانينات إلا أنه لا يمكن الحديث عن سوق نقدية حقيقية، حيث كان يتم تحديد معدلات الفائدة إدارياً وكانت مقتصرة على عدد محدود من البنوك والبنك المركزي. وفي 1989 تمت إعادة تنظيم سوق نقدية جذرياً في الجزائر، وتبنت السلطات النقدية الجزائرية التحرير التدريجي لأسعار الفائدة في بداية ماي 1989، ومع قانون النقد والقرض المؤكد بالتنظيم رقم 08/91 المؤرخ في 14 أوت 1991 والتعليم رقم 28/95 المؤرخة في 22 أبريل 1995 تم تأسيس سوق نقدية في شكل سوق ما بين البنوك، وبعد ذلك تم إنشاء سوق البنك المركزي (وقد تم التطرق له في المبحث السابق).

تم اتخاذ العديد من الإجراءات بهدف تطوير السوق النقدية وتوسيع عدد المتدخلين فيها، إلى جانب تنويع محفظة القيم المتداولة فيها، خاصة ما تعلق بأذونات وسندات الخزينة.

ورغم الجهود التي تقوم بها الجزائر إلا أن سوقها لا يزال متخلف ولا يستوفي الشروط، إضافة إلى طول فترة الإصلاحات، وقد يدل على هذا قلت المعاملات به، حيث أن الجزائر قامت بعملية واحدة لسياسة السوق المفتوحة منذ اعتماد هذه الأداة، إضافة إلى تراجع البنك المركزي الجزائري عن استخدام بعض الأدوات التي تتطلب سوق نقدية نشطة ومتطورة. (سنتطرق إليه في مبحث لاحق).

2- جمع ونشر البيانات والإطار التنظيمي:

بعد أكثر من عشرية عن تنفيذ الإصلاح النقدي لسنة 1990، خصوصا أثناء فترات التثبيت والتعديل الهيكلي، تم تعديل إطار الصلاحيات العامة لبنك الجزائر في 2003 بالأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، حيث تنص المادة 35 منه على أنه تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد¹، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية، ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة توزيع القرض، ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج، وضبط سوق الصرف، تحدد أهداف السياسة النقدية ووسائلها من طرف مجلس النقد والقرض بصفة سلطة نقدية، ويترتب عن ذلك أن مهمة تطبيق السياسة النقدية على أساس إطار تنظيمي ملائم، تسند إلى بنك الجزائر، والذي عليه أن يسهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة الوطنية².

جاء الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، والذي احتفظ بجزء كبير من الأحكام المتعلقة بأدوات السياسة النقدية المحتواة في القانون رقم 10/90، مع تعزيز قواعد حسن السير في مجال صياغة وإدارة السياسة النقدية. وتجدر الإشارة أن هذا الإطار القانوني الجديد قد أعطى مرونة أكبر للسلطة النقدية، أي مجلس النقد والقرض، في مجال تطوير الوسائل النقدية الملائمة، بالفعل يخول مجلس النقد والقرض، بموجب المادة 62 من الأمر المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 26 أوت 2003، بسلطات في ميادين تحديد السياسة النقدية وقواعد إدارتها ومتابعتها وتقييمها، ويحدد المجلس الأهداف النقدية، خصوصا في مجال تطور المجاميع النقدية والقرضية، على أساس التنبؤات النقدية المعدة من قبل بنك الجزائر، ويحدد استخدام الأدوات النقدية، كما يضع القواعد الاحترازية التي تطبق على العمليات في السوق النقدية³.

من خلال ما سبق يتضح لنا، قيام الدولة الجزائرية بتحديد الإطار التنظيمي والقانوني للسياسة النقدية في الجزائر، وهذا من خلال مجموعة الإجراءات والقوانين التي تضعها وتسهر على تنفيذها.

إضافة إلى ذلك فإن بنك الجزائر فإن بنك الجزائر يقوم بنشر تقارير سنوية مفصلة يعرض فيها التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، ويحلل تقرير بنك الجزائر أهم التطورات الاقتصادية الكلية والمالية والنقدية لكل سنة، مع تركيز خاص على تطورات القطاع المصرفي ومساهمته المتزايدة في تمويل الاقتصاد، كما يعرض هذا التقرير بأكثر تفاصيل صياغة وتسيير السياسة النقدية⁴ مرفقة ببيانات وإحصائيات لمختلف التطورات. إضافة إلى نشر إحصائيات ثلاثية، وتوفير موقع رسمي له، يمكن الاضطلاع من خلاله على مختلف المعومات المتعلقة بالتطورات الاقتصادية والنقدية وغيرها، -رغم عدم توفرها في معظم الأحيان على عنصري المصدقية والشفافية، ويدل عليه

¹ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2011، الصادر في أكتوبر 2012، ص 150.

² بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2012، الصادر في نوفمبر 2013، ص 172.

³ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر التقرير السنوي 2013، الصادر في نوفمبر 2014، ص ص 146-147.

⁴ المرجع السابق، ص 08.

تضارب الإحصائيات المقدمة في بعض الأحيان، وعدم الإفصاح عن مصادر الحصول على هذه البيانات والمعلومات، إضافة إلى تقديم معدلات افتراضية، عشوائية دون أساس إحصائي، وعدم التجانس بين النسب المقدمة وحقيقة الواقع الاقتصادي (مثل معدل التضخم).

3- آلية المقاصة وتسوية المدفوعات:

على الصعيد الدولي وخلال العشرية الأخيرة بلغ التقدم المحقق في مجال تطوير المؤسسات المصرفية، نوعية الوساطة وتكثيف المنافسة بتنوع أدوات ووسائل الدفع، حيث ساهمت التكنولوجيات الجديدة في مجال إرسال المعطيات والتقدم الإعلام الآلي في تقدم معتبر لإجراءات الدفع والتسديد.

فيما يتعلق بالجزائر؛ قام بنك الجزائر بالتعاون الوثيق مع وزارة المالية وإشراك الأسرة المصرفية بتطوير وتحديث أنظمة الدفع، في هذه العملية قام بتطوير المعايير والمقاييس، وتحديث البنية التحتية المصرفية في مجال أنظمة الدفع وتدعيم البنية التحتية في مجال الاتصالات الإلكترونية المرتبطة بذلك¹.

بدأت أنظمة الدفع العصرية بين المصارف - ذات الفعالية والشفافية والتي تستجيب للمعايير المعدة من طرف أنظمة الدفع والتسوية على مستوى بنك التسويات الدولية- في الإنتاج (التشغيل) في 2006؛ يتعلق الأمر في البداية بنظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل (آرتس) الذي دخل في التشغيل في شهر فيفري 2006 كقاعدة لعصرنة أنظمة الدفع، وفيما يخص نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض المسمى (أتكي)، فقد دخل في الإنتاج منذ شهر ماي 2006، كما تم ربط نظام التسليم مقابل تسوية السندات مع نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل منذ الشروع في تشغيل هذا الأخير².

4- تسهيل التمويل الرسمي:

تم اتخاذ العديد من الإجراءات لتسهيل التمويل الرسمي، ويظهر ذلك جليا من خلال الأدوات التي استخدمتها الجزائر للتأثير في السوق النقدية. حيث أنه على المستوى العملي واصل بنك الجزائر امتصاص الفائض الهيكلي للسيولة المصرفية في السوق النقدية بوضع أداة استرجاع السيولة لسبعة (07) أيام ولثلاثة (03) أشهر، كما أدخل منذ جانفي 2013 أداة استرجاع السيولة لستة أشهر وأداتين غير مباشرتين للسياسة النقدية هما تسهيلات الودائع المغلة للفائدة والاحتياطات الإجبارية الدنيا³. غير أن ضعف السوق النقدية الجزائرية حال دونه ودون نجاح تطبيق بعض الأدوات، والتي تتطلب سوق نقدية متطورة ونشطة، وأدى إلى التوقف عن استخدام بعض الأدوات؛ وستنظر لهذا في مبحث لاحق - تطور أدوات السياسة النقدية-.

5- استقلالية البنك المركزي وعزل السلطة النقدية عن تمويل العجز:

¹ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008، الصادر في سبتمبر 2009، ص 151.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011، مرجع سبق ذكره، ص 119-120.

³ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، مرجع سبق ذكره، ص 167.

إن قانون النقد والقرض الذي تبنته الجزائر سنة 1990، يعتبر نقلة جذرية للنظام المصرفي، حيث استرجع فيه بنك الجزائر العديد من صلاحياته كسلطة نقدية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالنقد والقرض، ولا يمكن الحديث عن استقلالية بنك الجزائر إلا بصدور هذا القانون.

ولقد تحصل فيه بنك الجزائر على استقلالية كبيرة خاصة في مجال الاستقلالية الشخصية، تضاهي تلك المتواجدة في الدول المتقدمة مما أعطى للسلطة النقدية مصداقية واضحة في مسار السياسة النقدية، ولكن ما يعاب على هذا القانون هو طريقة فهمه وتطبيقه نتيجة لسوء استخدام الصلاحيات الممنوحة التي يدعمها نقص فعالية المسيرين وضعف إشراف هيئات اتخاذ القرار والمراقبة للبنك، جعل السلطة النقدية تعيد النظر في حدود هذه الاستقلالية بموجب الأمر 01-01 الصادر سنة 2001، وهو ما أكدته الفصائح المالية خاصة قضيتي "آل خليفة بنك" و "البنك التجاري الصناعي"، وكذلك صدر الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والذي وضع حدودا واضحة المعالم لاستقلالية بنك الجزائر من خلال السيطرة على مختلف المجالس واللجان المختصة في هذا المجال بالإضافة إلى تعزيز صلاحياته من خلال الوظائف والمهام الموكلة إليه¹.

وبالتعرض لمسار السياسة النقدية في الجزائر في ظل التطورات السابقة نجد أن أهداف السياسة النقدية متعددة، وترمي أساسا إلى تحقيق نمو الاقتصاد الوطني مع السهر على استقرار قيمة العملة، وهو ما يقلص من استقلالية بنك الجزائر، ورغم ذلك فقد تمكنت الجزائر من تحقيق نتائج إيجابية في مجال مكافحة التضخم الذي بلغ 0.34 كحد أدنى له سنة 2000 ويرجع ذلك إلى الاستقلال الأدوات الذي يتمتع به بنك الجزائر بالإضافة إلى الانتقال من استعمال الأدوات المباشرة إلى استخدام الأدوات غير المباشرة في العشرية الأخيرة².

وفيما يخص عزل السلطة النقدية عن تمويل العجز فيتمثل فيما جاء به قانون النقد والقرض من مبادئ؛ الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية، الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة، الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض، إنشاء سلطة نقدية وحيدة و مستقلة، وضع نظام بنكي على مستويين.

ثانيا- مستوى تطور النظام البنكي والمالي:

سنحاول من خلال ما يلي تقييم مدى توفر الشروط النقدية والمالية من خلال تقييم مستوى تطور النظام البنكي والسوق المالي.

1- النظام البنكي:

تأكد سابقا بأن الإصلاحات في الجزائر سعت إلى تحرير السوق البنكية، لزيادة درجة المنافسة وتعزيز تعبئة الادخار وتخصيصه الأمثل، مع تحسين مستوى الخدمات البنكية، ولمعرفة درجة التطور الحاصل في أداء النظام البنكي بعد فترة طويلة من القمع والتخلف الماليين، نستعين بالنقاط الموالية:

¹ مريم ماطي، مرجع سبق ذكره، ص 182.

² نفس المرجع والصفحة سابقا.

أ- مستوى المنافسة البنكية:

بالرغم من فتح المجال أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي لإنشاء بنوك، إلا أننا نلاحظ استمرار هيمنة البنوك العامة على هذا القطاع، ما يعكس استمرار درجة التركيز المرتفعة، وضعف سياسات التحرير البنكي، ويمكن الاستدلال على ذلك بمؤشر نصيب البنوك العامة من إجمالي الودائع، والذي يتضح في الشكل الموالي.

الشكل رقم(02): حصة البنوك العمومية والخاصة من إجمالي الودائع خلال الفترة (2005-2013)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات الواردة في التقرير السنوي لبنك الجزائر، لسنوات: 2008، 2009،

2013.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن البنوك العمومية لا تزال تهيمن على هيكل الودائع داخل القطاع المصرفي بنسبة تقدر بـ 86.6% سنة 2013 في حين لم تستطع البنوك الخاصة أن تتخطى نسبة 13.4% من إجمالي الودائع المجمعة خلال الفترة من (2005-2013)، وهذا رغم فتح القطاع المصرفي الجزائري على رأس المال الخاص والأجنبي، ويمكن إرجاع هذه الوضعية لسببين رئيسيين يتمثل السبب الأول في كون قطاع المحروقات ممثلا بالعديد من المؤسسات العمومية التي لا تزال تهيمن على الاقتصاد الوطني وبالتالي فان الودائع التي تقوم بتجميعها في هذا القطاع تعود للبنوك العمومية، أما السبب الثاني فيتعلق بأزمة البنوك الخاصة والتي أثرت بشكل كبير على الثقة في هذا النوع من البنوك وجعل المودعين يترددون في إيداع أموالهم لديها. أي ضعف مستوى المنافسة البنكية.

ب- مستوى الخدمات البنكية:

تعد الجزائر من بين أضعف الدول فيما يخص تطور مستوى خدماتها البنكية، وكل ما يتعلق بما يمكن للبنك أن يوفره من وسائل تسهل للزبون إنجاز عملياته المصرفية بسهولة، حيث نلاحظ من خلال الجدول أدناه أن الجزائر لم ترقى للمستوى المطلوب من توفير الخدمات البنكية، مقارنة بالدول العربية التي يمكن القول عنها أنها ورغم ظروفها الحرجة إلا أنها تتمتع بنظام مصرفي في تطور مستمر من سنة إلى أخرى.

فيذا قارنا على سبيل المثال، مؤشر مدى توفير جهاز صراف آلي لكل 100.000 شخص بالغ، فنجد أن

الجزائر لم تستطع توفير إلا 5.80 صراف آلي سنة 2012، بينما ليبيا وتونس فتمكنت من توفير 41.33 و 22.89

على التوالي، وتركيا وفرت 63.39 صراف آلي، وبالنظر إلى فروع البنوك التجارية لكل 100.000 شخص بالغ فتمكنت الجزائر من توفير 5.05 فرع لكل 100.000 شخص بالغ، بينما تمكنت ليبيا وتونس وتركيا من توفير 29.30، 17.71، 18.67 فرع على التوالي.

أيضا من ناحية توفير الفروع في كل 1.000 كم² فوجد أنها وفرت سوى 0.59 فرع أي لم تصل حتى ل 1 فرع لكل 1.000 كم²، وهذا يدل على بعد الجزائر كل البعد عن توفير خدمات مصرفية بالجودة العالمية ففي هذا السياق نجد أن لبنان وصلت إلى توفير 99.31 فرع، وتونس وتركيا وفرت 9.34 و 13.28 فرع على التوالي، أيضا بالنسبة لتوفير جهاز صراف آلي لكل 1.000 كم² فنفس الشيء بالنسبة للجزائر التي وفرت سوى 0.68 سنة 2012 لم تصل لتوفير صراف آلي واحد لكل 1.000 كم²، وبالمقارنة مع ليبيا وتونس وتركيا على التوالي نجد أنهم تخطو الجزائر بتوفيرهم 140.07، 12.06، 45.10 صراف آلي لكل 1.000 كم².

ج- ضعف درجة العمق البنكي:

تستخدم الهيئات الدولية لمعرفة درجة العمق البنكي مؤشر نصيب القطاع الخاص من القروض البنكية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، هذا الأخير بالرغم من ارتفاعه بين عامي 1992 و 2012 بنحو الضعف من 7.3% إلى 14.5%، إلا أنه يبقى ضعيف عند مقارنته ببعض الدول العربية، كتونس والمغرب، إذ ارتفع في تونس من 66.2% في عام 1992 إلى 75.2% في عام 2012، وهو ما يدل على أن تونس كانت سباقة في الدول العربية في إعطاء أهمية للقطاع الخاص والتحول إلى اقتصاد السوق، في حين ارتفع في المغرب من 26.4% في عام 1992 إلى 73.3% في عام 2012، كما أنه يبقى متواضع مقارنة بالاقتصادات المتحولة كرومانيا وبولونيا، في حين يبقى جد ضعيف عند مقارنته بما حققته الاقتصادات الناشئة كماليزيا والتي يفوق فيها في أغلب السنوات 100%، لذلك نصل إلى الاستنتاج التالي: بالرغم من ارتفاع نسبة القروض البنكية للقطاع الخاص في الجزائر إلا أنها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تبقى ضعيفة خاصة في ظل فائض السيولة الموجود في البنوك، وهذا يدل على ضعف مستوى عمق النظام البنكي والمالي من جهة، وطول مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق من جهة أخرى (محدودية نجاح سياسات التحول إلى اقتصاد السوق، وضعف مساهمة إصلاحات النظام البنكي والمالي في تحقيق ذلك). والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (09): تطور القروض البنكية للقطاع الخاص كنسبة من PIB خلال الفترة (1992-2012)

السنوات	1992	1995	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الجزائر	7.3	5.2	5.4	6	8.1	12.3	11.4	11.1
تونس	66.2	68.4	59.5	60	61.5	62.3	60.7	59
المغرب	26.4	32.3	47.7	51	44.6	43.4	42,4	42.6

¹ International Monetary Fund, Financial Access Survey, 2014.

رومانيا	-	-	8.1	7.2	8.7	10.1	13.7	15.7
بولونيا	19.8	16.9	25.5	26.6	27.3	27.4	28.1	28.1
ماليزيا	108.5	124.4	149.2	105.1	112.1	108.6	98.7	111.9

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الجزائر	12	12.4	13.4	13.2	16.6	15.6	14	14.5
تونس	58.3	57.3	58	60.1	62	68.6	75.5	75.2
المغرب	46.1	48.6	58.4	63.2	64.7	68.7	72	73.3
رومانيا	20	25.9	35.1	45	46.1	45.4	42.8	45
بولونيا	28.9	33.3	39.4	49.6	50.4	51.9	54.8	53.8
ماليزيا	106.5	103.7	101.6	96.7	111.6	110.4	111.8	117.8

Source : <http://donnees.banquemondiale.org/indicateur>

تدل مختلف المؤشرات السابقة على استمرار تحلف النظام البنكي للجزائر بعد بدء عشرينين ونصف من بدء الإصلاحات، بشكل لا يساعد على استخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة.

2- السوق المالي:

تعتبر الأسواق المالية عاملا مهما للانتقال إلى استخدام الأدوات غير المباشرة، لأنها من جهة تعبر عن مدى النجاح في التحول إلى اقتصاد السوق، ومن جهة أخرى تعكس مستوى نجاح عملية التحرير المالي، وبالرغم من إنشاء سوق مالي في الجزائر والسعي لتطويره، إلا أن عرض تطور مؤشر إجمالي التمويل بالسوق المالي (الأسهم والسندات) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، يتأكد أن الجزائر لازالت بعيدة عن إعطاء مكانة للأسواق في تمويل الاقتصاد الوطني، ما يعني استمرار الاقتصاد الوطني اقتصاد استنادة، يعتمد على البنوك في التمويل بمظاهر التخلف، إذ لم يتجاوز مؤشر إجمالي التمويل بالسوق المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1998-2013) في أحسن حالاته نسبة 2.01%، ما يعيق في النهاية استخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية¹.

المطلب الثاني: شروط الانتقال الاقتصادية

إلى جانب الجوانب السابقة الذكر في قضية الانتقال إلى الأدوات غير المباشرة، يعتبر الاستقرار الاقتصادي الكلي عاملا مهما لإنجاح عملية الانتقال، ويمكن تقييم مدى توفرها في حالة الجزائر في النقاط التالية:

أولا- معدلات النمو الاقتصادي:

¹ COSOB : «Rapports annuels de la COSOB, de 2004 à 2013», disponible sur :

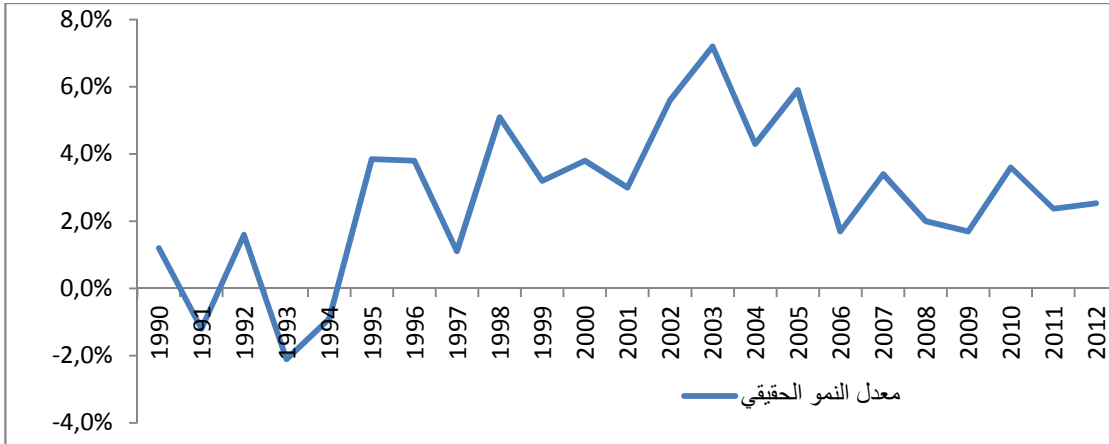
<http://www.cosob.org/publications-rapports-annuels.htm>

يشكل معدل النمو الاقتصادي الحقيقي متغيراً هاماً من متغيرات الاقتصاد الكلي، فهو يدل على مستوى ديناميكية واتساع حجم الأسواق، ويسعى هذا العنصر إلى تحليل تطور هذا المتغير في الجزائر.

1- تحليل تطور معدل النمو الحقيقي والتوزيع القطاعي له:

يمكن توضيح تطور معدل النمو الحقيقي في الجزائر خلال فترة الدراسة بالشكل التالي:

الشكل رقم (03): تطور معدلات النمو الحقيقي خلال الفترة (1990-2012)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على موقع صندوق النقد الدولي: www.imf.org

يتضح من الشكل السابق أن معدل النمو الحقيقي إلى غاية بداية تطبيق بداية 1994 كانت منخفضة وسالبة في سنوات 1991، 1993 و1994، نتيجة تأثير انخفاض سعر النفط منذ 1986، وعبئ المديونية الخارجية وتأثير الأزمة التي عصفت بالبلاد من الجوانب الأمنية والسياسية، وبالرغم من تحسنها بدءاً من عام 1995، إلا أنها بقيت تتميز بالتذبذب، لتسجل ارتفاعاً بدءاً من عام 2001، وتسجل أعلى نسبة لها في عام 2003، إلا أنها تراجعت مع نهاية تطبيق برنامج دعم الإنعاش، وتزامن تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو باستمرار سيناريو التذبذب، وانخفاضها عن المستويات المسجلة في المخطط السابق، مع ارتفاعها بدءاً من عام 2010 وتذبذبها بعد ذلك.

ولا شك أن تحليل مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في المعدلات السابقة ضروري لتفسير التطور، ويتضح من خلال الجدول رقم (10) أن القطاعات التي ساهمت بشكل كبير في النمو الاقتصادي خلال الفترة التي توفرت عليها البيانات (1993-2010) إلى جانب قطاع المحروقات، تتمثل أساساً في قطاع التجارة الذي عرف نمواً ملحوظاً حيث انتقل من -3.7% سنة 1993 ليصل إلى 6.8% في عام 2008، كما أن قطاع البناء والأشغال العمومية عرف معدلات متزايدة؛ فبعد أن كان سالباً سنة 1993 فقد عرف ارتفاعاً متزايداً ليسجل معدل نمو بلغ في 11.6% في عام 2006، وبالرغم من انخفاضه إلى 6.6% في عام 2010 فهو يعتبر مرتفعاً، ويرجع ذلك إلى المبالغ الهامة المخصصة لهذا القطاع في إطار مخططات التنمية الثلاثة، كما تبقى معدلات قطاع خدمات الإدارة العمومية موجبة ومرتفعة، في حين عرف قطاع الزراعة نمواً اتسم بالتذبذب والاستجابة

لتطور مستويات تساقط الأمطار، أما القطاع الصناعي الحكومي فقد شهد معدلات نمو سالبة على طول الفترة نتيجة استمرار تخبط الشركات العمومية الصناعية في مشاكل التسيير والتسويق، و هذا على عكس القطاع الصناعي الخاص الذي عرف معدلات نمو متزايدة حيث انتقل من - 1.3 % سنة 1993 ليصل إلى 6.6 % سنة 2002 و 3.2 % سنة 2007 كأحدث سنة توفرت عنها البيانات.

الجدول رقم(10): التوزيع القطاعي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

السنوات	معدل النمو الحقيقي	قطاع المحروقات	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة الحكومي	قطاع الصناعة الخاص	البناء والأشغال العمومية	قطاع خدمات الإدارة العمومية	قطاع التجارة
1993	-2.1%	0.8-	3.7-	2.2-	1.3-	4-	3	3.7-
1994	-0.9%	2.5-	11.1-	7.5-	0.1	0.9	3.5	1.7
1995	3.8%	4.4	15	1.7-	0.4	2.7	3.5	3.3
1996	3.8%	6.3	21.3	13.4-	0	4.5	3	3
1997	1.1%	6.0	13.5-	7.6-	5	2.5	3	2.4
1998	5.1%	4.0	11.4	9.2	5	2.4	2.5	5.4
1999	3.2%	6.1	2.7	0.8-	8	1.4	2.5	3.1
2000	3.8%	4.9	5.0-	2.1-	5.3	5.1	3	3.1
2001	3.0%	1.6-	13.2	1.0-	3	2.8	2	2.1

3.8	3	8.2	6.6	1.0-	1.3-	3.7	5.6%	2002
5.3	4.5	5.5	2.9	3.5-	19.7	8.8	7.2%	2003
4.2	4	8	2.5	1.3-	3.1	3.3	4.3%	2004
7.7	3	7.1	1.7	4.4-	1.9	5.8	5.9%	2005
6	3.1	11.6	2.1	2.2-	4.9	2.5-	1.7%	2006
6.5	6.5	9.8	3.2	-3.9	5.0	-0.9	3.4%	2007
6.8	8.4	9.8		1.9	-5.3	-2.3	2.0%	2008
	7	8.7		0.7	20	-6.0	1.7%	2009
	6	6.6		-2.5	6	-2.6	3.6%	2010
							2.4%	2011
							2.5%	2012

Source: Algeria: Statistical Appendix IMF Country Report No. 08/102 March 2008.

Algeria: Statistical Appendix IMF Country Report No01/163 September 2001.

Algeria: Statistical Appendix IMF Country Report No07/95 March 2007.

Algeria: Statistical Appendix IMF Country Report No98/87 September 1998.

Algeria: Statistical Appendix IMF Country Report No. 12/21, January 2012.

2- خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر:

بالرغم من نجاح الإصلاحات الاقتصادية في ضبط التوازنات المالية والنقدية كما اتضح سابقاً، إلا أنها لم تؤد إلى تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، وزيادة قدرته على التكيف، بفعل استمرار جمود بنية النمو الاقتصادي، مما يستوجب صياغة بدائل وإعداد استراتيجيات فعالة من شأنها تأهيل الاقتصاد الجزائري للانندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي وفقاً للتحديات التي فرضتها العولمة بمختلف مظاهرها وهيكلها.

ويتأكد الكلام السابق في النقاط التالية:

أ- جمود بنية النمو الاقتصادي وتذبذبه:

بالرغم من تحسن معدلات النمو الحقيقي مع بداية الألفية الثالثة، إلا أنه يجب التأكيد على أنها لازالت تتميز بالتذبذب المستمر والحاد في بعض السنوات، فمثلاً انخفضت من 7.2% في عام 2003 إلى 4.3% في عام 2004، كما تراجعت من 5.9% في عام 2005 إلى 1.7% في عام 2006، ولعل ما يفسر ذلك هو استمرار تحكم سعر النفط في معدلات النمو نتيجة المساهمة الكبيرة لقطاع المحروقات في إجمالي القيمة المضافة، في حين تستمر القطاعات التي من المفروض أن تخلق قيمة مضافة وثروة مستمرة (قطاعي الزراعة والصناعة) في تسجيل تفهقر كبير من سنة إلى أخرى، إذ بلغت مساهمتهما معا في إجمالي القيمة المضافة نحو 15% في عام 2009، في حين تجاوزت في عام 1990 30%، كما تعزز قطاع التجارة والخدمات، بفعل الإنفاق الضخم وزيادة الربحية فيه نتيجة تشوه الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الجزائري، كما يتأكد من الجدول رقم (11).

الجدول رقم(11): تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في القيمة المضافة خلال الفترة(1990-2000)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	1998	1994	1990	القطاعات
9.86	6.95	8.8	8.7	9	11	11.8	14.6	12.6	14.6	الزراعة %
32.35	49.57	52.3	53.9	53.2	46.4	44.5	30.4	29.8	30.2	المحروقات %
4.5	3.24	5.9	5.9	6.4	7.3	8	11.6	14	15.6	الصناعة التحويلية %
11.92	9.02	9.1	8.3	7.9	10	9.3	12	13.1	13.3	بناء وأشغال عمومية %
41.37	31.22	23.9	23.2	23.5	25.3	26.3	31.5	30.4	26.2	التجارة والخدمات %

Source: Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire de l'Algérie, rapports 2001 et 2008.

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، ص 307-308.

وتؤكد هذه الحالة استمرار وتعزيز إمكانية الاقتصاد الجزائري لاستيراد الصدمات الناتجة عن أي انخفاض حاد يحدث في سعر برميل النفط، وبالتالي إمكانية العودة إلى حالة نهاية الثمانينات من اختيار كل مؤشرات التوازن الاقتصادي والاجتماعي، كما تعكس عدم تامين إيرادات الثروة الناشئة واستخدامها لإضفاء ديناميكية اقتصادية بإشراك قطاعي الزراعة والصناعة في التنمية، لضمان النمو في الأجل الطويل ومن ثم تحسين مناخ الاستثمار، كما يبرز دائما الجدول السابق أن قطاع الخدمات والتجارة شغل مكانة أكثر أهمية على حساب قطاعي الزراعة والصناعة، وأدت هذه الحالة إلى تحديد نشاط الاستثمار المنتج بفعل الاستيراد المفرط، خاصة في ظل المنافسة غير المتكافئة بين المنتجات المستوردة والمحلية. كما استمر انخفاض حصة قطاع الزراعة في القيمة المضافة استمرار التبعية الغذائية للخارج خصوصا مع زيادة النمو الديموغرافي وارتفاع الحاجيات الناجمة عن انفتاح المجتمع الجزائري على أنماط استهلاكية جديدة، كما أن انخفاض حصة قطاع الصناعة في القيمة المضافة الإجمالية يؤكد عدم فعالية سياسات إعادة الهيكلة والخصخصة لأغلب المؤسسات العمومية الصناعية والتي مازالت تتخبط في مشاكل التسيير والتسويق¹.

ب- نمو ذو طابع توسعي وإنتاجية ضعيفة

لا بد هنا من ملاحظة أن النمو الاقتصادي في الجزائر يبقى ذو طابع توسعي أي أنه يعتمد على الزيادة في عوامل الإنتاج المتمثلة خاصة في النفقات برأس المال للدولة، أي الاستثمارات العمومية الموجهة خاصة لتطوير البنى التحتية المادية أو ذات الطابع الاجتماعي، وكذا اليد العاملة المكثفة والمشغلة في القطاعات المعروفة باستيعابها لأعداد كبيرة من العمال، لاسيما الأشغال العمومية والبناء، إلى جانب الفلاحة والخدمات. بمعنى آخر، فإن النمو

¹ عميروش شلغوم، مرجع سبق ذكره، ص 256.

في الجزائر ليس نموا مكثفا يركز على الاستعمال الفعال لقوى الإنتاج، والزيادة في إنتاجية العمل التي يبقى المحفز الأول لها الإبداع أو الابتكار 12 وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجزائر صنفت مؤخرا، وللأسف الشديد، البلد الأقل إبداعا في العالم بواسطة الدليل ، العالمي للإبداع لعام 2011، حيث جاءت في ذيل الترتيب، في هذا الصدد، وبعد التذكير بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلق بالتنمية البشرية العربية لسنة 2003 الذي أكد على وجود علاقة قوية بين اكتساب المعرفة وتعزيز القدرة الإنتاجية، خاصة في النشاطات كثيفة الاستخدام للتكنولوجيا الحديثة، يرى الخبراء أنه ضمن مفهوم حديث للتنمية الذي يركز على المعرفة والإبداع الإنساني، فإن التنمية الاقتصادية تركز على مدى توفر منظومة فعالة لاكتساب المعرفة وقادرة على إعداد رأس مال فكري مؤهل لقيادة التنمية الشاملة؛ وأن الاهتمام بالتعليم النوعي، ودعم البحث العلمي ومؤسساته، والعمل على تشجيع الإبداع والابتكار تشكل مقومات اقتصاد المعرفة، مما يقتضي ربط التنمية الاقتصادية بتنمية الموارد البشرية، وذلك من خلال الاهتمام بالاستثمار النوعي في التربية والتعليم والبحث العلمي. ويخلص الباحث إلى أنه ورغم أهمية هذا الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية إلا أن الدول العربية تعاني من ضآلة حجمه، نظرا لضعف البنية التحتية للاتصالات والمعلوماتية، وتردي نوعية التعليم وقلة الإنتاج العلمي¹.

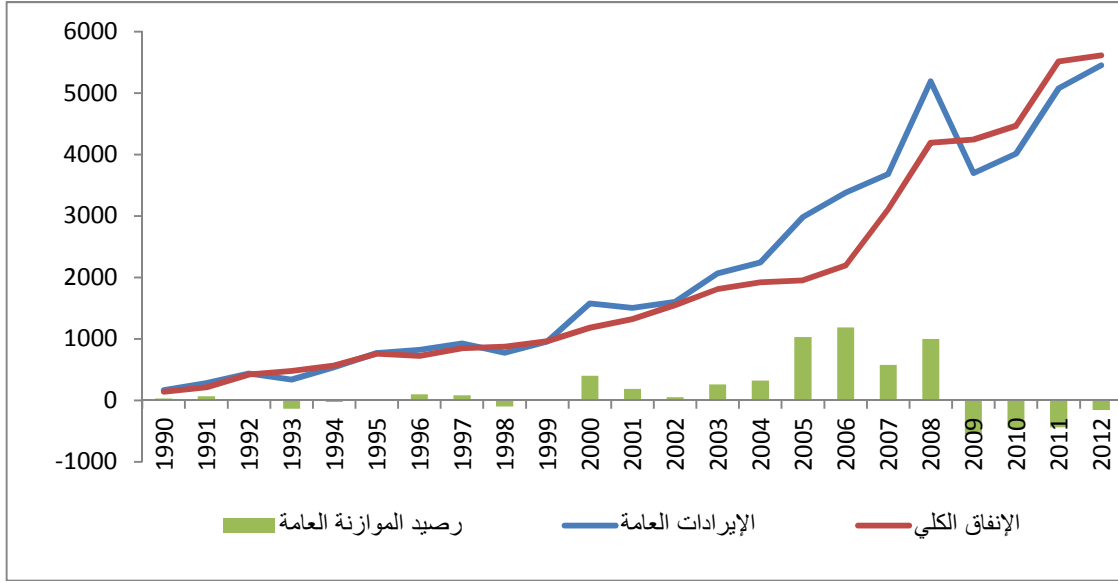
ثانيا- تطور مؤشرات المالية العامة:

بعد التطرق إلى عرض الخلفية النظرية لبرامج الإنفاق العام وتحليل مؤشراتته المختلفة، يأتي هذا الجزء لتبيان تطور باقي مؤشرات المالية العامة الكلية، خاصة ما تعلق بتحليل تطور رصيد الموازنة العامة وهيكل الإيرادات العامة. ولتحليل تطور رصيد الموازنة العامة نستعين بالشكل رقم (04).

الشكل رقم (04): تطور رصيد الموازنة العامة والإيرادات العامة والإنفاق الكلي بالمليار دينار

خلال الفترة (1990-2012)

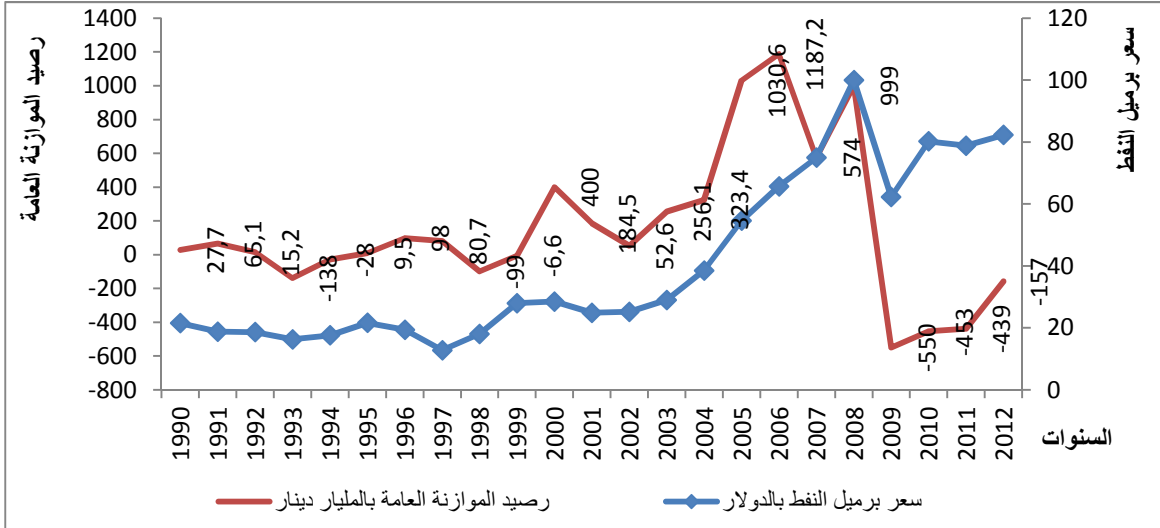
¹ محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، عدد العاشر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص155.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: موقع صندوق النقد الدولي: www.imf.org

يتأكد من الشكل رقم (04) أن الموازنة العامة سجلت فائضا خلال كل سنوات فترة الدراسة باستثناء الفترة فترات (1993-1994)، (1998-1999)، نتيجة تراجع أسعار النفط، وخلال الفترة (2009-2012) بفعل الزيادة الهامة في النفقات والتراجع الحاد في الإيرادات العامة نتيجة انخفاض أسعار النفط، مع انخفاض هذا الفائض في أعوام 2001 و 2002 و 2007، ويرجع ذلك لتراجع أسعار النفط، باعتبارها المتغير الأساسي الذي يتحكم في الموازنة العامة للدولة، كما يتأكد من الشكل رقم (05) الموالي.

الشكل رقم (05): تطور رصيد الموازنة العامة وسعر برميل النفط خلال الفترة (1990-2012)

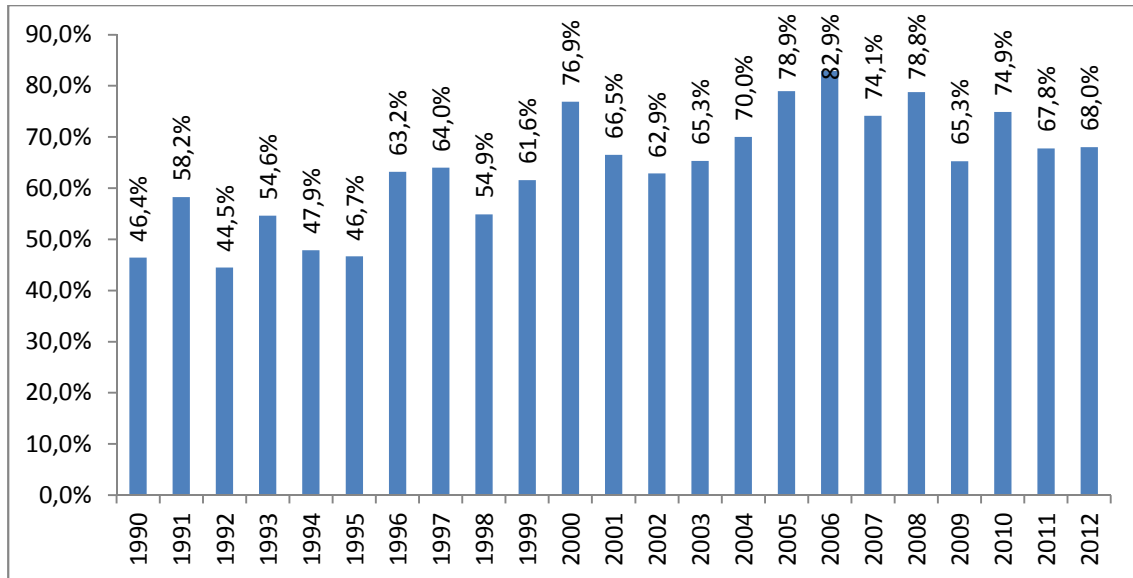


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على موقع صندوق النقد الدولي: www.imf.org

لذلك فتحسن مؤشر التوازن الداخلي (رصيد الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مرده إلى ارتفاع أسعار النفط، وهذا ما يؤكد استمرار تحكم هذا الأخير في مستوى الموازنة، وهذا من شأنه تحديد ديمومة الخدمة العمومية واستمرارية القاعدة المالية للدولة، ولا زالت الموازنة العامة تمول أساساً من الجباية البترولية والتي تعززت أكثر في السنوات الأخيرة كما يتأكد من الشكل رقم (06)، بالرغم من تبني الإصلاحات الضريبية، ويرجع ذلك إلى ارتفاع نشاط القطاع الموازي وإلى كثرة التهرب الضريبي وإلى التركيبة القطاعية للأنشطة الاقتصادية.

الشكل رقم (06): تطور نسبة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة (1990-2012)

(2012)

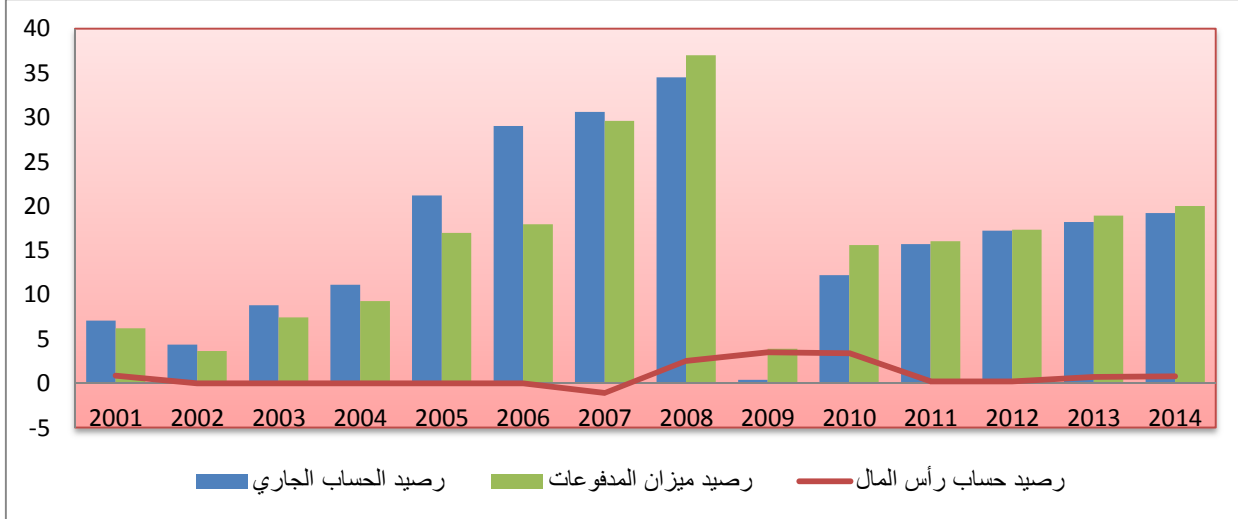


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على موقع صندوق النقد الدولي: www.imf.org

ثالثاً- تطور مؤشرات التوازن الخارجي:

تزامنا مع بداية الألفية الثالثة، انتعشت أسعار النفط، ما انعكس إيجابا في تحسن مؤشرات التوازن الخارجي، وتتضح أهم تطوراتها خلال الفترة (2000-2012) في الشكل الموالي:

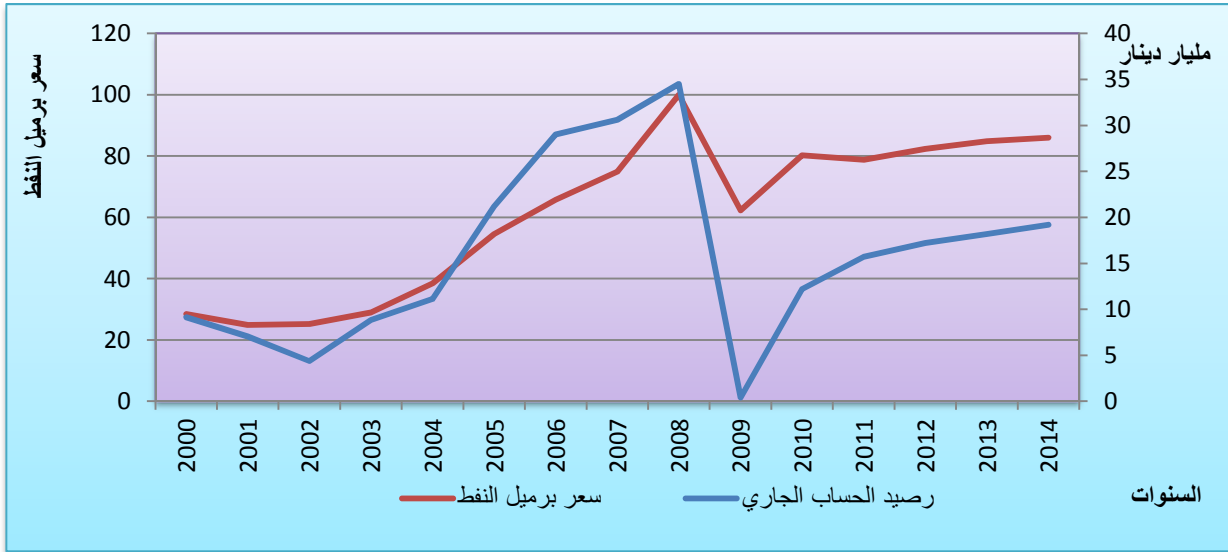
الشكل رقم (07): تطور مؤشرات التوازن الخارجي خلال الفترة (2000-2012)



المصدر: عميروش شلغوم وإدر مناد، مداخلة تحت عنوان: أثر سياسة الإنفاق الحكومي في الميزان التجاري - حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2014)، الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي (2001-2014)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، يومي 11 و 12 مارس 2013، ص 13.

يتأكد من الشكل السابق بأن رصيد ميزان المدفوعات يتحكم فيه أساسا رصيد الحساب الجاري، لضعف رصيد حساب رأس المال، ويتحدد رصيد الحساب الجاري أساسا بسعر برمبيل النفط، نتيجة الوزن الهام لرصيد الميزان التجاري، وأساسا الصادرات النفطية، والشكل رقم (08) يؤكد ذلك. ومن كل هذا نستنتج بأن تحسن مؤشرات التوازن الخارجي في الجزائر (رصيد الميزان الجاري والحساب الجاري، وميزان المدفوعات، واحتياطات الصرف) مرده إلى ارتفاع أسعار النفط، وبالتالي فإن نفس الكلام ينطبق على مؤشرات التوازن المالي السابق ذكرها.

الشكل رقم (08): تطور رصيد الحساب الجاري وسعر برمبيل النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)



المصدر: عميروش شلغوم وإدر مناد، مرجع سبق ذكره، ص 14.

كما سبق يمكن القول بأن استمرار تبعية الاقتصاد الوطني لعامل النفط يجعله بعيدا عن وضع التوازن، بعد أكثر من عشرينين ونصف من بداية التحول إلى اقتصاد السوق، وبالتالي فإن نصل إلى نتيجتين؛ الأولى هي محدودية مختلف الإصلاحات، أما الثانية فتتمثل في أن الأداء الاقتصادي بخصائصه الحالية في الجزائر يعتبر معيقا لتطبيق الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية.

المبحث الثالث: تطور أدوات السياسة النقدية غير المباشرة خلال الفترة (1990-2014)

بعرض عرض وتقييم مختلف الجهود المرتبطة بالتحول إلى استخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، يسعى هذا العنصر إلى تقييم تطور استخدام مختلف هذه الأدوات.

المطلب الأول: الأدوات المستخدمة قبل الألفية الثالثة

أولا- معدل إعادة الخصم

تعتبر أداة إعادة الخصم من أكثر الأدوات أهمية لتدخل البنك المركزي الجزائري لإدارة السياسة الائتمانية والأكثر استعمالا لإعادة تمويل البنوك التجارية، خاصة وأن هذه الأداة تتوافق وهدف السلطة النقدية في الحد من الإصدار النقدي، ويتضمن قانون النقد والقرض لعام 1990 النصوص القانونية التي تشرح المواضيع التي تتم عليها عملية إعادة الخصم، وتتمثل في النقاط التالية¹:

- سندات تجارية مضمونة من قبل الجزائر أو من الخارج تتعلق بعمليات تبادل حقيقي لسلع وخدمات؛
- سندات قرض قصيرة الأجل لمدة أقصاها 6 أشهر، ويمكن تجديد هذه العملية على أن لا تتعدى مجموع مهلة المساعدة التي يسدها البنك المركزي 12 شهرا؛

¹ علي بطاهر، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف، الجزائر، 2004 ص 67، 68.

- سندات قرض متوسطة لمدة أقصاها 6 أشهر، ويمكن تجديد هذه العملية في مدة لا تتجاوز 3 سنوات، وذلك شرط أن يتمثل هدف القروض المتوسطة الأجل في تطوير وسائل الإنتاج، تمويل الصادرات، إنجاز السكنات؛
- سندات عمومية لا تتعدى الفترة المتبقية لاستحقاقها ثلاثة أشهر.

في بداية كل سنة يقدم بنك الجزائر لمجلس النقد والقرض التوقعات المتعلقة بتطور المجاميع النقدية والقرض، ويقترح في نفس الوقت أدوات السياسة النقدية لتحقيق الهدف المحدد حسب الأهداف الوسيطة لبلوغ الهدف النهائي، وفي بداية كل ثلاثي يرمج بنك الجزائر المبالغ الإجمالية القصوى التي تكون قابلة لإعادة الخصم¹.

لقد بقي معدل إعادة الخصم ثابتا 2.75 % إلى غاية 1986 (تاريخ صدور القانون 12/86 المتعلق بالبنك والقرض) إلا أنه منذ هذا التاريخ إلى غاية سنة 1989 عرف تغيرات عديدة ومتتابة حيث انتقل إلى 5 % خلال سنة 1986، ثم عدلت النسبة برفع مستواها الاسمي إلى 7.5 % سنة 1989، ولقد كان هذا المعدل منخفض بالنسبة إلى سعر الفائدة، مما لم يحفز البنوك التجارية على الادخار الخاص².

وبصدور قانون النقد والقرض 10/90 أصبح بنك الجزائر يتحكم في سيولة النظام المصرفي من خلال فرض حدود قصوى على المبالغ الكلية لإعادة التمويل، ويتمتع بالاستقلالية في تعديل وتوجيه معدل الخصم كلما دعت الظروف الاقتصادية والنقدية من خلال إصدار التعليمات والتنظيمات السارية المفعول بمجرد نشرها والاضطلاع عليها وذلك ما يوضحه الجدول في الصفحة الموالية.

الجدول رقم(12): تطور سعر إعادة الخصم (1990-2013)

معدل إعادة الخصم %	تاريخ نهاية التطبيق (إلى)	تاريخ التطبيق (من)
10.5	1991/09/30	1990/05/22

¹ إكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص 190.
² مريم ماطي، مرجع سبق ذكره، ص 165.

11.5	1994/04/09	1991/10/01
15	1995/08/01	1994/04/10
14	1996/08/27	1995/08/02
13	1997/04/20	1996/08/28
12.5	1997/06/28	1997/04/21
12	1997/11/17	1997/06/29
11	1998/02/08	1997/11/18
09.5	1999/09/08	1998/02/09
8.5	2000/01/26	1999/09/09
7.5	2000/10/21	2000/01/27
6	2002/01/19	2000/10/22
5.5	2003/05/29	2002/01/20
4.5	2004/03/06	2003/05/30
4	إلى يومنا هذا	2004/03/07

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات التقارير السنوية لبنك الجزائر للفترة 2003-2013.

ويتبين من خلال الجدول أن تطور سعر إعادة الخصم عرف ثلاث مراحل:

- **المرحلة الأولى (1990 - 1995):** وتتميز بارتفاع مستمر للمعدل أين وصل في نهاية 1995 إلى 15 %، حيث قام بنك الجزائر بتحديد معدلات الفائدة بعد أن شعر بوجود توسعات تضخمية في الاقتصاد، وكان من أسبابها الإفراط في التسهيلات الائتمانية، وتزامن ذلك مع برنامج التثبيت الاقتصادي المدعم والمراقب من قبل صندوق النقد الدولي. أين اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 القرار بتخفيض قيمة العملة بنسبة 22 %، وذلك ما نص عليه اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني في جوان 1991، والاستعداد الائتماني الثالث في 1994 بنسبة 40.17 %. ويأتي هذا الإجراء لكون معدلات التضخم المرتفعة تفوق معدلات الفائدة الاسمية، وهذا ما يجعل المعدلات الحقيقية سلبية مما يحد من فعالية معدل الفائدة في إدارة السياسة النقدية.

- **المرحلة الثانية (1996 - 2004):** تميزت بانخفاض معدل إعادة الخصم -انخفاضاً منتظماً-، وقد كان عام 1997 التاريخ الذي تم فيه الانتقال إلى أسعار الفائدة الحقيقية الموجبة، وقد تدعم ذلك خلال السنوات الأخيرة وخصوصاً أثناء عامي 1998 و1999، وبسبب الحالة المالية الجيدة على مستوى البنوك، التي خفضت من مستوى إعادة تمويلها لدى بنك الجزائر، وقد ساهم هذا الوضع في كبح وتيرة نمو الكتلة

النقدية، وتدعيم الاستقرار النقدي وتحسين السيولة المصرفية نتيجة لتحسن وضعية الخزينة العمومية، الأمر الذي يقلل من لجوء البنوك لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر، وفي سنة 2002 انعدم إعادة التمويل من طرف البنوك لدى بنك الجزائر وما يؤكد ذلك هو ارتفاع ودائعها لدى بنك الجزائر.

- المرحلة الثالثة (مارس 2004 - يومنا هذا): بقي معدل إعادة الخصم ثابتا كما اتضح من الجدول السابق، ويعود السبب إلى عدم استخدامه خلال هذه المرحلة للتأثير في الوضع النقدي نتيجة فائض السيولة الذي امتازت به البنوك التجارية، ما يعني عدم فعاليته.

ثانيا- الاحتياطي القانوني:

تم التحسين من أدوات السياسة النقدية بإدخال أداة الاحتياط الإلزامي كوسيلة الرقابة غير المباشرة للسياسة النقدية سنة 1994 لتنمية إمكانيات مراقبة السيولة النقدية، إلى جانب أداة إعادة الخصم للبنوك التجارية من طرف بنك الجزائر¹.

لقد تم تطبيق إدارة الاحتياطي القانوني الأول في 28 نوفمبر 1994 بموجب المادة 93 من قانون النقد والقرض بنسبة احتياطي لا تتعدى 28 % من المبالغ المعتمدة كأساس لاحتسابه (الودائع)، وذلك في إطار التحول من استخدام الأدوات المباشرة إلى الأدوات غير المباشرة، وبموجب ذلك فإن البنوك والمؤسسات المالية ملزمة على الاحتفاظ بمبالغ معينة من الاحتياطيات لديها في شكل ودائع لدى بنك الجزائر في ظل الشروط المذكورة في التعليم رقم 94/73 المتعلقة بالاحتياطيات الإلزامية والصادرة عن بنك الجزائر بتاريخ 28 ديسمبر 1994 وذلك بهدف تنظيم السيولة في الاقتصاد الوطني².

كما حدد بنك الجزائر معدل الاحتياطي الإلزامي في هذه التعليم بنسبة 2.5 % على مجموع العناصر المذكورة في المادة الثانية من هذه التعليم (الودائع المصرفية من دون الودائع بالعملات الصعبة)، غير أنها لم تطبق فعليا وبقيت بدون تطبيق إلى غاية أفريل 2001 نظرا لوضعية السيولة الضعيفة لدى البنوك، لكن الأمر رقم 11/03 ألغى المادة 93 من القانون 10/90، الذي وضع هذه الأداة دون التكفل بها من جانب آخر، ونظرا لأهمية هذه الأداة - باعتبارها الضمان الأول للمودع وأداة فعالة في يد السياسة النقدية إذا استعملت بحزم - فإنه كان على مجلس النقد والقرض إعادة إدراجها، وهو ما يقر عليه القانون رقم 20/04 المؤرخ في 12/03/2004، وابتداء من أفريل 2001 دخلت حيز التنفيذ - والذي لا تختلف كفاءته العملية عما هو معمول به في الدول الأخرى³، وبعد ذلك رفعت نسبة الاحتياطي إلى 03 %. والجدول الموالي يلخص تطور نسبة الاحتياطي القانوني:

¹ عبد القادر بابا، مداخلة تحت عنوان: السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات -، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 14-15/12/2004، ص 03.

² علي بطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 74.

³ اكن لونيس مرجع سبق ذكره، ص 192.

الجدول رقم (13): تطور نسبة الاحتياطي القانوني (2001-2013)

تاريخ التطبيق	نسبة الاحتياطي القانوني %
فيفري 2001	03
ديسمبر 2001	4.25
ماي 2003	6.25
ماي 2004	6.5
ديسمبر 2007	08
ديسمبر 2010	09
ماي 2011	11
ماي 2013	12

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات التقارير السنوية لبنك الجزائر، السنوات 2003-2013.

رفعت نسبة الاحتياطي إلى 4 % وفق التعليمات رقم 01/2001 الصادرة بتاريخ 11 فيفري 2001 عندما شعر البنك المركزي بتوسع المصارف التجارية في منح التسهيلات الائتمانية، وبعد تطبيق هذه التعليمات بحوالي 10 أشهر فقط أصدر بنك الجزائر تعليمات أخرى تحت رقم 06/2001 برفع نسبة الاحتياطي إلى 4.25 % إنطلاقاً من 25 ديسمبر 2001، وهذا يدل على رغبة البنك المركزي الجزائري جعلها وسيلة هامة للتحكم في سيولة البنوك واستخدامها للحد من التضخم أو لمكافحة الانكماش¹، ثم إلى 6.25 % سنة 2003، ثم إلى 6.5 % سنة 2004، وبقيت هذه النسبة بدون تغيير لمدة 03 سنوات أي السنوات 2005، 2006، 2007، ولم تتغير هذه النسبة إلى غاية ديسمبر 2007 وفقاً للتعليمات رقم 13/07 المؤرخة في 24/12/2007 التي عدلت التعليمات رقم 04/02 المتعلقة بنظام الاحتياطي الإلزامي، حيث ارتفعت النسبة من 6.5 % إلى 08 %، وكان التغيير الأخير الذي أدى به بنك الجزائر في التعليمات رقم 09/03 المؤرخ بتاريخ 25/02/2009، المعدلة والمكملة للتعليمات رقم 08/02 المؤرخة بتاريخ 11/03/2008 المتعلقة بنظام الاحتياطي الإلزامي، هذه التعليمات أثبتت معدل المكافأة التي يمنحها بنك الجزائر للبنوك مقابل الاحتياطي الإلزامي ب 0.5 % مقابل 0.75 % التي كانت سابقاً²، ولا شك أن التطورات السابقة تدل على أن بنك الجزائر في ظل فائض السيولة الذي تمتاز به البنوك التجارية ومع عدم استخدامه لإعادة الخصم فقد قام بامتصاص جزء من هذا الفائض عن طريق الإحتياطي القانوني خاصة مع رفع نسبته تدريجياً، وهو ما يدل على فعاليتها في الحد من قدرات البنوك في منح القروض.

¹ ليلي أسهمان بقب، مداخلة تحت عنوان: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وانعكاساتها على فعالية السياسة النقدية، الملتقى الدولي حول إصلاحات النظام المصرفي الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 11-12/03/2008، ص22.

² Banque d'Algérie, *Evolution économique et monétaire en de l' Algérie*, rapport 2009, Juillet 2010, pp 156-157.

المطلب الثاني: الأدوات الأخرى المستخدمة بعد الألفية الثالثة

لقد تأكد مما سبق عرضه من أدوات تم اعتمادها خلال عشرية التسعينات، أنه لم يتم اللجوء إليها مع بداية الألفية الثالثة، باستثناء إعادة الخصم، والتي توقف لجوء البنوك التجارية إلى استخدامها لإعادة التمويل في ظل فائض السيولة الذي تمتلكه، ويبقى فقط الاحتياطي القانوني الأداة الوحيدة المستخدمة، ولتجاوز هذا الضعف تم إدخال أدوات أخرى، تتمثل في استرجاع السيولة.

أولاً- آلية استرجاع السيولة بالمناقصة:

تعتبر آلية استرجاع السيولة بالمناقصة من طرف بنك الجزائر إحدى التقنيات التي استحدثها هذا البنك كأسلوب لسحب فائض السيولة، وقد دخلت هذه الآلية حيز التنفيذ منذ شهر أفريل 2002، وتعتمد على البياض على استدعاء بنك الجزائر البنوك التجارية المشكّلة للجهاز المصرفي، أن تضع اختياريا لديه حجما من سيولتها في شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل، في مقابل استحقاقها لمعدل فائدة ثابتة يحسب على أساس فترة الاستحقاق ($n/360$)، وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر، وتعتبر آلية استرجاع السيولة بالمناقصة أسلوبا مائلا لآلية المزايدات على القروض التي استخدمها بنك الجزائر بدءا من سنة 1995 من أجل تمويل البنوك التجارية حين عانت عجزا في السيولة، غير أن حالة إفراط السيولة التي أصبحت تعاني منها البنوك التجارية بعد سنة 2001، دفعت بنك الجزائر إلى استخدام الأسلوب ذاته لكن بعكس الأطراف، إذ يمثل البنك المركزي الطرف المقترض في حين تمثل البنوك التجارية الطرف المقرض، وتظهر مرونة آلية استرجاع السيولة عبر المناقصة في الحرية الممنوحة لبنك الجزائر في تحديد سعر الفائدة المتفاوض عليه، وفي حجم السيولة التي يرغب في سحبها من السوق، خاصة وأن بنك الجزائر أصبح يتدخل بهذه الآلية بصورة أسبوعية في السوق النقدية منذ سنة 2002، ونظرا لما تتمتع به آلية سحب السيولة عبر المناقصة من مرونة فقد أصبحت تمثل الأداة الرئيسية في تنفيذ السياسة النقدية لبنك الجزائر منذ سنة 2001 وخصوصا في ظل ما تشهده البنوك من فائض كبير في السيولة، وقد رفع بنك الجزائر بقوة مبالغ استرجاع السيولة ابتداءً من منتصف جوان 2007 مقابل الاتجاه التصاعدي للسيولة البنكية باعتبار أن العوامل المستقلة المساهمة في السيولة يفوق مبلغ العوامل المستقلة المقلصة لها¹.

ثانياً- تسهيلة الودائع المغلة للفائدة:

في سنة 2005 تم إدخال وسيلة جديدة غير مباشرة لامتناع فائض السيولة البنكية تسمى "تسهيل الودائع المغلة للفائدة"، وهذا حسب تعليمة بنك الجزائر رقم 05/04 المؤرخة في 14 جوان 2004، فعلى عكس وسيلة استرجاع السيولة، فإن تسهيلة الودائع التي تفتح لصالح البنوك التجارية فقط، هي وديعة تتم بمبادرة من هذه

¹ فضيل رايس، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2011)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013، ص ص 200-201.

الأخيرة لدى بنك الجزائر وتؤخذ لمدة 24 ساعة نظير فائدة ثابتة يعلن عنها من طرف هذا الأخير، وعلى هذا الأساس تعتبر تسهيلة الودائع المغلة للفائدة عبارة عن آلية لتسيير خزينة البنوك لفترات قصيرة جدا (يوم واحد) في ظل فائض في السيولة تعيشها هذه البنوك¹.

جاء تطبيق آلية تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة انعكاسا لاستمرار ظاهرة فائض السيولة في النظام المصرفي الجزائري، وتعبير عن توظيف لفائض السيولة للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر، وذلك في شكل عملية على البيضاء، تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر، تستحق عنه فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها ومعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر، وعلى الرغم من حداثة تطبيق هذه الآلية إلا أنها مثلت أكثر الأدوات نشاطا طوال سنة 2006، فمعدل الفائدة على التسهيلة الخاصة بالوديعة يمثل معدل فائدة مرجعي بالنسبة إلى بنك الجزائر والسوق النقدية في ظل انعدام عمليات إعادة الخصم وإعادة التمويل لدى بنك الجزائر، ولقد تمكن بنك الجزائر من خلال آلية تسهيلات الودائع المغلة لأسعار الفائدة أن يسحب من النظام المصرفي سيولة معتبرة منذ بداية تطبيقها سنة 2005، وهو ما يؤكد أهمية هذه الأداة في الرقابة على السيولة المصرفية على الرغم من انخفاض معدلات الفائدة عليها مقارنة بتلك المطبقة على عمليات استرجاع السيولة².

ويأخذ تدخل البنك المركزي عن طريق استرجاع السيولة ثلاثة أشكال (استرجاع السيولة لمدة 07 أيام، 03 أشهر، تسهيلات الودائع المغلة، واسترجاع السيولة لمدة 06 أشهر)، ومن خلال الجدول الموالي يمكننا توضيح معدلات تدخل بنك الجزائر لاسترجاع السيولة.

جدول رقم (14) معدلات تدخل بنك الجزائر لاسترجاع السيولة

السنة	المعدل	المعدل	معدل	المعدل
	على	على	تسهيلات	على
	استرجاع	استرجاع	ت	استرجاع
	السيولة ل	السيولة ل	الودائع	السيولة
	07 أيام	03 أشهر	المغلة	ل 06
			للفائدة	أشهر

¹ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 407.

² فضيل رايس، مرجع سبق ذكره، ص 201.

-	-	-	-	2001
-	-	-	2.75	2002
-	-	-	1.75	2003
-	-	-	0.75	2004
-	0.3	1.9	1.25	2005
-	0.3	02	1.25	2006
-	01	2.5	1.75	2007
-	0.75	02	1.25	2008
-	0.3	1.25	0.75	2012 - 2009
1.5	0.3	1.25	0.75	2013

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2003-2013.

يلاحظ من خلال الجدول تذبذب المعدلات لكل من عمليات استرجاع السيولة لمدة أسبوع واسترجاع السيولة لمدة 03 أشهر ما قد يدل على ديناميكية ومرونة هاتين الأداةين، في حين يلاحظ استقرار نسبي في المعدلات الخاصة بتسهيلات الودائع المغلة لأسعار الفائدة. ولقد بقيت استرجاعات السيولة ل 07 أيام ول 03 أشهر أداة نشطة في إدارة السياسة النقدية، وقد قام بنك الجزائر بخفض كل من الأداةين سنة 2008 إلى 1.25 % بالنسبة لاسترجاع السيولة ل 07 أيام و إلى 02 % بالنسبة لاسترجاع السيولة ل 03 أشهر مقابل 1.75 % و 2.5 % على التوالي سنة 2007، لحقه تخفيض آخر للنسبتين من قبل البنك المركزي، حيث خفض معدل الفائدة على استرجاع السيولة ل 07 أيام إلى 0.75 % سنة 2009، وخفض معدل الفائدة على استرجاع السيولة ل 03 أشهر إلى 1.25 %، ليبقى ثابتان (0.75 % و 1.25 % على التوالي) إلى غاية 2003. وفيما يخص أداة تسهيل الودائع المغلة للفائدة فكان معدلها صغير مقارنة بأدوات استرجاع السيولة ل 07 أيام ول 03 أشهر، وقد كانت هذه النسبة ثابتة بمعدل 0.3 % وقد رفع بنك الجزائر قيمتها إلى 01 % في 2007، ليقوم بخفضها من جديد إلى 0.75 % سنة 2008، ثم إلى ما كانت عليه عند إنشائها أي 0.3 % وبقيت ثابتة في هذه النسبة منذ 2009.

قام بنك الجزائر في منتصف جانفي 2013 بإدخال آلية استرجاع السيولة لسته (06) أشهر بمعدل مغل لفائدة قدره 1.5 % إضافة إلى تمديد فترة نضج استرجاع السيولة ابتداءً من جانفي 2013، وذلك للمزيد من امتصاص السيولة المستقرة للمصارف¹.

المطلب الثالث: الأدوات التي تم التوقف عن استخدامها

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، مرجع سبق ذكره، ص 173.

أولاً- نظام المزادات (النداء للعرض):

سوف سنستعرض في نظام المزادات كل من نظام مزادات القروض ونظام مزادات أذون الخزينة، وتحدد المادة الرابعة (04) من التعليمات 95/28 تنظيم هذه العملية التي يقوم على إثرها بنك الجزائر بفتح المناقصات إلى كل البنوك والمؤسسات المالية العاملة في السوق النقدية، ولا يمكن أن تتجاوز هذه المناقصات مدة ثلاثة (03) أشهر، وتنظم العملية في اليوم السابق لكل عملية بيع بالمزاد، لقد تم اللجوء إلى هذا النوع من أدوات الرقابة النقدية غير المباشرة في عام 1995 بهدف توفير السيولة اللازمة، ولقد استهدف هذا الإجراء إحلال إعادة الخضم كون هذا الأخير هو المصدر الرئيسي للسيولة، وتتم المناقصة عن طريق التلكس أو الفاكس¹. ويتم تقسيم الضمانات التي ينبغي تقديمها في شكل مزادات القروض حسب طبيعتها إلى ثلاثة فئات كما يلي²:

- سندات الفئة الأولى: وتمثل في أذونات الخزينة، سندات التجهيز، سندات تمثل قروض بنكية مضمونة من طرف الدولة، وسندات تمثل القروض الممنوحة للمؤسسات من الصنف الأول وهي قابلة للمناقصة؛
- سندات الفئة الثانية: وهي سندات تمثل قروض ممنوحة لمؤسسات من الصنف الثاني، وتقبل فقط في حالة الإشارة إليها (لا تقبل إلا إذا حدد ذلك في العملية؛
- سندات الفئة الثالثة: سندات تمثل قروضا ممنوحة لمؤسسات من الصنف الثالث، وهي غير قابلة تماما للمزايدة. وقد تم تصنيف المؤسسات التي تستفيد من القروض حسب التعليمات رقم 74/97 المؤرخة في 1994/11/02 والمتعلقة بتحديد قواعد الحذر في تسيير البنوك إلى ثلاثة أصناف كما يلي:
- مؤسسات لها ديون جارية وبدون مشاكل؛
- مؤسسات لها ديون ذات مشاكل محتملة الوقوع؛
- مؤسسات ذات ديون وبمخاطر كبيرة جدا.

وفي نهاية عام 1995 قدر معدل مزايدة القروض ب 19.44 %، ثم انخفض إلى 17.06 % نهاية عام 1996، وفي أكتوبر 1999 وصل إلى 11.54 % ثم 10.05 % في أبريل 2000، هذه الأداة لم يتم التعامل بها منذ بداية الألفية الثالثة إلى اليوم.

ثانياً- نظام مزادات أذون الخزينة:

تستخدم هذه الأداة عند المراحل الأولى لبدء عملية الانتقال نحو الأدوات غير المباشرة خاصة بالنسبة للدول التي لا تتوفر على أسواق نقدية ومالية متطورة أو نشيطة، ووفق هذه العملية يقوم بنك الجزائر بدعوة المتدخلين في السوق النقدية لتقديم عروضهم لشراء حصة معينة في حساب جاري لفائدة الخزينة، وذلك خلال فترة معينة.

¹ شريف عمروش، مرجع سبق ذكره، ص 158.

² مريم ماضي، مرجع سبق ذكره، ص 170.

تقوم الخزينة بإصدار سندات عمومية تخضع لشروط السوق النقدية في شكل مناقصة سندات ذات استحقاقات موحدة، وتتدخل الخزينة العمومية في السوق النقدية من خلال بنك الجزائر باعتباره وكيلها المالي، والذي يقوم بخدمتها بضمان تحقيق عمليات مناقصات يبيع سنداتهما القابلة للتداول في السوق النقدية، ولقد بدأت هذه العملية لأول مرة في أكتوبر سنة 1995، حيث بلغت أسعار الفائدة على السندات 22.5 % ثم انخفضت إلى 17.5 % في نهاية نفس السنة، ويتعلق الأمر بأذونات قصيرة الأجل ل 13، 26، 52 أسبوعا، وأذونات خزينة لسنة وستين وخمس سنوات، حيث بلغت معدلات الفائدة لهذه الأذونات في سنتي 1999 و2000 ما يلي: 13 أسبوعا: 9.83 %، 26 أسبوعا: 9.93 %، 52 أسبوعا 10.07 %، سنتين: 8 %¹.

لم يتم التمكن من استعمال الأمانات ومزادات القروض بالمناقصة خلال عام 2002 قياسا لكون تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدية بواسطة هذه الأدوات قد توقفت منذ نهاية شهر ماي 2001، وهذا بسبب عدم تعهد البنوك في مزادات القروض وعدم لجوئها إلى أخذ الأمانات (على 24 ساعة ولأجل)²، وقد استمر هذا الوضع إلى غاية اليوم.

ثالثا- نظام الأمانات:

يتدخل بنك الجزائر في السوق النقدية لتوفير السيولة بتعديل معدل الفائدة المتفاوض عليه، ويحدد مبلغ هذا التدخل بناءً على الوضع الذي يتصوره والمقاييس التي يحددها، وتقوم على مبدأ يتمثل في أن كل بنك مقترض عليه أن يقدم ضمانات تتمثل في سندات عمومية أو خاصة يلتزم بها أمام البنك المقرض، بمعنى أنها عمليات مضمونة تعتمد على تسليم أو التنازل مؤقتا عن سندات مقابل دين، أي قروض ممنوحة لمدة معينة منذ يوم إجراء العملية وتكون هذه القروض مضمونة لمدة القرض، وعند انقضاء أجل القرض يرجع البنك المقرض السندات للبنك المقترض، حيث أنه لم يتم استعمال عمليات الأمانة إلا في شكل ضح للسيولة رغم أنها ذات إتجاهين، ولذلك ومنذ أن عرف النظام المصرفي فائضا في السيولة فهي لم تستخدم³. لكن بتتبع سعر الفائدة الذي يحدده بنك الجزائر في السوق النقدية كسعر توجيهي ومرجعي نجده قد عرف تراجعا مستمرا، فمن 10.75 % سنة 2000 إلى 8.75 % إلى 4.5 % سنتي 2001 و2003 على التوالي، واستمر في الثبات عند نسبة 4.5 % حتى اليوم.

رابعا- عمليات السوق المفتوحة

تتضمن قيام بنك الجزائر بشراء وبيع سندات عمومية تقل مدة استحقاقها المتبقية عن 06 أشهر، أو أوراق خاصة مقبولة في إعادة الخصم أو لمنح قروض، ولا يجوز في أي حال من الأحوال أن تتم هذه العمليات

¹ شريف عمروش، مرجع سبق ذكره، ص 160.

² محمد لكصاسي، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2004، ص 14.

³ إكن لونييس، مرجع سبق ذكره، ص ص 195-196.

لصالح الخزينة أو لصالح الجماعات المصدرة للسندات¹، وتكون عملية بيع وشراء هذه السندات بمبادرة من بنك الجزائر، وتتم بشكل مباشر مع البنوك والمؤسسات المالية المخولة -تجدر الإشارة إلى أن هذه العمليات لا تتم وفق جدول زمني محدد، وتتم كلما رأى بنك الجزائر ضرورة لذلك².

وقد حدد القانون 10/90 القيمة الإجمالية للسندات العمومية التي يمكن لبنك الجزائر أن يجريها على العمليات، على أن لا تتجاوز سقف 20 % من الإيرادات العادية للدولة بالنسبة للسنة المالية السابقة³، غير أن هذا السقف تم التخلي عنه منذ صدور الأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض في المادة رقم 54 منه، كما لا يسمح له بالتدخل في السوق الأولية للحصول على سندات الخزينة⁴.

وبشأن هذه السياسة فقد تمت أول عملية للسوق المفتوحة خلال عام 1996 والمتمثلة في شراء البنك المركزي للسندات العمومية التي لا تتجاوز مدتها 06 أشهر، ولكن ونظرا لضيق السوق النقدية وغياب سوق مالية متطورة تجلب إليها الموارد من أصحاب الفائض فإنه من الصعب قيام بنك الجزائر بعمليات السوق المفتوحة للتأثير في حجم الائتمان المصرفي⁵.

ومنذ صدور فائض السيولة في السوق النقدية عام 2001 لم يتمكن بنك الجزائر من بيع سندات عمومية لامتناس السيولة الفائضة، لكن منذ سنة 2004 هناك مجهودات تبذل لاستعمالها كأداة نقدية فعالة، على أن يقوم المتعاملون الاقتصاديون بطرح الأوراق المالية على المدينين المتوسط والطويل لتفعيل عمل السوق النقدية، رغم هذه المجهودات بقيت عمليات السوق المفتوحة غير مستعملة، ما يلغي دورها المرتبط بتعديل السيولة البنكية⁶.

المطلب الرابع: التقييم النهائي لاستخدام الأدوات غير المباشرة

مما سبق يتضح جليا أن الأدوات التي بقيت مستعملة تتمثل في الاحتياطي القانوني، استرجاع السيولة بمناقصة لمدة 7 أيام، 3 أشهر و6 أشهر، إلى جانب تسهيلات الودائع المغلة لفائدة، وفيما يلي تقييم فعاليتها في امتصاص فائض السيولة وتحقيق هدف استقرار المستوى العام للأسعار.

أولا- تطور تعقيم السيولة بأدوات السياسة النقدية وتأثيره على فائض السيولة

لقد تزايد استخدام مختلف الأدوات غير المباشرة بهدف امتصاص فائض السيولة البنكية الذي شهد تزايداً منذ سنة 2002، ما يدل على فعالية أكبر للسياسة النقدية، ويتضح من الجدول رقم

الجدول رقم(15): تطور امتصاص فائض السيولة البنكية(مليار دينار) خلال الفترة(2001-2013)

السنوات	01	02	03	04	05	06	07
---------	----	----	----	----	----	----	----

¹ المادة 76 من قانون 10/90 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض.

² الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 407.

³ المادة 77 من القانون 10/90 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض.

⁴ إكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص 197.

⁵ إيلي اسمهان بقيق، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-22.

⁶ إكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص 197.

272,1	186,1	167,4	147,2	126,7	109,5	43,5	الاحتياطي القانوني
802,3	450	450	400	250	129,7	-	استرجاع السيولة
483	243	198,3	-	-	-	-	تسهيلات الودائع المغلة لفائدة
1557,5	879,1	815,7	547,2	376,7	239,2	43,5	المجموع

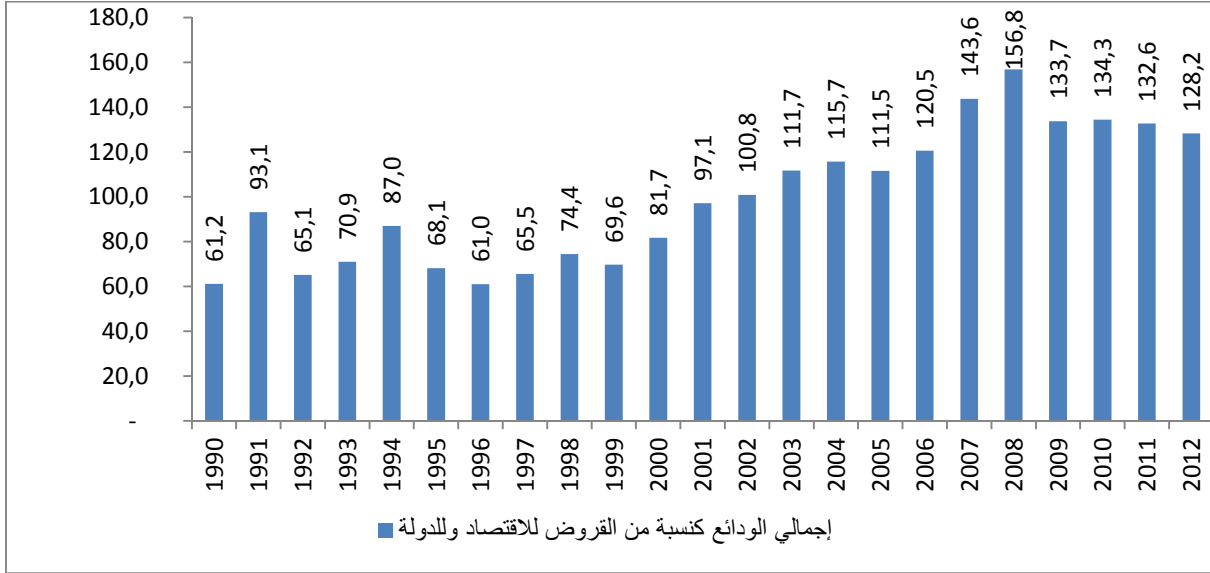
13	12	11	10	09	08	السنوات
785,08	613,17	415,96	354,81	279,72	384,8	الاحتياطي القانوني
1350	1350	1100	1100	1100	1100	استرجاع السيولة
479,9	838,07	1258,02	1016,68	1022,12	1400,4	تسهيلات الودائع المغلة لفائدة
2614,98	2801,75	2747,01	2471,48	2401,64	2885,2	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2003-2013.

يتضح جليا من الجدول السابق أن أدوات السياسة النقدية غير المباشرة استطاعت أن تعقم نسبة معتبرة السيولة، ما يحد من قدرة البنوك التجارية على التوسع في الإقراض تحقيقا لهدف استقرار المستوى العام للأسعار. لكن بالرغم من اعتماد الأدوات السابقة، إلا أننا نلاحظ أن فائض السيولة لازال يميز النظام البنكي الجزائري، وبالتالي ضعف فعالية السياسة النقدية بأدواتها المختلفة، إذ نلاحظ أن مؤشر نسبة الودائع إلى إجمالي القروض شهد نمواً نسبياً تفوق المائة في المائة منذ سنة 2002، إذ يتضح من الشكل رقم (10) أن النظام البنكي الجزائري بعدما مر بمرحلة عجز في السيولة خلال الفترة (1990-2001)، جعلت منه تابعا لبنك الجزائر في إعادة التمويل، فقد شهد منذ بداية 2002 فائضا في السيولة استمرت إلى غاية 2012، إذ ارتفع مؤشر إجمالي الودائع كنسبة من إجمالي القروض للاقتصاد والدولة من 100,8% في عام 2002 إلى 156,8% في عام 2008، نتيجة

ارتفاع الودائع بوتيرة أسرع من القروض للاقتصاد والدولة، ثم انخفض المؤشر بعد ذلك ليستقر عند 128,2% في عام 2012، نتيجة نمو القروض للاقتصاد والدولة بوتيرة أسرع من إجمالي الودائع.

الشكل رقم(09): تطور مؤشر إجمالي الودائع كنسبة من القروض البنكية للاقتصاد والدولة خلال الفترة (1990-2012)

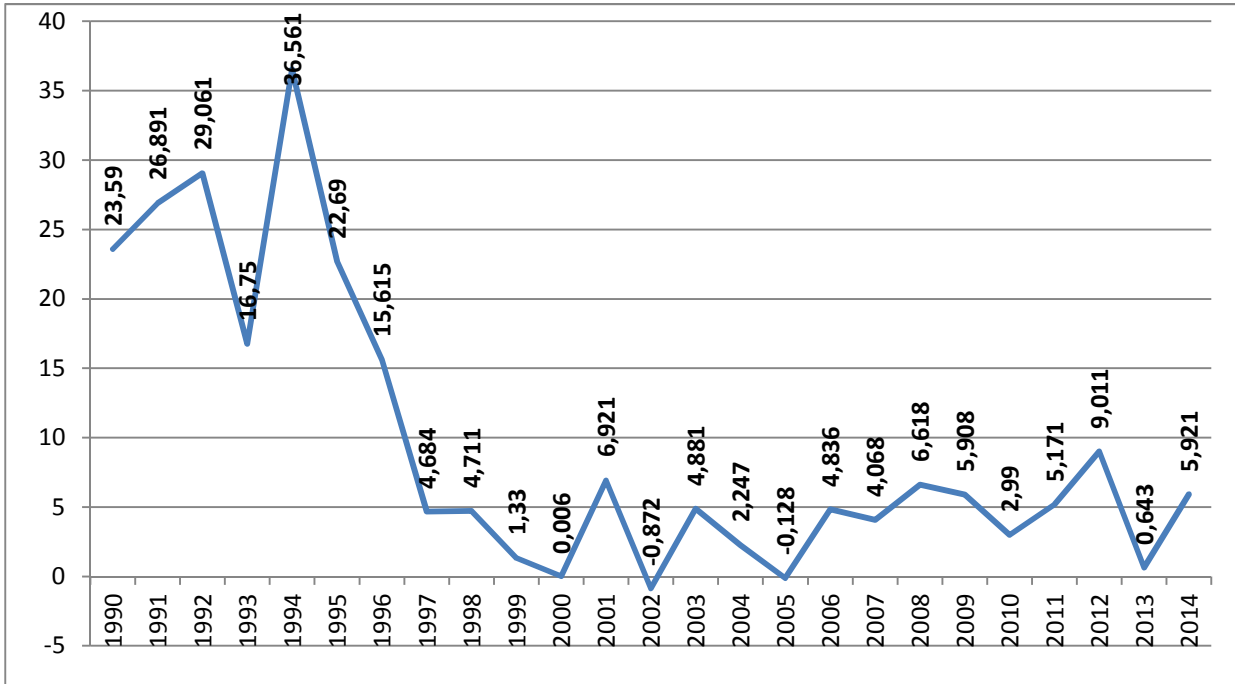


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2012-2003.

ثانيا- تطور معدل التضخم كهدف نهائي للسياسة النقدية:

إلى جانب استمرار فائض السيولة كحالة تميز النظام البنكي، وعدم تمكن مختلف أدوات السياسة النقدية على تعقيمه بصفة كلية، فإننا يمكن كذلك أن نحكم على مدى فعالية هذه الأدوات إنطلاقا من تقييم مدى تحقيق الهدف الأساسي للسياسة النقدية، متمثلا في استقرار المستوى العام للأسعار، ويبين الشكل الموالي تطوراته خلال الفترة(1990-2014).

الشكل رقم(10): تطور معدل التضخم(مؤشر أسعار المستهلكين للجزائر العاصمة) خلال الفترة(1990-2014)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: IMF, international financial statistics, <http://elibrary-data.imf.org>

يتأكد جليا من الشكل السابق أن إدارة السياسة النقدية في المرحلة (1990-1994)، كانت بالغة التعقيد، نتيجة ارتفاع معدلات التضخم، بفعل التغيرات العميقة التي شهدتها الاقتصاد الوطني، ما تحتم على السياسة النقدية التكيف معها، كتنحيز الأسعار، تخفيض قيمة الدينار، ما انعكس في ارتفاع معدلات التضخم، ولم يكن من السهل تخفيضها، في ظل الأوضاع الاقتصادية، الأمنية والسياسية غير المستقرة، في حين شهدت مرحلة تطبيق برنامجي الثبوت والتعديل الهيكلي انخفاضا في معدلات التضخم نتيجة تفعيل دور السياسة النقدية بالعديد من الأدوات غير المباشرة بهدف ضبط معدلات نمو العرض النقدي، لتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار، وقد نجحت هذه الإجراءات خاصة في ظل تطبيق حزمة من الإصلاحات الأخرى أهمها تخفيض الطلب المحلي، واستمر معدل التضخم في الانخفاض إلى غاية بداية الألفية الثالثة.

ومع بداية تطبيق برامج الإنفاق الضخمة، فإننا نلاحظ استمرار التحكم في معدلات التضخم خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، لكن مع بداية تطبيق برنامج دعم النمو يتضح جليا بداية ارتفاعها، وتبقى كذلك مرتفعة في مرحلة تطبيق برنامج دعم النمو الثاني، وبالرغم من تداخل عدة عوامل في ارتفاع معدلات التضخم، أهمها التضخم المستورد، وتأثير النفقات العامة التوسعية، إلا أن هذا يعكس في النهاية ضعف فعالية السياسة النقدية في تحقيق هدفها النهائي والوحيد بموجب تعديلات قانون النقد والقرض في سنة 2009، ما يعني ضعف فعالية أدواتها غير المباشرة، خاصة في ظل استمرار فائض السيولة البنكية.

خلاصة:

تناول هذا الفصل إسقاطا لمختلف الجوانب النظرية في موضوع الدراسة والمرتبطة بقضايا الانتقال إلى استخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، وذلك بعرض أهم محطات الإصلاح النقدية، المالية والاقتصادية، وقد تأكد أنها لم توفر الشروط الضرورية بالشكل الكافي والمطلوب لممارسة سياسة نقدية تستند إلى قوى السوق، نتيجة استمرار تخلف السوق النقدية، وعدم توفر باقي العوامل النقدية، أضف إلى ذلك فقد تأكد مدى التخلف البنكي والمالي، واستمرار بعد الاقتصاد الوطني عن وضع الاستقرار، كلها عوامل تعيق الاستخدام الأمثل لأدوات السياسة النقدية غير المباشرة بما يضمن استقرار المستوى العام للأسعار، مع ملاحظة طول فترة التحول مقارنة بباقي تجارب الدول الأخرى.

الخاتمة العامة

تناولت هذه الدراسة التحول من الأدوات المباشرة للسياسة النقدية إلى الأدوات غير المباشرة، وبعد الإلمام بمختلف الجوانب النظرية للسياسة النقدية وأدواتها، وشروط الانتقال المختلفة، مع تدعيمها بدراسة لحالات مختارة لدول متقدمة ونامية، تم تحليل تطور الإصلاحات الاقتصادية، النقدية والبنكية في الجزائر منذ سنة 1990، وتقييم مساهمتها في توفير شروط الانتقال النقدية، البنكية والاقتصادية الكلية، وذلك باستعراض مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية، وتبيان مختلف الأدوات غير المباشرة التي استخدمتها السياسة النقدية خلال هذه المرحلة، وتقييم مساهمتها في تفعيل السياسة النقدية.

أولاً- النتائج:

تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- النتائج الخاصة بالجانب النظري:

أسفرت الدراسة النظرية عن مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها كما يلي:

- تختلف أهداف السياسة النقدية بين الدول المتقدمة والدول النامية، بحسب درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ففي الدول الصناعية هناك اتجاه متزايد نحو عدم التوسع في الأهداف والاقتصار على هدف واحد للسياسة النقدية يتمثل في استقرار الأسعار، والعكس في الدول النامية فهي تعلق عليها العديد من الأهداف. ولأجل الوصول لهذه الأهداف توجد قنوات تمر بها السياسة النقدية، كما تحتاج السلطات النقدية إلى عدة معلومات مهمة تتعلق بعدد من الوحدات لوضع وإدارة وتنفيذ السياسة النقدية المناسبة، وهذه الوحدات الرئيسية التي تؤدي دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي؛
- تعتمد السياسة النقدية على مجموعة من الأدوات المباشرة أو ما تعرف بالأدوات النوعية، ومن أهمها تأطير القروض، التوجيه الانتقائي للقروض، وضع حد أقصى لسعر الفائدة، والإقناع الأدبي، غير أنه ما فتئ التخلي عن اعتماد هذه الأدوات -رغم أنه ليس تخلي كلي- خاصة في العشريتين الأخيرتين من القرن العشرين، لصالح الأدوات غير المباشرة التي أثبتت فعاليتها أكثر من الأدوات المباشرة، وواكبت التغيرات الحاصلة ومتطلبات التحرير المالي والعملة، ومن أهم الأدوات غير المباشرة؛ معدل إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة، ونسبة الاحتياطي القانوني؛
- عملية الانتقال إلى الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، عملية جد معقدة، وعادة ما تتلب وقتاً طويلاً، حيث تختلف هذه المدة من دولة لأخرى، ولإنجاح عملية الانتقال توجد عدة متطلبات؛ منها النقدية (تطور السوق النقدية، جمع ونشر البيانات والإطار التنظيمي، آلية المقاصة وتسوية المدفوعات، تسهيل التمويل الرسمي، استقلالية البنك المركزي وعزل السياسة النقدية عن ضغط تمويل العجز)، والمالية (التحرير المالي، تطوير وإصلاح الجهاز المصرفي)، والمتطلبات الاقتصادية (تبنى مجموعة من الإصلاحات الظرفية والهيكلية تجعل الأداء الاقتصادي للبلد قريب من مستوى التوازن)، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛

- إن كانت بعض البلدان قد نجحت في تحقيق التحول بسرعة، فإن تجارب بلدان أخرى توحي بأنه يمكن التعرض لصعوبات وتكاليف كبيرة، وأن عملية التحول يمكن أن تكون ما لم يتم الأخذ بنهج شامل استخدام الأدوات غير المباشرة، ولتفادي التعرض لتحمل تكاليف باهظة في مرحلة التحول ينبغي أن يكون التحول محكم والتنفيذ جيد، بالإضافة إلى الاستفادة من خبرات وتجارب البلدان الأخرى.

2- النتائج الخاصة بدراسة الحالة:

من خلال دراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2014) تم التوصل إلى النتائج التالية:

- يعتبر قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 14 أبريل 1990 أهم ما ميز الإصلاح النقدي والمصرفي الجزائري، لأنه أدخل تغييرات جذرية ومبادئ جديدة فيما يتعلق بالنظام البنكي والسياسة النقدية، ويتضح ذلك من مضمون مبادئه المختلفة (الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية، الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة، الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض، إنشاء سلالة نقدية وحيدة و مستقلة، وضع نظام بنكي على مستويين)؛

- بهدف تكييف النظام المصرفي مع متطلبات اقتصاد السوق أكثر فأكثر ولمعالجة الاختلالات والنقائص التي لوحظت على قانون النقد والقرض لعام 1990، أدخلت عليه عدة تعديلات أهمها الأمر 01/01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 والمتعلق بإدارة ومراقبة بنك الجزائر، والذي قسم مجلس النقد والقرض إلى هيئتين مستقلتين؛ مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض كسلالة نقدية وذلك لمنح استقلالية أكبر للبنك المركزي، إضافة إلى الأمر 01/01 صدر قانون 11/03 المتمم والمعدل لقانون 10/90 والذي أعطى البنك المركزي أكثر فاعلية من حيث المراقبة والتنظيم والإشراف على السياسة النقدية، ظهر هذا القانون في 26 أوت 2003 بعدما حظت السلالات الضعف الذي زال يتخبط فيه أداء الجهاز البنكي مقارنة بالتحولات الاقتصادية السريعة؛

- إضافة إلى قانون النقد والقرض قامت الجزائر بإصلاحات أخرى تمثلت في إصلاح الآليات النقدية (سعر الفائدة، وسعر الصرف)، وإصلاح الأسواق (السوق النقدية، السوق ما بين البنوك، وسوق الصرف)، بالإضافة إلى تدعيم استقرار النظام البنكي من خلال إنشاء هيئات رقابة (اللجنة المصرفية، مركزية المخاطر، مركزية عوارض الدفع، وجهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة)؛

- عرفت الجزائر ضائقة مالية أجبرتها إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي للحصول على التمويل اللازم، وهذا بعد فشل محاولات الإصلاح الذاتي خلال سنتي 1986 و1988، المتزامنة مع انهيار أسعار النفط في عام 1986، فبعد اتفاقيتين للتثبيت في عام 1989 و1991، تم تطبيق حزمة من الإصلاحات الظرفية والهيكلية في إطار اتفاق التثبيت لعام 1994 واتفاق التعديل الهيكلي لعام 1995 والذي امتد إلى غاية 1998، تبعثها إصلاحات ذاتية منذ بداية الألفية الثالثة؛

- تأكد جليا محدودية مختلف الإصلاحات المتبناة في توفير شروط الانتقال الضرورية لممارسة سياسة نقدية فعالة تعتمد على الأدوات غير المباشرة، ما يثبت صحة الفرضية الثانية، نتيجة ضعف توفيرها لشروط الانتقال النقدية، نتيجة استمرار تخلف السوق النقدية، إلى جانب تخلف النظام البنكي، إذ تدل مختلف المؤشرات (ضعف مستوى المنافسة البنكية، تخلف مستوى الخدمات البنكية، ضعف درجة العمق البنكي) على ذلك بعد عشرينين ونصف من بدء الإصلاحات، وبالرغم من إنشاء سوق مالي في الجزائر والسعي لتوفيره، إلا أن عرض تمويل إجمالي التمويل بالسوق المالي (الأسهم والسندات) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، يتأكد أن الجزائر زالت بعيدة عن إعطاء مكانة للأسواق في تمويل الاقتصاد الوطني، كما أن استمرار تبعية الاقتصاد الوطني لعامل النفط، يجعل من مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية غير قابلة على استمراره في ظل ارتفاع أسعار النفط، ما يهدد بأخياره من جديد؛
- تعتبر أداة إعادة الخضم من أكثر الأدوات أهمية لتدخل بنك الجزائر لإدارة السياسة النقدية، والأكثر استعمالا في عشرية التسعينات، إلا أن تحول النظام البنكي إلى حالة فائض السيولة منذ سنة 2002 حال دون تطبيقها، ما يعني عدم فعاليتها منذ ذلك التاريخ؛
- تم التحسين من أدوات السياسة النقدية بإدخال أداة احتياط الإجمالي كوسيلة الرقابة غير المباشرة للسياسة النقدية سنة 1994 لتنمية إمكانيات مراقبة السيولة النقدية، إلى جانب أداة إعادة الخضم للبنوك التجارية من طرف بنك الجزائر، غير أنها لم تبق فعليا وبقية بدون تطبيق إلى غاية أفريل 2001 نظرا لوضعية السيولة الضعيفة لدى البنوك، وتعتبر أداة فعالة في امتصاص جزء من فائض السيولة لدى البنوك وبالتالي التأثير في قدراتها الإقراضية؛
- لم يتم التمكن من استعمال الأمانات ومزادات القروض بالمنافسة لأن تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدية بواسطة هذه الأدوات قد توقفت منذ نهاية شهر ماي 2001، وهذا بسبب عدم تعهد البنوك في مزادات القروض وعدم لجوئها إلى أخذ الأمانات (على 24 ساعة ولأجل)، وقد استمر هذا الوضع إلى غاية اليوم؛
- تمت أول عملية للسوق المفتوحة خلال عام 1996 والمتمثلة في شراء البنك المركزي للسندات العمومية التي تتجاوز مدتها 06 أشهر، ولكن ونظرا لضيق السوق النقدية فإنها العملية الوحيدة التي قام بها؛
- قامت البنك المركزي الجزائري بإدخال أدوات جديدة ابتداءً من الألفية الثالثة والمتمثلة في كل من استرجاع السيولة بمناقصة لمدة 7 أيام، 3 أشهر و6 أشهر، إلى جانب تسهيلات الودائع المغلة لفائدة، والتي استتاع أن تعقم نسبة معتبرة السيولة، ما يجد من قدرة البنوك التجارية على التوسع في الإقراض تحقيقا لهدف استقرار المستوى العام للأسعار، وبالرغم من ذلك يبقى هناك فائض في السيولة البنكية لدى البنوك؛
- انطلاقا من النتائج السابقة المتعلقة بتطور أدوات السياسة النقدية غير المباشرة، يمكن أن نخلص إلى نتيجة مفادها أن فترة التسعينات (خاصة المرحلة (1994-1998))، كانت السياسة النقدية فعالة في ضبط الوضع

النقدي، والدليل انخفاض معدّات التضخم في نهاية هذه المرحلة، لأنها تمت في إطار إصلاحات كلية مفروضة من طرف المؤسسات النقدية والمالية الدولية، لكن بعد بداية الألفية الثالثة، وبالرغم من إدخال أدوات جديدة للسياسة النقدية، لكن تحت تأثير استمرار عدم توفير شروط الانتقال المختلفة، وتأثير برامج الإنفاق الضخمة، تبقى السياسة النقدية ضعيفة حتى في تحقيق هدف استقرار المستوى العام للأسعار، ما يثبت صحة الفرضية الثالثة؛

- تتأكد صحة الفرضية الرابعة، إذ لم يتم تحقيق شروط الانتقال المختلفة بعد أكثر من عشرين ونصف من الشروع في تطبيق مختلف الإصلاحات، مع تسجيل اعتماد أدوات والتوقف عن استعمالها، وهذا يدل على طول فترة التحول إلى اقتصاد السوق (غياب إرادة حقيقية في تجسيدها)، والتراجع عنها في بداية تطبيق برامج الإنفاق الضخمة في 2001، وبهذا تعتبر الجزائر مثالا لـ"ول فترة الانتقال هذه، وتعقيدها.

ثانيا- الاقتراحات والتوصيات:

يمكن تقديم مجموعة من التوصيات تبعا للنتائج المتحصل عليها والنقائص الموجودة في الإصلاحات التي قامت بها الجزائر، وتمثل في:

- يمكن ممارسة سياسة نقدية تعتمد على الأدوات غير المباشرة من دون وجود اقتصاد يعمل بآليات السوق، ما يستوجب تكريسي تحول حقيقي إلى اقتصاد السوق في الجزائر؛
- تستوجب الأدوات غير المباشرة ضرورة تفعيل الإصلاحات النقدية، بتطوير السوق النقدية خاصة، واعتماد باقي الشروط الأخرى، بتوسيع تشكيلة المتدخلين والأدوات لزيادة سيولة السوق، تبني نظام متطور للمقاصة ونشر للبيانات، بما يسمح للبنك المركزي بالاعتماد عليها لتوجيه الوضع النقدي بما يسمح بتحقيق الأهداف النقدية؛
- ضرورة توفير شروط الانتقال البنكية والمالية، بتطوير النظام البنكي، وذلك بزيادة المنافسة، وتقليل تدخل الدولة المفرط فيه، إلى جانب تطوير خدماته، مع تطوير السوق المالي، وهي عملية تستلزم رغبة وإرادة سياسية، إجراءات اقتصادية، قانونية وتنظيمية، وحتى اجتماعية وثقافية؛
- ضرورة تبني إصلاح اقتصادي شامل يضمن فك ارتباط الاقتصاد الوطني بالنفط، وذلك بتنويعه، من خلال البحث عن مصادر قيمة مضافة أخرى في قطاعات الزراعة والصناعة، هذه العملية تستلزم هي الأخرى إصلاحا مؤسساتيا شاملا يضمن محاربة الفساد، تفعيل استقلال القضاء، تدعيم المشاركة السياسية، والتأكيد على قيمة العمل والعلم كعاملين يمكن إغفالهما في البناء الحضاري لأية أمة؛
- استفادة من تجارب وخبرات البلدان المختلفة التي حققت تحوّل نوعيا في استخدام الأدوات غير المباشرة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً- الكتب:

- 1- أبو حرب عثمان، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 2- أبو عامرية فالح، الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 3- بن دعاس جمال، السياسة النقدية في ظل النظامين الإسلامي والوضعي - دراسة مقارنة-، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- 4- بن علي بلعزوز، محاضرات في النظريات النقدية والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 5- جاسم عبد الله عقيل، النقود والمصارف، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999.
- 6- الحجار بسام، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2006.
- 7- حسن خلف فليح، الأسواق المالية النقدية، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي وعالم الكتاب الحديث، عمان وإربد، الأردن، 2006.
- 8- حسن خلف فليح، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي وعالم الكتاب الحديث، عمان وإربد، الأردن، 2007.
- 9- حسن خلف فليح، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي وعالم الكتاب الحديث، عمان وإربد، الأردن، 2006.
- 10- خالد الهادي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد، الجزائر، 1996.
- 11- الدوري زكرياء والسامرائي يسرى، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 12- دياب مُجّد، التجارة الدولية في عصر العولمة، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2010.
- 13- رياض الأبرش مُجّد ومرزوق نبيل، الخصخصة -آفاقها وأبعادها-، الطبعة الثانية، دار الفكر ودار الفكر المعاصر، دمشق وبيروت، سورية ولبنان، 2002.
- 14- سعد الدين العيسى نزار، مبادئ الاقتصاد الكلي - كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق-، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
- 15- شلغوم عميروش، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، دار حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2012.
- 16- صالح القرشي مُجّد، المالية الدولية، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

قائمة المراجع

- 17- عبد الحكيم رشيد توبة، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2010.
- 18- عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات النقود والبنوك - الأساسيات والمستحدثات-، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 19- عبد الرحمن إسماعيل ومُحمَّد موسى عريقات حربي، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد - الاقتصاد الكلي-، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999.
- 20- عبد العزيز أكرم، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، بيت الحكمة، بغداد، العراق، 2002.
- 21- عجمي جميل الجنابي هيل وياسين يسع أرسلانرمزي، النقود والمصارف - والنظرية النقدية-، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 22- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 23- القرشي مدحت، التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات-، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 24- لولو بوخاري، دور سياسة الصرف في رفع كفاءة السياسة النقدية - الاقتصاد الجزائري - نموذج-، دار حسن العصرية، لبنان، 2011.
- 25- لطرش الطاهر، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2013.
- 26- مبارك وأحمد الناقة عبد النعيم، النقود والصيرفة والنظريات النقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998.
- 27- مجيد ضياء، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008.
- 28- مُحمَّد الصوص نداء، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 29- مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005.
- 30- ملاك وسام، النقود والسياسات النقدية الداخلية - قضايا نقدية ومالية-، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2000.
- 31- هذلول مشهور و حداد أكرم، النقود والمصارف - مدخل تحليلي ونظري-، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.

- 32- واصف الوزني خالد وحسين الرفاعي أحمد، مبادئ الاقتصاد الكلي - بين النظرية والتطبيق -، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 33- يسرى أحمد عبد الرحمن، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
- ثانياً- المذكرات والأطروحات:
- 1- آيت وزو زينة، مسؤولية البنك المركزي في مواجهة الأخطار المصرفية في ظل القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2012.
- 2- البحري عبد الله، أثر العولمة على فعالية السياسة النقدية - دراسة حالة الجزائر -، مذكرة ماجستير، فرع النقود والمالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
- 3- بن لدغم فتحي، ميكانيزمات انتقال السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود، بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012.
- 4- بن نافلة نصيرة، أثر السيولة وحيادية النقود - دراسة قياسية لكل من دولة الجزائر والمغرب -، مذكرة ماجستير، تخصص نقود، مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011.
- 5- بناي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي - دراسة نظرية -، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أمجد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009.
- 6- بو بلوطة بلال، أثر تحرير سعر الفائدة على الاقتصاد الجزائري الفترة 2000-2008، مذكرة ماجستير، تخصص نقود وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011.
- 7- دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر 1990-2004 -، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
- 8- ساعد ابتسام، تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد، مذكرة ماجستير، فرع نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أمجد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009.
- 9- عبد العزيز طيبة، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية - دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003 -، مذكرة ماجستير، فرع نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005.

- 10- عبد القادر عليواش أمين، أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني، مذكرة ماجستير، فرع نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.
- 11- عمروش شريف، السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير، تخصص نقود، مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2005.
- 12- لونيس إكن، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، مذكرة ماجستير، فرع نقود وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011.
- 13- ماطي مريم، استقلالية البنوك المركزية وأثرها على فعالية السياسة النقدية- حالة بنك الجزائر-، مذكرة ماجستير، تخصص إحصاء واقتصاد تطبيقي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2009.
- 14- مُجّد صالح الجلال أحمد، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية- دراسة حالة الجمهورية اليمنية 1990-2003-، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
- 15- مدوخ ماجدة ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، تخصص نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة مُجّد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2003.
- 16- ناشدة شهرزاد، الانتقال إلى الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، مذكرة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2006.

ثالثا- الملتقيات:

- 1- بابا عبد القادر، مداخلة تحت عنوان: السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية -واقع وتحديات-، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 14-15/12/2004.
- 2- بقبق ليلي أسمهان، مداخلة تحت عنوان: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وانعكاساتها على فعالية السياسة النقدية، الملتقى الدولي حول إصلاحات النظام المصرفي الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 11-12/03/2008.

قائمة المراجع

- 3- بن بوزيان مُجّد و شكوري سيدي مُجّد، مداخلة تحت عنوان: التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر-، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي خميس مليانة، خميس مليانة، الجزائر، 05-2009/05/06.
- 4- بن بوزيان مُجّد و غربي ناصر صلاح الدين ، ، مداخلة تحت عنوان أثر تحويل أسعار الفائدة على حجم الادخار - دراسة قياسية لحالة الجزائر-، الملتقى الدولي الثاني الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، المركز الجامعي بخميس مليانة، خميس مليانة، الجزائر، 06 ماي 2009.
- 5- بن علي بلعزوز و عاشوركتوش، مداخلة تحت عنوان: دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية علة السياسة النقدية، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر -الواقع والآفاق-، جامعة تلمسان، تلمسان، الجزائر، 29-2004/10/30.
- 6- بودخدخ كريم، مداخلة تحت عنوان: البرامج التنموية وأثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر خلال الفترة (2001-2014)، المؤتمر الدولي تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، سطيف، الجزائر، 11-2013/03/12.
- 7- تسام فاروق، مداخلة تحت عنوان: أهمية الإصلاحات المصرفية والمالية في تحسين أداء الاقتصاد، الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية والممارسة التسويقية، 20-2004/04/21 .
- 8- رحماني موسى ومسمش نجة، وضعية النظام المصرفي في ظل برنامج الإصلاح الهيكلي، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة -منافسة، مخاطر، تقنيات-، جامعة جيجل، جيجل، الجزائر، يومي 06-2005/06/07.
- 9- زناقي سليمان وباشوند رفيق، مداخلة تحت عنوان: عوامل نجاح الجهاز المصرفي الجزائري، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية -واقع وتحديات-، جامعة الشلف، الشلف، الجزائر، 14-2004/12/15.
- 10- زين منصوري، مداخلة تحت عنوان: استقلالية البنك المركزي وأثرها على فعالية السياسة النقدية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية -واقع وتحديات-، جامعة الشلف، الشلف، الجزائر، 14-2004/12/15.
- 11- شلغوم عميروش ومناددر، مداخلة تحت عنوان: أثر سياسة الإنفاق الحكومي في الميزان التجاري- حالة الجزائر خلال الفترة(2001-2014)-، الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها

قائمة المراجع

- على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي(2001-2014)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف01، يومي 11 و12 مارس 2013.
- 12-** عيجولي خالد، مداخلة تحت عنوان: فعالية تخفيض أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية في الحد من انهيار الأسواق المالية في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20/21 أكتوبر 2009.
- 13-** قويدر عياش وعبد الله إبراهيمي، مداخلة تحت عنوان: أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية - بين النظرية والتطبيق-، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات-، جامعة الشلف، الشلف، الجزائر، 14-15/12/2004.
- 14-** مصيطفى عبد اللطيف وبلعور سليمان، مداخلة تحت عنوان: النظام المصرفي بعد الإصلاحات، الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية والممارسات التسويقية، المركز الجامعي بشار، بشار، الجزائر، 20-21/04/2004.
- 15-** مفتاح صالح، مداخلة تحت عنوان: السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها وعلاقتها بالسياسات الأخرى، ملتقى دولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر - واقع وآفاق-، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 29-30/12/2004.
- رابعا- الجرائد والمجلات:**
- 1-** إسماعيل المشهداني أحمد وحسين آل طعمة حيدر، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2009)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد الثالث والثلاثون، العراق، 2012.
- 2-** بحوصي مجذوب، استقلالية البنك المركزي (مؤسسة الرقابة الأولى) بين قانون 10/90 والأمر 11/03، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد السادس عشر، جامعة غرداية، غرداية، 2012.
- 3-** بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف، الجزائر، 2004 ص 67، 68.
- 4-** بو عتروس عبد الحق ودهانمحمد، أثر التغيير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد الخامس، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، جوان 2009.
- 5-** رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2011)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013.

- 6- شيعان ضد جليل وعبد مُجّد الحمدي عقيل، أثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات- الاقتصاد الأمريكي حالة دراسية-، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 27، المجلد 07، جامعة البصرة، العراق، 2011.
- 7- صالح صالحي، أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 1- 5، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2010.
- 8- عايشي كمال، أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد العاشر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة مُجّد خيضر، بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2006.
- 9- مُجّد حمد الجبوري خلف، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية-مع الإشارة إلى التجربة العراقية-، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد السابع، العدد الثالث والعشرون، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، 2011.
- 10- مسعي مُجّد، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، عدد العاشر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، 2012.
- 11- هباش فارس، دراسة تحليلية للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف - دراسة حالة الجزائر للفترتين (1992- 2001) و(2002- 2011)-، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد الرابع عشر، جامعة سطيف، سطيف، الجزائر، 2014.
- خامسا- البحوث والمقالات:**
- 1- بن إبراهيم السحيباني مُجّد، آليات نقل الملكية في الأسواق المالية، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد الرابع عشر، العدد الأول جامعة الإمام مُجّد بن سعود الإسلامية، بدون بلد نشر، ذو الحجة، 1428.
- 2- سنحاج عبد الحق، الأدوات النقدية غير المباشرة-دراسة انتقائية-، معهد صندوق النقد الدولي، 11 ديسمبر 1998.
- 3- واصف عتيقة، دور التحرير المالي في عالمية الأزمة المالية الحالية-حالة الدول العربية-، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع عشر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُجّد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2013.
- 4- التوحي ناجي، الإصلاح المصرفي، سلسلة جسر التنمية، العدد السابع عشر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ماي 2003.
- 5- سماعيلي فوزي، تدفقات رؤوس الأموال وترتيبات أسعار الصرف في الأسواق الناشئة والاقتصاديات الانتقالية-البدائل الممكنة لنشوء الاقتصاد الجزائري-، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُجّد خيضر، بسكرة، الجزائر، جوان 2014.

قائمة المراجع

- 6- فاضل جواد سجي، معوقات السياسة النقدية وبرامج الإصلاح الاقتصادي لواقع الاقتصاد العراقي، ورقة بحث منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بغداد، بدون سنة نشر.
- 7- الخزرجي ثريا، السياسة النقدية في العراق بين إرث الماضي وتحديات الحاضر، ورقة بحث منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بغداد، بدون سنة نشر.
- سادسا- التقارير:

- 1- بنك السودان المركزي، توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية—مخطط إدارة السياسة النقدية والتمويلية—، الطبعة الأولى، دار السداد للطباعة، الخرطوم، السودان، 2006.
- 2- لكصاسي محمد، الوضع النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2004.
- 3- النشاشيبي كريم وآخرون، تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.
- 4- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2003، الصادر في جويلية 2004.
- 5- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2004، الصادر في جويلية 2005.
- 6- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2005، الصادر في أفريل 2006.
- 7- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2006، الصادر في جويلية 2007.
- 8- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2007، الصادر في جويلية 2008.
- 9- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008، الصادر في سبتمبر 2009.
- 10- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2009، الصادر في جويلية 2010.
- 11- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010، الصادر في جويلية 2011.
- 12- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2011، الصادر في أكتوبر 2012.
- 13- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2012، الصادر في نوفمبر 2013.
- 14- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010.
- 15- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، الصادر في نوفمبر 2014.

سابعا- القوانين:

- 1- المادة 76 من القانون 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض.
- 2- المادة 77 من قانون 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض.

3- المادة 143 من القانون 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض.
ثامنا- مراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Abdelkarim Sadeg, Le système bancaire Algérien –la nouvelle réglementation-, sans maison d'édition, Algérie, 1997.
- 2- Ahmed Benbitour, L'Algérie au troisième millénaire, Ed: Marinour, Alger, 1998.
- 3- Alexander William & al, The adoption of indirect instrument of monetary policy, Occasional paper No 126, IMF, Washington.
- 4- Algeria: Statistical Appendix IMF Country Report No. 08/102 March 2008.
- 5- Algeria: Statistical Appendix IMF Country Report No. 12/21, January 2012
- 6- Algeria: Statistical Appendix IMF Country Report No01/163 September 2001.
- 7- Algeria: Statistical Appendix IMF Country Report No07/95 march 2007.
- 8- Algeria: Statistical Appendix IMF Country Report No98/87 September 1998.
- 9- Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en de l' Algérie, rapport 2009, Juillet 2010.
- 10-Hocine Ben Issad, Algérie de la planification socialiste a l'économie de marché (1962-2004), ENAG EDITIONS, Alger, 2004.
- 11-Hocine Ben Issad, l'ajustement structurel: l'expérience du Maghreb, OPU , Alger , 1999.
- 12-International Monetary Fund, Financial Access Survey, 2014.
- 13-La banque d'Algérie, évolution économique et monétaire de l'Algérie, rapports 2001 et 2008.
- 14-le MOC, l'Algérie construire l'avenir, n 1706, 9 janvier 2005.
- 15-marie delaplace , monnaie et financement de l'économie, dunod, paris, 2003.
- 16-Mehran Hassanali & al, Financial Sector development in Sub-Saharan African countries, Occasional paper No 169, IMF, Washington, 1998.
- 17-Mustapha mekideche, l'Algérie entre l'économie de rente et économie émergente, , Ed: dahlab, Alger.
- 18-Othman Issing, The monetary policy of the eurosystem, Finance and devolopment, 1999.
- 19-Stefan Ingves, Monetary policy imploment at different stages of market development country cases and appendices supplementary information, IMF publication, Washington, October 2004.

تاسعا- المواقع الإلكترونية:

- 1- COSOB : «Rapports annuels de la COSOB, de 2004 à 2013», disponible sur : <http://www.cosob.org/publications-rapports-annuels.htm>
- 2- <http://donnees.banquemondiale.org/indicateur>

3- IMF, international financial statistics, <http://elibrary-data.imf.org>

4- موقع صندوق النقد الدولي: www.imf.org

عاشرا- القواميس والمعاجم:

1- المنجد الأبيجدي- معاجم دار المشرق-، الطبعة الثالثة، دار المشرق، بيروت، لبنان، 1982.

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
54	الظروف الأولية لبلدان العينة	(01)
55	فترات الانتقال إلى استعمال الأدوات غير المباشرة لبلدان العينة	(02)
56	مميزات الانتقال في بلدان العينة	(03)
59	استخدام الأدوات في البلدان المختارة في نهاية فترة الانتقال	(04)
60	تصنيف الدول إلى مجموعات	(05)
94	التدابير المعتمدة في إطار برنامج التعديل الهيكلي للفترة (1995-1998)	(06)
97	تخصيص الأغلفة المالية حسب القاعات في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004)	(07)
98	تخصيص الأغلفة المالية حسب القاعات في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة (2005-2009)	(08)
105	تور القروض البنكية للقاعات الخاصة كنسبة من PIB خلال الفترة (1992-2012)	(09)
108	التوزيع القاعى لنمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقي	(10)
109	تور مساهمة القاعات الاقتصادية في القيمة المضافة خلال الفترة (1990-2000)	(11)
116	تور سعر إعادة الخصم (1990-2013)	(12)
118	تور نسبة الاحتياطي القانوني (2001-2013)	(13)
121	معدلات تدخل بنك الجزائر لاسترجاع السيولة	(14)
125	تور امتصاص فائض السيولة البنكية خلال الفترة (2001-2013)	(15)

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
14	المربع السحري لكالدور kaldor	(01)
103	حصة البنوك العمومية والخاصة من إجمالي الودائع خلال الفترة (2005-2013)	(02)
107	تطور معدلات النمو الحقيقي خلال الفترة (1990-2012)	(03)
111	تطور رصيد الموازنة العامة والإيرادات العامة والإنفاق الكلي بالمليار دينار خلال الفترة (1990-2012)	(04)
112	تطور رصيد الموازنة العامة وسعر برميل النفط خلال الفترة (1990-2012)	(05)
112	تطور نسبة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة (1990-2012)	(06)
113	تطور مؤشرات التوازن الخارجي خلال الفترة (2000-2012)	(07)
114	تطور رصيد الحساب الجاري وسعر برميل النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	(08)
126	تطور مؤشر إجمالي الودائع كنسبة من القروض البنكية للاقتصاد والدولة خلال الفترة (1990-2012)	(09)
127	تطور معدل التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين للجزائر العاصمة) خلال الفترة (1990-2014)	(10)

ملخص:

لقد تناولت هذه الدراسة موضوع الاصلاحات النقدية والاقتصادية وأثرها على أدوات السياسة النقدية، مع دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، لذلك تمت صياغة الاشكالية الأساسية على النحو التالي: ما مدى نجاح سياسة الانتقال من الأدوات المباشرة إلى الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية في الجزائر؟، هادفة إلى إبراز أهمية الاصلاحات النقدية وأهمية إصلاح أدوات السياسة النقدية بالانتقال من الأدوات المباشرة إلى الأدوات غير المباشرة، لجعلها متلائمة مع ظروف ومرحلة التحول إلى اقتصاد السوق، وتحقيق أهداف السياسة النقدية.

فقد تستغرق عملية التحول إلى استخدام الأدوات غير المباشرة لسياسة النقدية وقتا طويلا، وتكون ذات تكاليف باهظة إذا لم يتم الأخذ بنهج شامل للإصلاحات، ولا سيما الحالات التي تكون فيها الأوضاع الأولية تتسم بعدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي، وعدم الكفاءة والفعالية في القطاع المالي والنقدي.

وأظهرت نتائج الدراسة أنه رغم مختلف المحاولات الجادة التي قامت بها الجزائر في مجال توفير شروط الانتقال لممارسة سياسة نقدية فعالة تعتمد على الأدوات غير المباشرة، فقد تأكد جليا محدودية مختلف الإصلاحات المتبناة، خاصة في الظروف السيئة التي كانت تعيشها الجزائر -تزامنا ومرحلة التحول إلى اقتصاد السوق- وضعف بنيتها الاقتصادية.